# محاضرات في

# النظرية
# الاقتصادية الكـلـية المتقدمة

إعــداد


## د. حماده محمد عبدالله قاسم

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة جنوب الوادي

# بيانات الكتاب

**الكلية: التجارة**

**الفرقة: الثالثة/ شعبة اقتصاد**

**التخصص العلمي: الاقتصاد**

**عدد الصفحات: ١٧٤ صفحة**

**المؤلف: د. حماده محمد عبدالله قاسم**

# تقديـــــم:

علم الاقتصاد Economics هو "العلم الاجتماعي الذي يهتم بكيفية استخدام المجتمع لموارده المحدودة لإشباع حاجاته الغير محدودة". وينقسم التحليل الاقتصادي إلى فرعان رئيسيان هما : التحليل الاقتصادي الجزئي الذي قمنا بدراسته في مادة مبادئ الاقتصاد الجزئي والنظرية الاقتصادية الجزئية. والتحليل الاقتصادي الكلي (الذي سيكون محل دراستنا في هذه المادة).

ويضم التحليل الاقتصادي كلاً من التحليل الاقتصادي الجزئي، والتحليل الاقتصادي الكلي. حيث يركز التحليل الجزئي على ظواهر اقتصادية جزئية مثل دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية كسلوك المستهلك والمنتج والمؤسسة. بينما يركز التحليل الكلي على ظواهر اقتصادية كلية، غالباً ما تمثل مشكلات قومية كالمستوى العام للأسعار، معدلات التضخم، نسبة البطالة، النمو الاقتصادي، التنمية، مستويات الاستثمار، السياسات الاقتصادية ....وما شابه ذلك.

ويتعامل الاقتصاد الجزئي Micro-economics مع الوحدات الفردية في الاقتصاد، وهي عادة الفرد أو الأسرة Household و المنشأة Firm، حيث يركز على سلوك المستهلك و بالكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها بالإنفاق على مختلف السلع و الخدمات. كما يهتم الاقتصاد الجزئي بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن المنشأة من تعظيم أرباحها. وعلى النقيض من ذلك نجد الاقتصاد الكلي يتناول دراسة المواضيع الاقتصادية ذات الحجم الكبير، فيتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعه متجاهلاً الوحدات الفردية، وكثير من المشاكل التي تواجهها.

**وبالتركيز على الاقتصاد القومي في مجمله، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بالناتج الكلي للاقتصاد والمستوى العام للأسعار وليس بالناتج ومستوى الأسعار في كل منشأة على حدة.**

**وبالتالي، تهدف النظرية الإقتصادية إلى دراسة الكيفية التي يعمل بها الإقتصاد الوطني بشكل كامل وهذا يعني أن إهتمام النظرية مركز حول الدراسة للقوى المؤثرة في مستوى الأداء الكلي للنظام الإقتصادي والتي تعمل بالتالي على تحديد المتغيرات التي تعبر عن مستوى الأداء أو النشاط الإقتصادي في المجتمع مثل مستوى الناتج أو الدخل والإنفاق الحكومي ومستوى التوظيف والبطالة و المستوى العام للأسعار. وبذلك نجد الإقتصاد الكلي يهتم بدراسة القضايا الكلية. وتهدف هذه المادة العلمية إلى تزويد الطالب بنظرة شاملة عن الاقتصاد في مستواه الكلي من خلال التعرف علي المفاهيم الاقتصادية الأساسية المتعارف عليها في هذا الإطار وفي سياق النظرية الاقتصادية الكلية.**

**والله ولي التوفيق**

**د. حماده محمد عبدالله قاسم**

# قائمة المحتويات


| الموضوع | الصفحات |
|---|---|
| **الفصل الأول: مدخل للتحليل الاقتصادي الكلي** | ٥- ٣٣ |
| **أسئلة الفصل الأول** | ٣٤ |
| **الفصل الثاني: منهجية وأدوات التحليل الاقتصادي الكلي** | ٣٥ - ٧٣ |
| **أسئلة الفصل الثاني** | ٧٤ |
| **الفصل الثالث: التوازن الاقتصادي الكلي العام** | ٧٥ -٩٩ |
| **أسئلة الفصل الثالث** | ١٠٠ |
| **الفصل الرابع: النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي الكلي** | ١٠١-١٢٧ |
| **أسئلة الفصل الرابع** | ١٢٨ |
| **الفصل الخامس: النموذج الكينزي البسيط في التوازن الاقتصادي الكلي** | ١٢٩-١٦٧ |
| **أسئلة الفصل الخامس** | ١٦٨ |
| **المراجع** | ١٦٩-١٧٤ |

# الفصل الأول

# مدخل للتحليل الاقتصادي الكلي

**بعد دراسة وفهم هذا الفصل ستكون قادراً علي إدراك:**

١) **ماهية ا النظرية الاقتصادية.**

٢) **النظرية الاقتصادية الكلية.**

٣) **السياسة الاقتصادية الكلية، أهدافها، أهم أنواعها.**

٤) **التقلبات الاقتصادية**

٥) **النموذج الاقتصادي**

٦) **التوازن الاقتصادي**

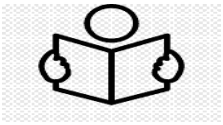

# الفصل الأول

# مدخل للتحليل الاقتصادي الكلي

**تمهيد :**

**لم يحتل التحليل الكلي مكانته الحالية في النظرية الاقتصادية إلا منذ زمن قريب وفي منتصف هذا القرن بفضل الاقتصادي البريطاني "جون مينرد كينز" J.M.Keynes (1883-1946)، لكن هذا لا يعني عدم وجود التفكير الكلي في المشكلات الاقتصادية قبل ذلك. فقد اهتم التجاريون في القرن السابع عشر بتحقيق مصلحة الدولة وليس مصلحة الفرد أو الطبقات كل على حدة في داخل الدولة، كما نادوا بالتدخل الاقتصادي للدولة وعدم ثقتهم في قدرة النشاط الاقتصادي الفردي على تحقيق مصلحة الدولة بمفرده.**

**وفي عام ١٧٥٨م جاء "فرانسوا كيناي" مؤسس أول مدرسة اقتصادية (مدرسة الطبيعيين) وصاحب أول مؤلف اقتصادي يتناول دراسة الظواهر الاقتصادية الكلية في المجتمع (الجدول الاقتصادي Economic Table ) مؤكداً للعلاقات التبادلية بين القطاعات كوحدة مترابطة الأجزاء. قدم بعد ذلك الاقتصادي الفرنسي "جان باتست ساي" أفكاراً متعلقة بالتحليل الكلي، والتي عرفت بقانون ساي Say's Low (النظرية التقليدية).**

**أما عن "كارل ماركس" مؤسس الاشتراكية العلمية فكان صاحب أول محاولة لتناول مشكلات النظام الاقتصادي ككل، ولرسم صورة متكاملة عن الحياة الاقتصادية والعلاقات الكلية التي تشتمل عليها هذه الحياة (النظرية الاشتراكية العلمية). كانت نقطة الأساس والتحول نحو**

**التحليل الاقتصادي الكلي المعروف لدينا في الوقت الحاضر هي عند نشر "كينز" لمؤلفه (النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود).**

**وتم التعرف علي مصطلح الاقتصاد الكلي (Macroeconomics) في سنة ١٩٣٣م من قبل الاقتصادي النرويجي (ركنر فرش)، وهو مجموعة حلول نظرية تتعامل مع الاقتصاد كتلةً واحدةً، وتلامس النظرية مواضيع عدّة منها الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدلات البطالة والأرقام القياسية للأسعار وذلك بهدف فهم الاقتصاد المحلي والعالمي والعمل على تطويرها. الأدوات التي يستخدمها الإقتصاديون في هذا المجال تتمثل في الدخل القومي للدولة والناتج المحلي، والاستهلاك المحلي، ومعدلات البطالة، والإدخار، والاستثمار، والتضخم.**

**ويعتبر موضوع الاقتصاد الكلي مهماً وحيوياً في نفس الوقت، والسبب في ذلك أهمية موضوع الاقتصاد الكلي الذي يتناول مسائل تهم جميع أفراد المجتمع. وعلى ضوء الدراسات الاقتصادية تتحدد قدرة الأفراد على الاستهلاك ومدى استطاعتهم على تحسين أوضاعهم المعيشية، كما يتعرفون على تأثير ارتفاع مستوى الناتج القومي على الوضع الاقتصادي والأسعار والأجور، وأمور أخرى كثيرة. ومن هنا تتضح أهمية النظرية الاقتصادية الكلية. ونظرا لتلك الأهمية، تعمل برامج الإذاعة والتلفاز والصحف اليومية والمجلات والدوريات علي تناول موضوعات الاقتصاد الكلي كتلك المتعلقة بالرفاهية الاقتصادية ومستوى الدخل والتوظف والبطالة وغيرها.**

# المبحث الأول

# مفاهيم أساسية في النظرية الاقتصادية الكلية

**قبل الدخول في النظرية الاقتصادية الكلية بمختلف جوانبها، من الضروري أن نركز على بعض المصطلحات الأساسية التي تخص الاقتصاد علي المستوي الكلي، مثل:**

## أولاً: النظرية الاقتصادية Economic Theory :

**النظرية الاقتصادية ماهي إلا محاولة فهم وتحليل مختلف الظواهر الاقتصادية الناجمة عن ناشطات الأعوان الاقتصاديون من أجل تفسيرها وتقديم الإجابة عنها وذلك بطريقة مبسطة وتجريدية بهدف تسهيل عملية اتخاذ القرار. وتعرف أيضا بأنها "هي التي تضع القواعد والمبادئ الاقتصادية والتي تكون بمثابة مرشد في اتخاذ القرارات في ظل مجموعة من الظروف" وتنقسم النظرية الاقتصادية إلى قسميين وهما: النظرية الاقتصادية الكلية والنظرية الاقتصادية الجزئية.**

## ثانياً: النظرية الاقتصادية الكلية Macroeconomics Theory:

**إن مصطلح الاقتصاد الكلي Macroeconomics مكون من Macro المشتقة من الكلمة اليونانية Makros والتي تعني الجزء الكبير أما economics فتعني الاقتصاد. وهو يهتم بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الكلية، فيتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعه متجاهلاً الوحدات الفردية، وكثير من المشاكل التي تواجهها.**

**وبالتركيز على الاقتصاد القومي ككل فهو يبين لنا كيفية قياس وتحديد كل من الانتاج الكلي، الانفاق الكلي، المستوى العام للأسعار، ومستوى التشغيل، والتوازن الاقتصادي والتجارة الدولية ومستويات النمو الاقتصادي. لذلك يهتم الاقتصاد الكلي بفهم الظواهر الإجمالية فتحاول نظرية الاقتصاد الكلي فهم هذه العلاقات المعقدة من منظور نظري، وبناء نماذج تساعد الاقتصاديين على فهم وشرح السلوك الكلي في الاقتصاد.**

## أ- النظريات الرئيسية في الاقتصاد الكلي:

**يتمثل الاقتصاد الكلي بمجموعة نظريات تهتم بالمواضيع المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وتهدف إلى فهم وتفسير الاقتصاد الكلي وتطويره، ومن أهم نظريات الاقتصادي الكلي ما يلي:**

١- **النظرية الكلاسيكية: ظهر النموذج الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي الكلي، الذي تم على يد مجموعة من الاقتصاديين وكانت تهدف النظرية إلى إيجاد التوازن الاقتصادي الكلي. ولقد ظلت النظرية سائدة إلى حين الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 (أزمة الكساد الأعظم)، والتي بينت عيوب النظرية وكان لابدمن وجود البديل.**

٢- **النظرية الكينزية: إن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها النظرية الكينزية هو أن الاقتصاد الكلي يمكن أن يكون لفترة طويلة من الزمن في حالة عدم توازن. ولذلك تدعو هذه النظرية التي وضعها جون مينارد كينز إلى تدخل الحكومة للمساعدة في التغلب على انخفاض الطلب الكلي، وللحد من البطالة ودفع النمو._وبالتالي، ظهر النموذج الكينزي البسيط في التوازن الاقتصادي الكلي، الذي اتخذ تحليل معاكس للتحليل**

**الكلاسيكي معتمدا على مستوى التوظف وذلك عن طريق النظرية العامة للعمالة، والفائدة والنقود.**

**٣- <u>النظرية النقدية</u> : هي نظرية اقتصادية تقوم على فرضية أساسية، هي أن عرض النقود والبنوك المركزية يلعبان دورًا حاسمًا في الاقتصاد الكلي. وقد تم صياغة هذه النظرية من قِبل ميلتون فريدمان، حيث يقول إن التوسع المفرط في العرض النقدي هو التضخم بطبيعته، والتي يجب أن تركز السلطات النقدية فقط على الحفاظ على استقرار الأسعار. وتعتبر هذه المرسة فرع من المدرسة الكينزية.**

**٣- <u>النظرية النمساوية:</u> تدور فكرة النظرية النمساوية حول المنهجية الفردية ، أو فكرة أن الناس سيتصرفون بطرق هادفة يمكن تحليلها. وتقوم هذه النظرية على تحديد تكلفة الفرصة البديلة، ورأس المال، والفوائد، والتضخم والقوة التنظيمية للأسواق. غالبًا لا تولي النظرية النمساوية وزنًا كبيرًا لبعض المفاهيم كالاقتصاد القياسي، والاقتصاد التجريبي وتحليل الاقتصاد الكلي. وبهذا فإن النظرية النمساوية هي شيء غريب بالنسبة لوجهات النظر الأخرى كالكينزية وغيرها.**

## ب- الارتباط ما بين الاقتصاد الكلي والجزئي :

| الاقتصاد الجزئي | الاقتصاد الكلي |
|---|---|
| أهم المواضيع التي يدرسها:<br><br>نظرية توازن المستهلك، نظرية توازن المنتج، ونظرية الطلب والعرض، ونظرية القيمة أو الثمن، ونظرية الإنتاج والتكاليف على مستوى المشروع الاقتصادي ،المنفعة وعلاقاتها بالطلب والتحليلات الخاصة بأسواق السلع والخدمات .... إلخ. | أهم المواضيع التي يدرسها:<br><br>النشاط الاقتصادي الكلي للاقتصاد الوطني، ودورة هذا النشاط والدخل الوطني وقياسه، والمتغيرات الاقتصادية المكوّنة له كالاستهلاك الكلي، والاستثمار الكلي، والادخار الكلي ،البطالة، التضخم ،التشغيل، المستوى العام للأسعار .... إلخ. |

**إبراز الفرق بين التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي لا يعني مطلقاً أن هناك تعارض بينهما، بل علي العكس من ذلك فهما متكاملان، ذلك لأن الجزء قد يؤثر على الكل ، والعكس صحيح.**

## ثالثا: السياسة الاقتصادية الكلية:

**إن المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد يتم تفسيرها عن طريق النظرية الاقتصادية من أجل الحصول على الحلول الملائمة وعليه لابد من رسم السياسة الاقتصادية التي تتمثل في مجموع الإجراءات والأساليب التي تعتمدها الحكومة من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك خلال فترة زمنية معينة، بمعنى آخر هي اتخاذ ق رارات معينة في ظل ظروف معينة. وتكمن العلاقة ما بين النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية من خلال اعتماد واضعي السياسات الاقتصادية على النظرية الاقتصادية الكلية ومختلف وسائلها من أجل التنبؤ بمختلف نتائج السياسات التي هم بصدد تطبيقها.**

**وبالتالي، يقصد بالسياسة الاقتصادية التدخل المباشر من جانب السلطات الحكومية ( من خلال وزارات مثل الاقتصاد والتجارة والصناعة والاستثمار)، في حركة الاقتصاد عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد القومي مثل الاستثمار والأسعار والانتاج والتوظف والاستهلاك والأجور والواردات والصرف الأجنبي. ويضاف لذلك، أن السياسة الاقتصادية للدولة يمكن تحديدها علي أنها مجموعة الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات التبادلية خلال فترة زمنية معينة. لذلك لايخرج مفهوم السياسة الاقتصادية علي أنها: أهداف + أدوات + زمن**

## (أ) أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

**شكل رقم ١ :المربع السحري لكالدور(Kaldor)**

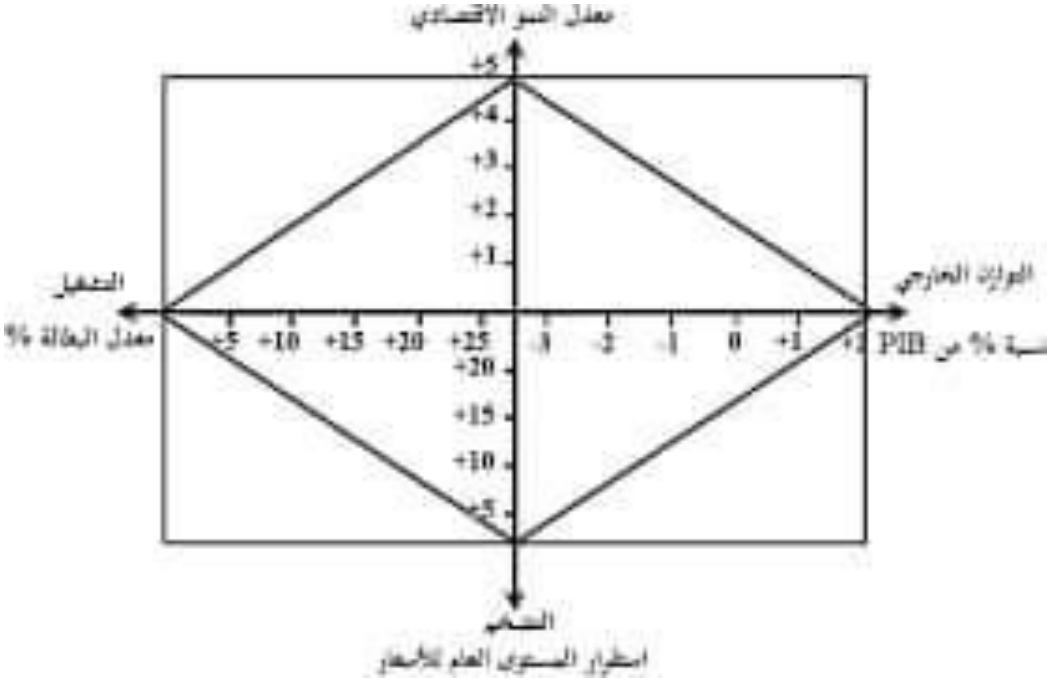


**يمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية على تحقيقها في المربع السحري لكالدور(Kaldor) كما في الشكل السابق، حيث:**

**١- النمو الاقتصادي :**

**إن النمو الاقتصادي Economic growth يمثل التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حالة انخفاضها ، وهو من الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية التي تسعى إلى تحقيقه كل الدول. وحسب كالدور لابد أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6%. ويتحقق النمو الاقتصادي اذا تزايد الناتج الحقيقي للمجتمع بمعدل اكبر من معدل نمو السكان ، وفي ظل النمو الاقتصادي وعندها يتاح للمجتمع مزيد من السلع والخدمات ويتوفر له مستوى اعلى للمعيشة.**

**٢- التشغيل الكامل :**

**إن التشغيل الكامل full Employment (التوظف الكامل) يعني إتاحة فرصة عمل إلى كل شخص يريد عمل وقادر عليه ويبحث عنه ولم يجده أي كل عناصر الانتاج مشغلة ففي حالة انخفاضه عن التشغيل الكامل ينتج عنه بطالة، وحسب كالدور لابد أن يبلغ معدل البطالة نسبة 0% وذلك من خلال استغلال كامل الطاقات الإنتاجية في المجتمع. ، الا أنه علي أرض الواقع تظل البطالة موجودة، علماً أن معدلات البطالة المقبولة تتراوح بين ٣%-٤%.**

**٣- تحقيق التوازن الخارجي (توازن في ميزان المدفوعات) :**

**يساعد ميزان المدفوعات علي معرفة مختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم ما بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي خلال فترة زمنية معينة، وتشمل المعاملات كل من الصادرات**

والواردات والتدفقات المختلفة لرأس المال، فتقيد الصادرات في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات باعتبارها بنوداً موجبة، أما الواردات فتقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات باعتبارها بنوداً سالبة، وعند تدفق رأس المال من البلد الى العالم الخارجي فأن التدفقات تقيد في الجانب المدين باعتبارها بنوداً سالبة، أما اذا كان التدفق الى داخل البلد من العالم الخارجي فأنها تقيد في الجانب الدائن باعتبارها بنوداً موجبة.

واذا تجاوز مقدار المعاملات المقيدة كبنود سالبة (المدفوعات) Outpayment مجموع المعاملات المقيدة كبنود موجبة (المتحصلات) Inpayment فأن ذلك يعني حصول عجزاً في ميزان المدفوعات، ولا بد للدولة هنا ان تتخذ اجراءات لتصحيح الوضع والا ضاعت مكاسبها من التجارة الدولية. فلابد أن يتمتع بالتوازن Equilibrium in balance of payment من أجل تجنب المشاكل التي تنجم من خلال عجزه والذي يؤدى إلى زيادة مديونية الاقتصاد مما ينعكس سلبا على التوازنات الداخلية للاقتصاد وعلى المبادلات الاقتصادية...الخ.

### ٤- تحقيق استقرار المستوي العام للأسعار:

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يحدث التضخم الذي يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للأفراد وعليه لابد من الحفاظ على نوع من الاستقرار للأسعار Price stability لتجتب انخفاض قيمة مدخرات الأفراد والاستقرار الاقتصادي. وحسب كالدور الأفضل أنّ تبلغ نسبة من التضخم 0%.

**ويجب الانتباه إلي أنه بالاضافة لأهداف المربع السحري لكالدور، تهدف السياسة الاقتصادية الكلية لتوزيع الدخل بشكل عادل، أو على الاقل قريب من العدالة، والا فلا فائدة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي من دون توزيع الدخل بصورة عادلة.**

## (ب) أدوات السياسة الاقتصادية الكلية:

**تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلي تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها، بل هي الوسائل التي تحقق الأهداف المطلوبة ومن الممكن تسميتها بالطرق والأساليب. وتتنوع هذه الأدوات حسب نوع السياسة الاقتصادية وتختلف من نوع لأخر، أيضاً مثلها مثل الأهداف، تتنوع هذه الأدوات بين أدوات نوعية وأخري كمية.**

## (ج) المبادئ التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية الكلية:

**هناك مجموعة من المبادئ التي يجب أن تكون محل اهتمام عند تصميم السياسة الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي مثل:**

- **ضرورة التساوي العددي بين الأهداف والأدوات**

**يجب أن يتوفر عدد من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية لعدد الأهداف التي تتضمنها. ولذلك لتحقيق عدد معين من الأهداف يجب أن يكون لدي صانع السياسة الاقتصادية العد نفسه من الأدوات ولا يجب وضع عدد من الأهداف أكبر من عدد الأدوات المتاحة.**

- **كفاءة الأداة بالنسبة للهدف**

**يجب أن تكون الأدوات المستخدمة ذات كفاءة بالنسبة لتحقيق الهدف المرغوب. وتعرف كفاءة الأداة بالنسبة للهدف بأنها ذلك التغير في قيمة الأداة اللازم لإحداث تغير معين في قيمة الهدف بينما الأدوات الأخري مستخدمة بحيث تبقي قيم الأهداف الأخري ثابتة، مثل تغير سعر الصرف لإحداث تغير في الصادرات مع بقاء الأهداف الأخري ثابتة.**

- **مركزية ولا مركزية الأدوات**

**اذا كان هناك عدد من الأدوات يساوي عدد الأهداف، هل يمكن توزيع الأدوات علي مؤسسات متعددة بحيث يتم تطبيق المركزية واللامركزية في استخدام هذه الأدوات لتحقيق أهداف معينة؟ بمعني أن الأدوات ذات التأثير علي كثير من الأهداف تستخدم مركزياً، بينما الأدوات ذات التأثير علي قليل من الأهداف تستخدم لا مركزياً.**

## (د) كيفية تأثير الحكومة على الاقتصاد الكلي:

**تتمثل الأهداف الشاملة للاقتصاد الكلي في رفع مستوى المعيشة إلى الحد الأقصى وتحقيق نمو اقتصادي مستقر. فيتم تحقيق هذه الأهداف من خلال الحد من البطالة، وزيادة الإنتاجية والسيطرة على التضخم. ويمكن للحكومة التأثير على الاقتصاد الكلي لتحقيق هذه الأهداف من خلال بعض السياسات الاقتصادية الكلية، أهمها ما يلي:**

## ١ – السياسة النقدية

**يقوم البنك المركزي بتحديدها بهدف التحكم في الكمية المعروضة من النقود، ولتوفير الأموال للدولة، ولتحقيق معدلات نمو مرتفعة، والاستقرار الاقتصادي، والسيطرة على التضخم. هناك نوعان من السياسة النقدية.**

- **السياسة النقدية التوسعية: يقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة عند حدوث ركود اقتصادي، فتقوم هذه السياسة بزيادة الكمية المعروضة من النقود أو تخفيض معدلات الفائدة، وذلك للنهوض بالنمو الاقتصادي أو للعودة إلى الاستقرار الاقتصادي، وتسمى هذه السياسة أيضًا بالسياسة التسهيلية.**
- **السياسة النقدية الانكماشية: يطبق البنك المركزي هذه السياسة عند ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، فتقوم هذه السياسة بخفض الكمية المعروضة من النقود أو زيادة معدلات الفائدة، وذلك للحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي أو لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتسمى هذه السياسة أيضًا بالسياسة التشديدية.**

## ٢ – السياسة المالية:

**تنفذ الحكومة السياسة المالية من خلال الإنفاق والضرائب لتوجيه الاقتصاد الكلي. يؤثر الإنفاق الحكومي على خلق فرص العمل وتحسين البنية التحتية، والتي بدورها تؤثر على الأموال المتداولة، كما وتؤثر الضرائب على دخل المستهلك المتاح. تنقسم السياسة المالية أيضًا إلى نوعين:**

- **سياسة المالية التوسعية: تقوم الحكومة بتطبيق السياسة التوسعية في حالات الركود الاقتصادي، وتعتمد هذه السياسة على زيادة السيولة في الدولة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب، وذلك بهدف تحفيز الاقتصاد وللعودة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي، ويطلق على هذه السياسة أيضًا السياسة التسهيلية.**

- **السياسة المالية الانكماشية: تقوم الحكومة بتطبيق السياسة الانكماشية في حالات الفجوة التضخمية، وتعتمد هذه السياسة على خفض السيولة في الدولة عن طريق تقليل الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب أو الجمع بينهما، وذلك بهدف خفض الطلب وللعودة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي، ويطلق على هذه السياسة أيضًا السياسة التشديدية.**

## رابعاً: التقلبات الاقتصادية:

**لا يوجد اقتصاد يستمر في ازدهار ونمو متسارع إلى ما لا نهاية، ولا يوجد اقتصاد يتراجع عاما بعد عام إلى ما لا نهاية. فمصير أي اقتصاد مزدهر أن يؤول في مرحلة معينة إلى التراجع، ومصير أي اقتصاد يعاني من صعوبات أن يتغلب عليها ليبدأ مرحلة جديدة من التوسع في الإنتاج والازدهار . الحياة مليئة بالمتغيرات والمفاجآت.**

**ففي الوقت الذي يكتشف فيه بلد ما ثروة باطنية جديدة تنبئ بمستقبل أفضل، يتعرض بلد آخر إلى كارثة طبيعية أو انهيار مالي، وأحيانا تحدث أزمات عالمية تلقي بظلالها على معظم أو كل اقتصادات العالم، وأقرب مثال معاصر إلى الذهن هو أزمة Covid19 التي أبطأت عجلة الإنتاج والتوظيف في أكبر اقتصادات العالم وترتب عليها آثار انكماشية خطيرة .**

**على أية حال، في معظم دول العالم، لا سيما في البلدان الصناعية والاقتصادات الناشئة، يزيد الناتج على الأمد الطويل بوصفه اتجاهاً عاماً، ولكن الناتج قد يتعرض لفترات من الترا جع. وفي حال حدوث عدة تراجعات متوالية متبوعة بعدة ارتفاعات متوالية فإن هذه الظاهرة تسمى دورة الأعمال.**

**ويفسر الكلاسيكيون دورة الأعمال، أو الإنكماشات الاقتصادية، بحدوث صدمة في العرض أو بالتغيرات التي تحدث في سوق العمل، أو بسبب مزيج منهما. أما الكينزيون فيرجعون حدوث**

**الانكماش إلى تباطؤ الأجور أو الأسعار، أو كليهما، في الاستجابة لتغيرات الطلب، حيث يتغير الإنفاق الكلي بشكل غير متناسب مع الأسعار.**

**وفي هذا السياق، يقصد بالتقلبات الاقتصادية المراحل التي يمر بها النشاط الاقتصادي الكلي ارتفاعا و انخفاضا تبعا للتغيرات الحاصلة في الطلب الكلي والعرض الكلي وقد تكون تلك الدورات قصيرة الاجل او دورة متوسطة الاجل او دورة طويلة الاجل . بمعني أخر، الدورة الاقتصادية هي التقلبات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد عبر الزمن، وتشير هذه التقلبات إلي انخفاض وارتفاع في الأنشطة الاقتصادية من فترة لأخري.**

**فنجد في فترة من الفترات الدخل مرتفع ارتفاعاً كبيراً أي معدل نمو مرتفع ثم بعد ذلك يكون انخفاض وربما يكون انخفاضاً شديداً، ثم يعود مرة أخرى ويرتفع، فهذه تقلبات في الدخل غير محبذة فالاقتصاد الكلي يسعى إلى تحقيق معدل نمو مستقر فلا يكون هناك تذبذبات أو تقلبات كبيرة ، فالسياسات الاقتصادية التي تستخدم سواء المالية أو النقدية كثيراً ما تحاول أن تعالج عملية عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي، حيث تتنوع التقلبات بين انتعاش اقتصادي ثم ركود وربما يستمر الركود فترة طويلة ويكون انكماش ويتحول إذا استمر إلى كساد اقتصادي .. وهكذا.**

**ويوجد اتفاق كبير بين الاقتصاديين علي أنه لكل دورة أربعة مراحل مع وجود اختلاف في مسمياتها وهي الكساد (Depression ) والانتعاش (Recovery ) والرواج (Boom) والانكماش (Recession) ). ويوضح الشكل التالي هذه المراحل ( مراحل دورة الأعمال):**

**شكل (٢): مراحل دورة الأعمال**

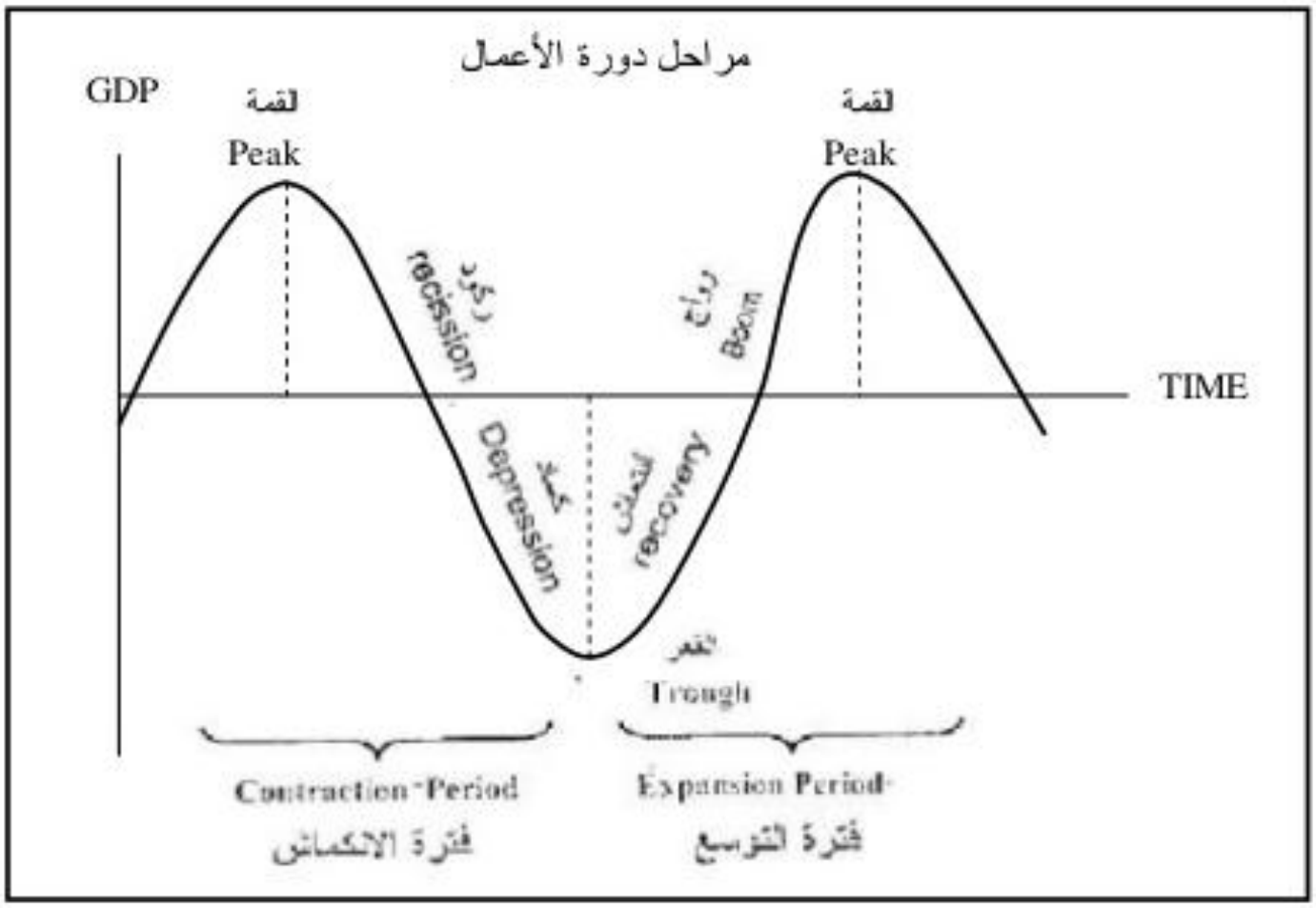


١- **مرحلة الانتعاش او الازدهار (Recovery) :**

**يتجه فيها الاقتصاد الكلي للتزايد تدريجيا (النمو ببطء) وترتفع فيها الارباح الكلية والتوظيف والاجور أما بالنسبة لسعر الفائدة فيميل هنا للانخفاض ومن ثم يكون هناك توسع في منح الائتمان. ويترتب علي ذلك، زيادة حجم التوظف ببطء ويتم الوفاء بديون البنوك. إضافة إلى ذلك تتصف هذه المرحلة بارتفاع مستوى الإنتاج وانخفاض نسبي في مستوى البطالة وارتفاع ضئيل في الأسعار وتوسع في حركة الإقراض.**

٢- **مرحلة الرواج (Boom):**

ويطلق عليها القمة (Peak) يصل فيها الانتاج الكلي لأعلى مستوى له بعد الانتعاش وتصبح الطاقة الانتاجية مستخدمة بالكامل. وتتميز بارتفاع متزايد في الأسعار وفي حجم الدخل وارتفاع مستوى التوظف. وتبدأ بعدها المؤشرات الاقتصادية بالتناقص مرة أخري، ثم تنتهي هذه المرحلة بحصول الأزمة الاقتصادية (Crise) ، إذ ينتقل الاقتصاد بعدها إلى مرحلة الانكماش .

٣- مرحلة الركود (Recession):

وهي المرحلة التي يبدأ فيها انخفاض الناتج الكلي والدخل والتبادل الداخلي والخارجي ويستمر عادة لمدة ٦ شهور او اكثر وتسود حالة الركود عادة بكل القطاعات ولا تقتصر على قطاع دون اخر ويتصف فيها النشاط الاقتصادي بالتقلص. كما تبدأ فيها الأسعار بالهبوط وينتشر الذعر التجاري وترتفع أسعار الفائدة وتزايد حجم البطالة إضافة الى ذلك انخفاض التسهيلات المصرفية وارتفاع نسبة الاحتياط القانوني وضعف التسويات والإيداعات المصرفية.

وغالبا ما تنخفض مشتريات المستهلكين بحدة في حين يتزايد مخزون قطاعات الإعمال من السلع الإنتاجية وهبوط الاستثمار، انخفاض الطلب على الأيدي العاملة يتبعها عمليات تسريح مؤقت للعمال وارتفاع البطالة وكذلك تراجع الطلب على المواد الأولية وانهيار أسعارها مع انخفاض أرباح قطاعات الأعمال بحدة ترافقها هبوط في أسعار الأسهم.

## ٤- مرحلة الكساد ( Depression):

**يصل فيها النشاط الاقتصادي الى ادنى مستوى له، حيث بعد الركود تتسم بانخفاض الاسعار وانتشار البطالة وكساد التجارة ، وأطلق عليها مصطلح القاع (Trough)(وهي النقطة 2) التي تقع في الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي والتي تتسم بانتشار البطالة وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في الأسعار. ومن اشهر الامثلة لهذة الفترة ما حدث في الفترة (١٩٢٩ – ١٩٣٣ ) مرحلة الكساد الكبير (والتي ادت لتغير جذري في النظرية الاقتصادية وظهور النظرية الكينزية.**

**بمعني أخر، يمكن النظر إلي الدورة الاقتصادية من حيث الفترات الزمنية إلى فترات زمنية تتراوح بين انكماش وتوسع وقمة، وذلك كما يلي:**

### ١. فترة انكماش النشاط الاقتصادي (الركود والكساد):

**يفرق الاقتصاديون بين الكساد الاقتصادي والركود الاقتصادي، حيث الركود فترته قصيرة والانخفاض في معدله قليل، وأما الكساد مدته طويلة والانخفاض في معدله كبير. وفي مرحلة القاع يصبح الاقتصاد في حالة كساد إذا كان النشاط الاقتصادي سيئا للغاية أو قد لا يصل إلى حالة الكساد ويعبر عن ركود اقتصادي . وفي هذه المرحلة ينخفض الناتج أو الدخل انخفاضاً كبيراً ويزيد مستوى البطالة، حيث يظهر هبوط حاد في النشاط الصناعي وانخفاض كبير في الطلب نسبة إلى العرض مما يؤدي إلى إغلاق الكثير من المشروعات وبالتالي زيادة البطالة . كما تنخفض الأجور والأرباح والأسعار إلى أدنى المستويات. ويكاد**

يجمع الاقتصاديون أن الكساد هو ما يسمونه بالكساد العظيم في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي . وعموماً يشير الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي إلي حالة خمول يمر بها الاقتصاد قد تكون ركود اقتصادي أو قد تزيد سوءاً وتتحول إلي كساد اقتصادي.

**٢. فترة توسع النشاط الاقتصادي (الانتعاش والرواج) :**

الانتعاش يعني بداية تحسن الاقتصاد بشكل عام أي نمو الإنتاج المحلي وبذلك توظيف المزيد من العمالة وبالتالي البطالة سوف تقل ، والانتعاش يأخذ وقت حتى يصل إلى الرواج الاقتصادي ، وبالذات إذا كان الركود أو الانكماش الذي سبق الانتعاش قوي جداً. وهنا يبدأ الاقتصاد بتقلص حجم البطالة وزيادة الدخل والاستهلاك. كما يبدأ رجال الأعمال في التفاؤل ومن ثم زيادة الإنتاج والمبيعات والأرباح ، حيث يتوقف انخفاض الأسعار بل أنها قد ترتفع .

**٣ . قمة النشاط الاقتصادي (الرخاء والتضخم):**

تشير الي الفترة التي عندها يكون يمر الاقتصاد بحالة رواج اقتصادي، وتكون الدولة وظفت جميع عناصر الإنتاج أي تكون نسبة البطالة منخفضة جداً ويكون مستوى النمو في الدخل القومي كبير. وهي تمثل الفترة الأساسية في الاقتصاد والتي يكون فيها النشاط الاقتصادي واسع ويرتفع المستوى العام للأسعار ويتناقص المخزون مما يتطلب زيادة الإنتاج ومن ثم يرتفع مستوى التوظف. ولكن عندما تستغل الطاقة المتاحة بالكامل والتي عندها يصل الرخاء إلى قمته يصعب عندئذ زيادة الإنتاج فترتفع الأسعار بدرجة كبيرة فتوصف هذه القمة بأنها تضخم .

ثم بعد ذلك يقل الرواج تدريجياً ثم يبدأ الاقتصاد في الانكماش التدريجي وهذا يسمى ركود وفي بعض الأحيان انكماش أي انخفاض في مستوى الأنشطة الاقتصادية بدرجة أكبر من الركود، ثم إذا وصل إلى القاع يسمى الركود الاقتصادي بالكساد. وعندما نصل إلى القاع يكون هناك معدل نمو منخفض جدا، وعندما نصل إلى القاع يبدأ الاقتصاد في الدخول في دورة جديدة .

شكل رقم ٣: دورة الأعمال

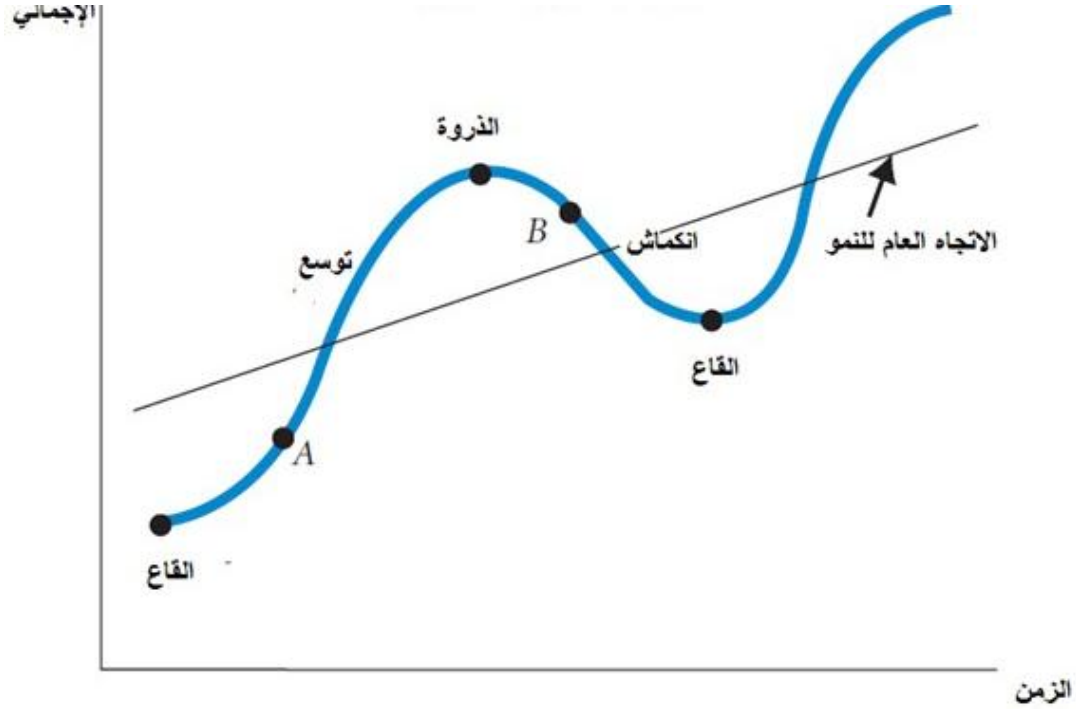


لاحظ من الشكل ٣، أن الاقتصاد عندما يكون في أدنى درجات نشاطه يكون ناتجه الإجمالي في أدنى مستوياته (نقطة القاع) في أسفل المنحنى أقصى اليسار. مع تحسن الأوضاع الاقتصادية تتسارع العملية الإنتاجية وتتازيد الدخول ومعدلات التشغيل فينتقل الاقتصاد إلى النقطة A، فإذا ما استمر التحسن نكون في حالة توسع تقود إلى ازدهار يبلغ أقصاه عند الذروة (القمة).

ومن طبيعة الأحوال أن الاقتصادات لا تبقى في حالة صعود دائم مهما طالت فترة الازدهار ،فما يلبث النشاط الاقتصادي أن يبدأ بالتارجع إلى النقطة B ومع استمرار تراجع معدلات الإنتاج يدخل الاقتصاد في حالة انكماش تستمر حتى الوصول إلى نقطة قاع جديدة غالبا ما تكون أعلى من السابقة، وبهذا تكتمل دورة الأعمال، لتبدأ دورة جديدة. وهذا التأرجح يكون في الحالة النموذجية صاعداً بشكل عام.

## خامساً: الفجوات الاقتصادية (Economic Gaps):

### أ- الفجوات الاقتصادية:

لنفترض أن خللاً ما قد واجه الاقتصاد المحلي، بحيث أصبح الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، أو العرض الكلي أقل من الطلب الكلي . حيث يعني هذا أن كمية الناتج لا تستطيع تلبية الطلب الموجود في الاقتصاد. فعندما نكون في وضع أقل من وضع التوظف الكامل، فإن النقص في المخزون يدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج جديدة مثلاً من أجل زيادة مستوى الإنتاج، ومن ثم يرتفع حجم الناتج (العرض الكلي)، إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي.

أما إذا كان الاقتصاد في وضع التوظف الكامل، فإن هذا يعني أن جميع عناصر الإنتاج الموجودة في الاقتصاد موظفة بشكل كامل، وبالتالي فمن غير الممكن توظيف عناصر إنتاجية جديدة. إن ارتفاع حجم الطلب الكلي في هذه الحالة، وعجز العرض الكلي عن ملاحقة الطلب الكلي ستؤدي إلى مشكلة تضخم.

**من جانب اخر ، لنفترض أن خللاً ما قد واجه الاقتصاد بحيث أصبح الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، أو (AS>AD). في هذه الحالة فإن كمية الطلب الكلي أقل من حجم الناتج الموجود في الاقتصاد . فإذا كان الاقتصاد في وضع أقل من وضع التوظف الكامل، فإن الزيادة في المخزون (أي الفائض من السلع والخدمات)، ستدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج أقل من أجل تقليل حجم الناتج، ومن ثم انخفاض العرض الكلي إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي. وفي هذه الحالة سيواجه الاقتصاد مشكلة بطالة، وذلك بسبب الاستغناء عن بعض العناصر الإنتاجية.**

## ب- أنواع الفجوات الاقتصادية:

**سيتم توضيع العلاقة بين الفجوات الاقتصادية واقتصاد الدولة عن طريق نموذج الانفاق الكلي (Aggregate Expenditure- AE)، حيث تنقسم الفجوات إلي:**

**(١) *الفجوة الانكماشية* (Recessionary Gap) هي الفجوة الناتجة عن انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي.**

**(٢) *الفجوة التضخمية* (Inflationary Gap) هي الفجوة الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.**

**لقد اختلفت الأراء بين النظرية التقليدية والكنزية حول التوازن، حيث يرى التقليديون أن الاقتصاد يحقق التوازن دائماً عند مستوى التوظف الكامل، وأنه إذا حدث خلل فيه يعود تلقائياً إلى وضعه مرة أخرى. أما النظرية الكنزية فترى أنه من الممكن حدوث التوازن بين العرض**

الكلي والطلب الكلي عند أي مستوى غير ذلك المحقق للتوظف الكامل. ولكن هذا التوازن هو توازن غير مرغوب فيه، مادام لا يحقق التوظف الكامل أي أن الدولة ترغب في تحقيق التوازن الكفيل بتحقيق التوظف الكامل للموارد.

ولو فرضنا أنه قد تحقق التوازن فعلاً عند مستوى التشغيل الكامل، أي أن جميع الموارد موظفة توظفاً كاملاً، حيث يقطع منحنى الطلب الكلي (C+I) منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة (E) ويكون *Y هو المستوى التوازني للدخل. ولو حدث و زادت إحدى مكونات الطلب الكلي كالاستثمار أو الإنفاق الحكومي، فسيتغير وضع التوازن مؤدياً إلى حدوث ما يطلق عليه الفجوة التضخمية Inflationary Gap، أما لو حدث العكس وانخفض الطلب الكلي يتغير وضع التوازن أيضاً ولكن ليؤدي إلى ما يطلق عليه الفجوة الانكماشية Deflationary Gap. ذلك ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (٢): الفجوات التضخمية والانكماشية

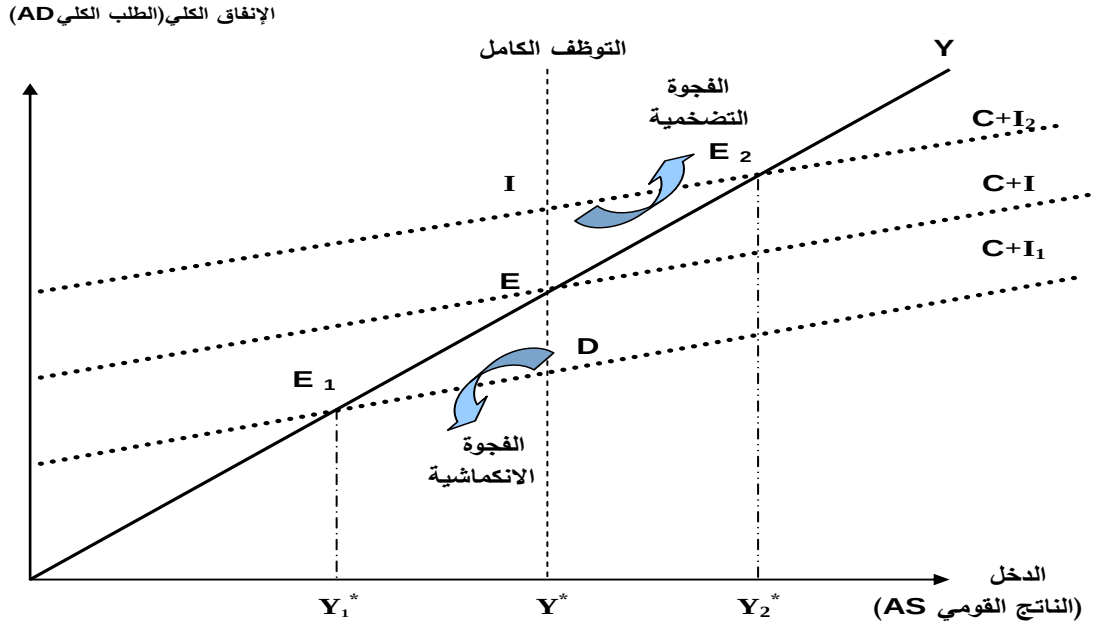

## (١) الفجوة الانكماشية:

لو فرض وانخفض الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي عن مستوى عرض التوظف الكامل، متمثلاً في المنحنى $(C+I_1)$ الذي يقطع منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة $(E_1)$ ، فإن مستوى الدخل التوازني يتحدد عند مستوى أقل أو على يسار مستوى التوظف الكامل، وليكن ذلك عند المستوى $Y_1^*$ . في هذه الحالة يكون الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل أقل من العرض الكلي، والاستثمار أقل من مدخرات التوظف الكامل. هذا القصور أو العجز في الطلب هو ما يعرف بالفجوة الانكماشية. وهي الفجوة الموضحة بالرسم والمتمثلة بالمسافة (DE). وللقضاء على الفجوة الانكماشية يعمل المجتمع على زيادة حجم الطلب الكلي (سياسة توسعية) بمقدار الفجوة الناشئة في الإنفاق ليرتفع المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظف الكامل.

## (٢)- الفجوة التضخمية:

لو فرض و كان الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي أكبر من عرض التوظف الكامل متمثلاً في المنحنى$(C+I_2)$ الذي يقطع منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة $(E_2)$، ليتحدد مستوى الدخل التوازني عند مستوى أعلى أو على يمين مستوى التوظف الكامل، وليكن ذلك عند المستوى $Y_2^*$ . في هذه الحالة يكون الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل أكبر من العرض الكلي، والاستثمار أكبر من مدخرات التوظف الكامل. هذا الفائض في الطلب هو ما يعرف بالفجوة التضخمية. وهي الفجوة الموضحة بالرسم والمتمثلة بالمسافة (IE).وتجدر الإشارة هنا إلى أن أقصى إنتاج يمكن تحقيقه هو ذلك المستوى الذي يتحقق عند التوظف الكامل.

**وعليه فإن أي زيادة في الناتج أو الدخل بعد مستوى التوظف الكامل هي زيادة نقدية غير حقيقية، حيث يظل الناتج الحقيقي ثابتاً والذي يتغير هو قيمة الناتج النقدي بفعل ارتفاع المستوى العام للأسعار لمقابلة الزيادة في الطلب الكلي. وللقضاء على الفجوة التضخمية يعمل المجتمع على تقليص حجم الطلب الكلي (سياسة انكماشية) بمقدار الفجوة الناشئة في الإنفاق لينخفض المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظف الكامل.**

## ج- كيفية علاج الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية:

**يمكن علاج الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية عندما يكون منحنى الطلب الكلى في وضعه الصحيح بحيث يؤدى إلى تحقيق مستوى التوازن عند مستوى التوظيف الكامل حيث لا يوجد في هذا الوضع فجوة تضخمية أو فجوة انكماشية .**

### (١) تعديل الفجوة الانكماشية:

**في هذه الحالة عندما يكون مستوى التوازن عند نقطة أقل من مستوى التوظيف الكامل بسبب ضعف الإنفاق الكلى، وفى هذه الحالة سيعانى الاقتصاد من البطالة وبالتالي يؤدى ذلك إلى تدنى مستوى الأجور وبالتالي انحراف منحنى العرض الكلى جهة اليمين مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الأسعار وبالتالي إزالة الفجوة الانكماشية .**

### (٢) تعديل الفجوة التضخمية:

**تعنى الفجوة التضخمية أن التوازن يتحقق عند مستوى أعلى من معدل التوظيف الكامل ، وفى هذه الحالة تكون هناك منافسة بين أصحاب الأعمال على استقطاب العمال المهرة مما يؤدى إلى ارتفاع معدلات الأجور، وبالتالي يؤدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج والضغط على منحنى العرض الكلى وبالتالي تختفي الفجوة التضخمية .**

## سادساً:النموذج الاقتصادي:

**هي مجموعة من العلاقات تمثل الاقتصاد أو أحد قطاعاته أو أحد جوانبه، ويمكن التعبير عنها في شكل وصفي ،أو جداول، أو أشكال بيانية، أو معادلات رياضية، وبالتالي فهي تشرح لنا العلاقة ما بين المتغيرات الاقتصادية. وتكمن أهميتها في تمثيل وتحديد الأثر المتبادل ما بين الظواهر بمتغيراتها التابعة والمستقلة والعلاقة بينها.**

## سابعاً: التوازن الاقتصادي:

**التوازن الاقتصادي هو حالة تكون فيها القوى الاقتصادية متوازنة، تظل فيها المؤشرات الاقتصادية دون تغيير كبير وهذا يحدث غالبًا في غياب التأثيرات الخارجية وقد يشار أحيانًا إلى التوازن الاقتصادي بمسمى توازن السوق. تمثل نقطة التوازن حالة من الاستقرار للاقتصاد نظريًا بعد أخذ أثر كافة المتغيرات الاقتصادية –التي قد تحصل– بعين الاعتبار.**

**وينقسم التّوازن الاقتصادي لنوعين. ففي الاقتصاد الجزئي، يُمثل التوازن الاقتصادي بالسعر الذي يتساوى عنده العرض والطلب على سلعة ما، وبعبارة أخرى عند نقطة تقاطع المنحنيات المتوقعة للعرض والطلب.وهذا يمكن تطبيقه بالنظر إلى سلعة واحدة أو خدمة واحدة( توازن جزئي). أما في الاقتصاد الكلي، يُمثل التوازن الاقتصادي بالحالة التي تتوازن فيها جميع أسواق السلع والخدمات مع بعضها البعض في نفس الوقت، حيث يحدث التوازن الاقتصادي حين يكون إجمالي العرض وإجمالي الطلب متوازنين( توازن كلي).**

**ولذلك كان لابد من تحديد كيفية التوازن في الاقتصاد من أجل تحديد كيفية عمل الاقتصاد . وظهر هذا المفهوم لأول مرة عند المدرسة الكلاسيكية الذين اعتمدوا على قانون (ساي )، الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب وليس هناك إمكانية لوجود فائض في الاقتصاد مما يعني أنه العرض يساوي الطلب ويتحقق التوازن تلقائيا.**

**إلا أنه بعد أزمة الكساد لسنة 1929 واختلال التوازن ما بين العرض الكلي والطلب الكلي، تبين أن المدرسة الكلاسيكية ومبادئها المنبثقة من الاقتصاد الجزئي غير قادرة على اعادة التوازن في الاقتصاد، وعليه قدم الاقتصادي (كينز) البديل حيث اعتبر أنه لابد من تدخل الدولة في الاقتصاد لتجنب المشاكل ومراقبة السوق كما أنه اعتمد على مبادئ الاقتصاد الكلي وليس الجزئي من أجل إمكانية تحديد السياسة الاقتصادية الناجحة. كما ارتكز الفكر الكينزي على الطلب الفعال وأن الطلب هو الذي يخلق العرض وليس العكس.**

**ويمكن التعبير عن التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الكلي في صورته البسيطة, عندما نرمز للعرض الكلي بـ (S) وهو يمثل كل السلع والخدمات المنتجة من القطاعات الاقتصادية ويتناسب مع الدخل الكلي (Y) الذي يتساوي بدوره مع الطلب الكلي (D) وفقاً لمتطابقة الدخل والناتج، حيث يتوزع الانفاق بين الاستهلاك(C) والادخار(S) الذي يتحول بدوره إلى استثمار(I) ,ويكتب على الشكل التالي:**

$$D = C + I$$

**وبالتالي** $S = D$ **او** $S = Y$

## أسئلة الفصل الأول

**س ١: عرف ما يلي:**

١. **الفجوة الانكماشية**
٢. **النموذج الاقتصادي**
٣. **التوازن الاقتصادي**
٤. **قمة النشاط الاقتصادي**
٥. **مرحلة الرواج**
٦. **السياسة الاقتصادية الكلية**
٧. **النظرية الاقتصادية الكلية**

**س ٢: وضح مع الرسم المراحل المختلفة للدورة الاقتصادية:**

# الفصل الثاني

# منهجية وأدوات التحليل الاقتصادي الكلي

## بعد دراسة وفهم هذا الفصل ستكون قادراً علي:

١) أهمية التحليل الاقتصادي الكلي.

٢) أنواع التحليل الاقتصادي

٣) التعرف علي المؤشرات الاقتصادية وأنواعها.

٤) التعرف علي للمؤشرات الاقتصادية وطرق حسابها.

# الفصل الثانـي

# منـهجيـة وأدوات التـحليل الاقتصادي الكلـي

**تمـهيد :**

**إن النظرية الاقتصادية الكلية ليست بالجديدة، فلقد استخدمت في القرن الثامن عشر من خلال الجدول الاقتصادي لفرنسوا كيناي «François Quesnay». وفي نـهاية القرن الثامن عشر نجد اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية "آدم سميث «Adam Smith»، دافيد ريكاردو »David Ricardo»، روبرت مالتس «Robert Malthus» ، جون ستيوارت ميل «John Stuart Mill» ..." قد درسوا تطور الاقتصاد في شكل كلي وحلَّلوا الآليات التي تؤدي بالاقتصاد إلى حالة السكون، ونفس الشيء بالنسبة لكارل ماركس «Karl Marx» الذي تعرض لقوانين تطور الرأسمالية وأثر تراكم رأس المال على معدل الربح، البطالة والأزمات الاقتصادية.**

**وبعد أن حدث تطور كبير في التحليل الجزئي، فإنَّ التحليل الاقتصادي أخذ انطلاقة جديدة مع جون مينارد كينز «J.M. Keynes» وبصفة خاصة في كتابه الشهير "النظرية العامة للعمالة والفائدة و النقود"، لكن مبالغة الحكومات الرأسمالية في التدخل الحكومي أدَّى إلى حدوث تضخم بسبب الفائض النقدي وظهرت بذلك المدرسة النقدية التي اعتمدت على مبادئ المدرسة الكلاسيكية ورأت ضرورة تقليص دور الحكومة والتحكم في الكتلة النقدية. ثم جاءت بعدها المدرسة التوفيقية لتجمع بين مبادئ المدرستين الكينزية والنقدية.**

إلاَّ أنه وبعد الحرب العربية الإسرائيلية أصبحت الدول الرأسمالية تعاني من معدلات تضخم متسارعة صاحبتها بطالة وكساد، وللتخلص من الركود التضخمي Stagflation ركزت هذه المدرسة على جانب العرض من خلال تخفيض الضرائب.

من جهة أخرى ظهرت مدرسة التوقعات الرشيدة "الكلاسيك الجدد" والتي هاجمت المبادئ الكينزية واهتمت بتوقعات الأفراد حول المتغيرات الاقتصادية وتأثير ذلك على الاقتصاد. ونتوقف عند المدرسة

الكينزية الجديدة التي ترى أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، فحاولت أن تؤثر على الكميات لتصحيح الاختلال في التوازن وهذا في الأجل القصير على عكس المدرسة الكلاسيكية التي اهتمت بالتحليل في الأجل الطويل والتي ترى أن الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل التام والعودة إلى التوازن يكون اعتماداً على جهاز الأسعار اليد الخفية " invisible hand".

# المبحث الأول

# التحليل الاقتصادي

## أولاً: أهمية التحليل الاقتصادي الكلي:

**إن التحليل الاقتصادي الكلي يعالج النشاط الاقتصادي التجميعي من خلال تحليل كل من مستويات الإنتاج، العمالة، الأسعار وكل من مستويات النمو والتنمية للاقتصاد الوطني. ويتطرق أيضا إلى مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تحديد القطاعات التي لها قدرة علي التمويل والقطاعات التي عندها عجز في التمويل بالإضافة إلى مختلف التغيرات الحادثة بها من خلال تغير سلوكها الانفاقي ، علماً بأن سلوك القطاعات المختلفة الذي يحدد مستويات الإنتاج، والعمالة، والأسعار ومعدلات النمو يتوقف على الحوافز.**

**من ناحية أخري، أن الاقتصاد الكلي يهتم بالمشكلات الاقتصادية مثل البطالة، التضخم، الكساد، المديونية.....إلخ. ويحاول ايجاد الأجوبة لكل من مستويات البطالة المرتفعة، الركود في مستويات النمو الاقتصادي، ارتفاع المستوى العام للأسعار .....إلخ وما الذي يسبب مثل تلك الظروف. فالاقتصاد الكلي يهتم بحل المشاكل مع تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية (المربع السحري لكالدور) وذلك من أجل زيادة مستوى الرفاهية والتصدي لكل من الفقر والبطالة وغيرها من المشكلات الاقتصادية.**

## ثانياً: أنواع التحليل الاقتصادي:

**هناك أنواع مختلفة من التحليل الاقتصادي كل حسب المعيار المستخدم للتحليل، إلاَّ أننا سنقتصر في تقسيماته على أربعة معايير أو أساليب وذلك كما يلي:**

### (أ) معيار الوحدة الاقتصادية:

**ينقسم التحليل الاقتصادي، حسب هذا المعيار، إلى اقتصاد جزئي وآخر كلي. فبالنسبة للنظرية الاقتصادية الجزئية والتي تسمى أيضا بنظرية السعر، فهي تهتم بتحليل السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية الفردية ،سواء تعلق الأمر بسلوك المستهلك، سلوك المنتج، سلوك سلعة معينة.**

**أمَّا فيما يخص النظرية الاقتصادية الكلية فهي تهتم بدراسة القضايا الكلية، أي دراسة العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالمستوى الوطني، مثل: الناتج الوطني، الدخل الوطني، الاستهلاك الكلي، المستوى العام للأسعار، الحجم الكلي للعمالة "التوظيف"، ميزان المدفوعات. ويمكننا تلخيص الفرق بين التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي في الجدول التالي:**

:

**جدول (١):**
**الفرق بين التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي**

| التحليل الاقتصادي الجزئي | التحليل الاقتصادي الكلي |
|---|---|
| - يهتم بسلوك المستهلك؛<br>- يهتم بسلوك المنتج؛<br>- يهتم بدراسة سعر كل سلعة على حدى، وكيفية الوصول إلى أقصى ربح من خلال تحديده؛<br>- يهتم بإنتاج كل وحدة على حدى؛<br>- يهتم بالدخل الفردي وكيفية توزيعه بين عناصر الإنتاج؛<br>- التوازن يكون آلي في سوق كل سلعة؛<br>- يهتم بدراسة عرض السلعة، الطلب عليها ،سعرها، التكلفة، الربح، قيد الميزانية ومنحنى السواء... ؛<br>- تحقيق المنفعة الخاصة؛<br>- غالباً ما يعبر التوازن عن الوضع الأمثل من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية؛<br>- يهتم بتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية. | - يهتم بسلوك المستهلكين (قطاع العائلات)؛<br>- يهتم بسلوك المنتجين (قطاع الأعمال)؛<br>- إضافة إلى هذين القطاعين هناك القطاع الحكومي، العالم الخارجي والمؤسسات المالية. والتي في مجموعها تسمى بالأعوان الاقتصاديين<br>- يهتم بدراسة المستوى العام للأسعار "متوسط أسعار السلع" باعتباره مقياس للتضخم؛<br>- يهتم بدراسة الإنتاج الكلي؛<br>- يهتم بالدخل الوطني والعوامل التي تؤثر فيه باعتباره أداة للنمو الاقتصادي<br>- التوازن يكون في أربعة أسواق: السوق المالي، النقدي، سوق عوامل الإنتاج والسوق السلعي والتوازن قد يكون آلي كما هو الحال عند الكلاسيك أو يتطلب وقت كما هو الحال عند كينز؛<br>- يهتم بدراسة المجمعات الكلية من ناتج داخلي خام ،الدخل الوطني، الاستثمار الكلي، الاستهلاك الكلي ،التشغيل والبطالة... ؛<br>- تحقيق التنمية الاقتصادية؛<br>- التوازن قد لا يعبر عن الوضعية المثلى، في الحالة أين يكون الاقتصاد يعاني من بطالة أو تضخم؛<br>- يهتم بتحليل سلوك الوحدات الاقتصاديةالكلية. |

## (ب) أسلوب الصياغة:

هناك أربعة أساليب تستعمل عند تناول القضايا التي يهتم بها الاقتصاد:

**١- الأسلوب الوصفي:**

**وفيه يتم تحليل الظواهر الاقتصادية والعلاقة القائمة بين متغيراتها تحليلاً نظرياً أو وصفياً، ونستعمل هذا الأسلوب في حالة ما إذا ما تعذرت عملية التحليل رياضياً أو كمياً.**

**٢- الأسلوب الرياضي:**

**ويعتمد هذا النوع من التحليل على الأدوات الرياضية في معالجة العلاقة بين مختلف متغيرات المواضيع الاقتصادية. وحتى يكون التحليل مكتملا لابد من تحليل النتائج وصفياً "نظرياً". ولكن ما يعاب على هذا التحليل هو عدم قدرته على وصف الظواهر الاقتصادية غير القابلة للقياس.**

**٣- الأسلوب القياسي:**

**يعتمد هذا الأسلوب على الأدوات الرياضية والإحصائية في التعبير عن العلاقات الاقتصادية المختلفة ،وهذا النوع من التحليل يمد الباحث بالأدوات اللازمة للاختبار الكمي للنظريات الاقتصادية.**

**٤- الاسلوب البياني:**

**يوضح هذا الأسلوب نوع وشكل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والتأثير المتبادل بينها، غير أن ما يعاب عليه أنه يسمح بمعرفة العلاقة بين متغيرين اثنين فقط وفي أفضل الأحوال ثلاثة متغيرات.**

## (ت) حسب معيار الزمن:

يقسم التحليل الاقتصادي لمدى أخذه عنصر الزمن إلى تحليل ساكن، حركي وساكن مقارن.

### ١- التحليل الساكن أو الاستاتيكي:

في التحليل الاقتصادي الساكن Static Analysis تتم المقارنة ما بين وضعيين توازنيين مختلفين من جراء تغير قيمة إحدى المتغيرات الخارجية مما يؤثر علي القيمة التوازنية للمتغير الداخلي، وعليه يتم مقارنة الوضع التوازني قبل التغير ووضعه بعض التغير. كما أن هذا النوع من التحليل لا يأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن $(t)$الذي يمكنه أن يغيّر نقطة التوازن.

فهذا النوع من التحليل يهمل عنصر الزمن عند معالجة الظواهر الاقتصادية، أي أن متغيرات النموذج غير مؤخرة (لا يوجد بها فترات إبطاء أو تأخير زمني)، وعادة ما يستعمل في الفترة القصيرة، وكمثال على ذلك نأخذ المعادلة التالية:

$$C_t = \overline{C} + cY_t \quad \ldots(1)$$

حيث يمثل $C_t$ الاستهلاك الكلي في الفترة $(t)$ ، $\overline{C}$: الاستهلاك المستقل عن الدخل أو الاستهلاك الضروري لاستمرارية الحياة، $c$: قيمة التغير الحاصل في الاستهلاك نتيجة

تغير الدخل بوحدة واحدة ويسمى بالميل الحدي للاستهلاك ، في حين تمثل المتغيرة $Y_t$ الدخل الوطني في الفترة $(t)$.

## ٢- التحليل الديناميكي أو الحركي:

على خلاف التحليل السابق فإن التحليل الديناميكي Dynamic Analysis يكون وفقا لعنصر الزمن$(t)$، وبالتالي فهو عبارة عن تحليل حركي يبين لنا الفترة الزمنية التي يستغرقها المتغير التابع في الاستجابة لتغيرات المتغير المستقل. لذا فإن التحليل الديناميكي الكلي يعتمد على عنصرين وهما:

- التطور الاقتصادي عبر الزمن.
- تأثير الزمن على المرحلة المستقبلية.

لذلك يتضح أنَّ التحليل الديناميكي يتأثر كثيراً بالزمن، بل يحاول تحديد سلوك المتغيرات محل الدراسة على مدار الزمن. أي أن هذا الوضع من التحليل تكون المتغيرات التابعة دالة في متغيرات مستقلة محتوية على فترات إبطاء أو تأخير زمني كما تبينه المعادلة الموالية:

$$C_t = \bar{C} + cY_t + c'Y_{t-1} \qquad \ldots(2)$$

حيث يمثل $Y_{t-1}$ الدخل الوطني في الفترة السابقة $(t-1)$.

## ٣- التحليل الساكن المقارن:

يعتبر الاقتصادي J.M. Keynes أبرز من اعتمد على هذا التحليل وهذا في كتابه الشهير النظرية العامة للشغل الفائدة والنقود. و يعتمد هذا النوع من التحليل على عنصر الزمن في صورة ضمنية وليست صريحة، إذ يتم من خلاله مقارنة وضعين من التوازن أو أكثر في فترات زمنية مختلفة دون أن نتبع المسار الزمني للمتغيرات الاقتصادية، فهو إذن يشير إلى القيم التوازنية لمتغيرات النموذج في حالة وجود تغير في متغير مستقل ما.

سنظهر هذا النوع من التحليل من خلال أخذ نموذج المعادلات المكون من سلوك كل من المستهلك والمنتج والذي سنمثله بيانياً في الشكل التالي:

$$\begin{cases} Q_D = a + bP_x \\ Q_S = c + dP_x \\ Q_D = Q_S \end{cases} \quad \ldots(3)$$

**من الشكل أدناه نلاحظ أنه بانخفاض سعر السلعة $(x)$ من $(P_0)$ إلى $(P_1)$ أصبحت لدينا الكمية المطلوبة $(Q'_D)$ أكبر من الكمية المعروضة $(Q'_S)$، هذا الفائض في الكمية المطلوبة سيضغط على السعر نحو الارتفاع ،فترتفع بذلك الكمية المعروضة وتنخفض الكمية المطلوبة ونعود بذلك إلى القيم التوازنية الأصلية $E_0(P_0 , Q_0)$.**

**ويحدث العكس من ذلك في حالة ارتفاع السعر الشكل(أ) أ مَّا في الحالة الثانية أين يرتفع دخل الفرد من $(R_0)$ إلى $(R_1)$، فإن الطلب سيرتفع وينتقل بذلك المنحنى إلى الوضع $(Q'_D)$ بدل الوضع $(Q_D)$ أعلى يمينا، ونكون بذلك أمام نقطة توازن مؤقتة $E'(P_0 , Q')$ عوض التوازن الابتدائي $E_0(P_0 , Q_0)$، فبارتفاع الدخل يرتفع الطلب وفي ظل ثبات السعر سنكون أمام اختلال $(Q_D > Q_S)$، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع السعر من $(P_0)$ إلى $(P_1)$، فتنخفض الكمية المطلوبة وترتفع الكمية المعروضة ونصبح أمام توازن جديد $(E_1(P_1 , Q_1)$. بالشكل(ب).**

**فكما نلاحظ في الشكل(ب) ، لقد قمنا بمقارنة الوضعين التوازنين $(E_0)$ و $(E_1)$ في فترتين زمنيتين مختلفتين دون أن نتبع المسار الزمني للمتغيرات الاقتصادية، فالتحليل الساكن المقارن، كما ذكرنا في التعريف، يشير هنا إلى القيم التوازنية لمتغيرات النموذج )الكمية المطلوبة، الكمية المعروضة وسعر السلعة $(x)$ في حالة وجود تغير في المتغير المستقل المتمثل في دخل الفرد.**

**شكل رقم (1): أثر تغير سعر سلعة ما والدخل على القيم التوازنية**

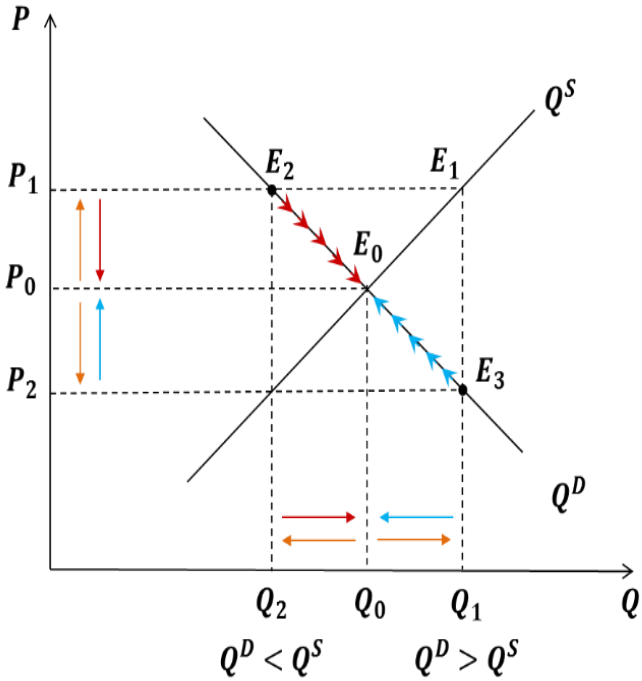


**الشكل (أ): حالة تغير السعر**

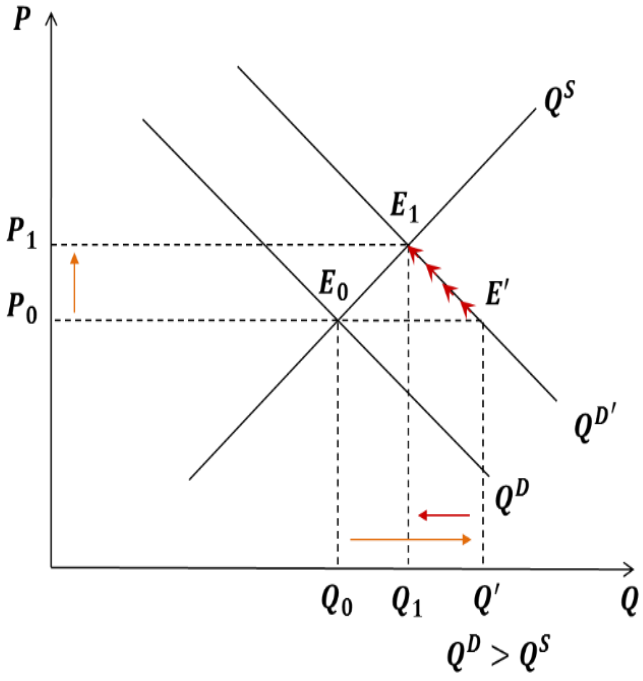


**الشكل(ب): حالة تغير الدخل**

**وعلي الرغم من ذلك، هذا النوع من التحليل له حدود وعليه مآخذ**

**(ث) <u>التحليل حسب درجة اليقين أو التأكد:</u>**

**وهو بدوره ينقسم إلى أربعة أقسام:**

**١- تحليل ساكن في ظل التأكد التام:**

**وهنا تتحقق العلاقات السببية فوراً دون وجود فترة إبطاء كأن نعلم بأن ارتفاع سلعة ما لا يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة منها فوراً.**

**٢- تحليل ساكن في ظل عدم التأكد:**

**في هذا النوع من التحليل قد تتحقق العلاقات السببية فور اً دون تأخير زمني وقد لا تتحقق، كافتراض أن انخفاض أسعار سلعة ما قد لا ينجر عنه انخفاض في الكمية المعروضة فوراً.**

**٣- تحليل ديناميكي في ظل التأكد التام:**

**وهنا لابد أن تتحقق فيه العلاقات السببية ولكن بوجود فترات إبطاء كأن نفترض بأن زيادة دخل الفرد سوف يترتب عنه زيادة في الادخار لكن بعد فترة زمنية معينة.**

**٤- تحليل ديناميكي في ظل عدم التأكد:**

**وفيه قد تتحقق أو لا تتحقق العلاقات السببية بعد فترة إبطاء زمني كأن نفترض أن ارتفاع دخل الفرد قد يؤدي، بعد فترة زمنية معينة، إلى ارتفاع الادخار.**

# المبحث الثانى

# المؤشرات الاقتصادية

المؤشرات الاقتصادية هي مجموعة من الإحصائيات والتقارير الاقتصادية التي تُستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، بالإضافة للقدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل.وتصدر المؤشرات الاقتصادية بصفة دورية (سنوية أو ربع سنوية أو شهرية أو إسبوعية)، وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية لكل دولة، حيث تُعتبر هذه المؤشرات مهمة جدًا لتقييم الأداء الاقتصادي من جوانب متعددة.

ويتم استخدام المؤشرات كمقاييس لحساب حجم وقيمة الموارد الاقتصادية في صورة تدل علي مستوي النشاط الاقتصادي في دولة ما ودرجة الرفاهية التي بلغتها. وتعتمد هذه المؤشرات علي عدة أسس وقواعد لاستخدامها في الحسابات القومية. لذلك بلغت هذه المؤشرات مكانة هامة في الاقتصاد الحديث فيما يتعلق بتصنيف الدول حسب مستواها الاقتصادي كمؤشرات دالة علي مدي تقدم ونمو وتخلف الدول عالمياً. وبفضل المؤشرات، يمكننا إجراء تحليل مستمر لتطور الاقتصاد ومقارنته بغيره من الاقتصادات.

## أولاً: أنواع المؤشرات الاقتصادية:

**اعتمادًا على ما يقيسه المؤشر ، يمكننا إجراء تصنيفات مختلفة تسمح باختيار تلك المؤشرات الأكثر تكيفًا مع التحليل الذي نريد تنفيذه. و يمكن تصنيف أنواع المؤشرات الاقتصادية حسب ملاءمتها ، اعتمادًا على وقت رد الفعل ، والاتجاه ، وكذلك المجال الاقتصادي.**

### (أ) –أنواع المؤشرات حسب الوقت:

**وبالتالي ، بناءً على الوقت ، يمكننا تصنيف المؤشرات على النحو التالي:**

١. **مؤشر اقتصادي متأخر: تخضع القيمة للتغييرات بمجرد أن يتحقق المؤشر المذكور بالفعل وقد شهد تغيرات في قيمته بالاقتصاد.**

٢. **مؤشر اقتصادي متزامن: هذا المؤشر هو الذي يخضع لتعديلات في قيمته، في نفس الوقت الذي يحدث تغيرات في قيمته بالاقتصاد.**

٣. **مؤشر اقتصادي رائد: هذا المؤشر الذي خضع لتعديلات قبل أن تتحقق في الاقتصاد. تسمح لنا هذه الأنواع من المؤشرات بتوقع الدورة الاقتصادية الحقيقية وتطبيق السياسات.**

### (ب)– أنواع المؤشرات حسب الاتجاه:

**:من ناحية أخرى ، بناءً على الاتجاه ، يمكننا تصنيفها على النحو التالي:**

١. مؤشر اقتصادي غير دوري: لا علاقة بين تطوره وتطور الاقتصاد.

٢. مؤشر اقتصادية معاكس للتقلبات الدورية: يسير في اتجاه معاكس للاتجاه الاقتصادي العام. إذا تراجع الاقتصاد ، سيشهد المؤشر المعاكس للدورة الاقتصادية اتجاهًا تصاعديًا. إنه يحافظ على ما نسميه الارتباط العكسي

٣. المؤشر الاقتصادي الدوري: سلوكه يتماشى مع الدورة الاقتصادية. هناك علاقة وثيقة بين التطور الاقتصادي والمؤشر

## (ت)- أنواع المؤشرات حسب المجال الاقتصادي:

حسب المجال الاقتصادي يمكننا تصنيف المؤشرات بالطريقة التالية:

١. ميزان المدفوعات Balance Of Payment Indicators:

ويطلق عليها أحيانًا أسم مؤشرات التجارة الخارجية، وهذا النوع من المؤشرات يستخدم لمتابعة عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات بالإضافة الى الاستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال التي تجريها الدولة مع الدول الأخرى. وتكمن أهمية هذا النوع من المؤشرات في كونه يوضح التغير في العرض والطلب على منتجات الدولة. مثل مؤشرات العمليات التجارية في الخارج: الميزان التجاري ، ميزان المدفوعات

٢. مؤشرات الإنتاج GDP & Output Indicators :

هي المؤشرات التى تقيس المستوى العام للإنتاج داخل الدولة، وتتم متابعة هذه المؤشرات بشكل يعطي صورة عامة عن مستوى النمو الاقتصادي في الدولة، ومن أشهرها مؤشر إجمالي الناتج المحلي GDP.

٣. مؤشرات الثقة Confidence and Sentiment Indicators :

هي المؤشرات التى تعكس مدى ثقة ودرجة تفاؤل أو تشاؤم الفئات المكونة للاقتصاد كالمنتجين والمستهلكين والمستثمرين.

٤. مؤشرات الأسعار والأجور Price Wages & Sales Indicators :

هى المؤشرات التى تقيس معدل التغير فى الأسعار والأجور وحجم إنفاق المستهلكين (القوة الشرائية)،فهى بذلك تعكس مستويات التضخم فى الأقتصاد.

٥. تقارير السياسة النقدية ومعدلات الفائدة Monetary Policy and Interest Rates statments :

هى تقارير تحركات البنك المركزي ونتائج اجتماعات لجان السياسة النقدية فيها وخطة التعامل مع الأوضاع الاقتصادية، وإقرارات معدل الفائدة، ويعتبر هذا النوع من التقارير هو أحد أقوى محركات السوق.

٦. مؤشرات التوظيف وسوق العمل Employment Indicators :

وتسمى مؤشرات سوق العمل، وتشمل معدلات التوظيف البطالة وأجر العمالة وإعانات البطالة وهي أكثر ما يشغل بال صناع القرار فى أى دولة، فإن المؤشرات التى تعكس حالة سوق الوظائف تعد من أهم العوامل الأقتصادية التي لابد أن توضع فى الحسبان.

٧. مؤشرات قطاع الاسكان Housing Indicators :

قطاع الإسكان هو أحد أهم القطاعات الأقتصادية، حيث يعتبر قطاعًا رائدًا للاقتصاد، ويؤدي التحسن فيه إلى تحسن عام في الأوضاع الاقتصادية، ومن هنا تأتي أهمية مؤشراته. أمثلة علي مؤشرات سوق العمل: معدل البطالة ، السكان النشطون ، معدل النشاط ، من بين أمور أخرى.

## ثانياً : أمثلة للمؤشرات الاقتصادية وطرق حسابها:

### (أ) أسس حساب الناتج:

هناك ثلاث أسس لحساب الناتج، كما يلي:

#### (١)- الأساس الإجمالي/ الصافي:

- الأساس الإجمالي: يشير لحساب الإجماليات قبل خصم واستبعاد مخصصات الإهلاك مقابل تآكل رأس المال القومي مثل الناتج القومي الإجمالي، الإدخار القومي الإجمالي.

- **<u>الأساس الصافي:</u> يشير لحساب الإجماليات بعد خصم واستبعاد مخصصات الإهلاك مقابل تآكل رأس المال القومي مثل الناتج القومي الصافي، الإدخار القومي الصافي، الاستثمار الصافي.**

**مثال: لو أن الاستثمار الإجمالي في دولة ما (مصر مثلاً) هو ١٠٠ مليون دولار منها ٦٠ مليون دولار استثمار صافي ( شراء الآت جديدة، بناء مصانع، استصلاح اراضي)، ٤٠ مليون دولار مخصصات إهلاك (إحلال الآت جديدة محل القديمة).**

| |
|---|
| **الاستثمار الصافي = الاستثمار الإجمالي – مخصصات الإهلاك** |

**= ١٠٠– ٤٠ = ٦٠ مليون دولار**

| |
|---|
| **الاستثمار الإجمالي = الاستثمار الصافي + مخصصات الإهلاك** |

**= ٦٠+ ٤٠ = ١٠٠ مليون دولار**

## (٢)– الأساس المحلي/ القومي:

**الفيصل بين المفهوم المحلي والقومي هو تولد الأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل الحدود الجغرافية للاقتصاد الوطني لدولة ما أو خارجها بواسطة مقيم أو غير مقيم. وفي البداية، يجب أن نفرق بين مفهومين، هما المقيم وغير المقيم سواء كان أفراد أو مؤسسسات (شخص طبيعي أو اعتباري)، حيث في دولة ما (مصر مثلاً):**

- **المقيم (عناصر انتاج وطنية):**

**-المصريين المقيمين في مصر**

**-المصريين الذين يعملون بالخارج بصفة مؤقتة**

**-أجنبي يقيم في مصر بصفة دائمة، أي مصر تمثل المقر الرئيسي لأعماله**

- **غير المقيم (عناصر انتاج غير وطنية):**

**- الأجانب المقيمين بصفة مؤقتة في مصر**

**- المصريين الذين هاجروا للخارج بصفة دائمة**

**- أجنبي يقيم في مصر بصفة دائمة، أي مصر تمثل المقر الرئيسي لأعماله**

**- الأساس المحلي: يغطي كافة الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بتوليد القيم المضافة والدخول والمدخرات داخل الحدود الجغرافية للاقتصاد الوطني لدولة ما.**

**-الأساس القومي: يغطي كافة الأنشطة الاقتصادية والتدفقات التي تعود للاقتصاد القومي في مجموعه سواء تولدت هذه الأنشطة داخل الحدود الجغرافية للاقتصاد الوطني لدولة ما أو خارجها.**

**الناتج المحلي الإجمالي (GDP): هو إجمالي قيمة السلع والخدمات التي تم انتاجها داخل الحدود الجغرافية للاقتصاد الوطني لدولة ما سواء بواسطة مواطنين (عناصر انتاج وطنية) أو أجانب (عناصر انتاج غير وطنية)**

**الناتج القومي الإجمالي (GNP): هو إجمالي القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها داخل الحدود الجغرافية للاقتصاد الوطني لدولة ما أو خارجها بواسطة مواطنين (عناصر انتاج وطنية)، أي الذين يحملون جنسية الدولة سواءً كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها، ويتم هنا استبعاد ما ينتجه الأجانب الذين يعملون داخل الدولة (عناصر الانتاج غير الوطنية).**

**ملحوظة: تعد فروع الشركات الأجنبية في دولة ما، هي مؤسسات مقيمة في الدولة المضيفة، ولكن لا يدخل ضمن هذا التعريف شركات المقاولات التي تأتي لتنفيذ عقود لفترات محدودة (مثل الشركة الفرنسية لإنشاء مترو الأنفاق بالقاهرة أثناء إنشائه). وتعد البواخر والطائرات كيانات مقيمة في الدولة التي ترفع تلك البواخر والطائرات علمها حتي لو كانت خارج المياه الإقليمية أو المجال الجوي الإقليمي.**

**الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية**

**والمعروف أن صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية (Net Factor Payments) هو الفرق بين ما يدخله المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة ويعملون في الخارج وبين ما يخرجه الأجانب من أموال إلى بلدانهم، فإذا كانت عوائد عناصر الإنتاج التي تدخل للدولة**

**أكبر من عوائد عناصر الإنتاج التي تخرج من الدولة يكون صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية موجباً وعندها يكون الناتج القومي الإجمالي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح.**

## مثال (١):

**بفرض أن الناتج المحلي الإجمالي في دولة ما (الدولة أ) =٢٦٠٠ مليون دولار، ما يدخله المواطنون العاملون في الخارج إلى دولتهم ( داخل الدولة أ) = ١٢٠٠ مليون دولار، ما يخرجه الأجانب العاملون داخل هذه الدولة إلى بلادهم (خارج الدولة أ) = ٨٠٠ مليون دولار، أحسب الناتج القومي الإجمالي لهذه الدولة؟**

**الحل**

**الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية**

**صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية = دخل المواطنين بالخارج ـ دخل الأجانب بالداخل**

**= ١٢٠٠ – ٨٠٠ = ٤٠٠ مليون دولار**

**الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية**

**= ٢٦٠٠ + ٤٠٠ = ٣٠٠٠ مليون دولار**

**<u>ويلاحظ أن الناتج القومي الإجمالي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي</u>**

## مثال (٢):

**بفرض أن الناتج المحلي الإجمالي في دولة ما (الدولة أ) =٢٦٠٠ مليون دولار، ما يدخله المواطنون العاملون في الخارج إلى دولتهم ( داخل الدولة أ) = ٨٠٠ مليون دولار، ما يخرجه الأجانب العاملون داخل هذه الدولة إلى بلادهم (خارج الدولة أ) = ١٢٠٠ مليون دولار، أحسب الناتج القومي الإجمالي لهذه الدولة؟**

**الحل**

**الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية**

**صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية = دخل المواطنين بالخارج ـ دخل الأجانب بالداخل**

**= ٨٠٠ – ١٢٠٠ = ـ ٤٠٠ مليون دولار**

**الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية**

**= ٢٦٠٠ + (ـ ٤٠٠) = ٢٢٠٠ مليون دولار**

**<u>حيث يلاحظ أن الناتج القومي الإجمالي أقل من الناتج المحلي الإجمالي</u>**

**(٣)- الأساس الخاص بسعر السوق/ بتكلفة عناصر الإنتاج:**

**- تكلفة عوامل الإنتاج: يتم حسابها علي أساس ما تم انفاقه فعلاً في العملية الإنتاجية.**

**- سعر السوق: الأسعار في السوق محمله بما تفرضه الدولة من ضرائب غير مباشرة، فتؤدي لزيادة السعر أو من خلال خصم الدعم الذي تقدمه الدولة مثل إعانات الانتاج، فتؤدي لتخفيض السعر.**

**الناتج القومي الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج = الدخل القومي**

**= الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق – صافي الضرائب غير المباشرة – اهلاك رأس المال**

**= الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق – (الضرائب غير المباشرة – اعانات الانتاج) – اهلاك رأس المال**

**وبالتالي، لتقييم الناتج المحلى الإجمالي بصورة سليمة، يجب أن يأخذ في الاعتبار ما يلي:**

**١- يمكن قياس قيمة السلع والخدمات وفق الأسعار العادية في السوق ويطلق عليه الناتج المحلى النقدي،أي الناتج المحلى بالأسعار الجارية.**

**٢- الناتج المحلى الإجمالي يشمل جميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في العام المحدد فقط دون غيره.**

**٣- يجب أن تكون السلع والخدمات التي تدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي نهائية وليست وسيطة وذلك حتى تكون الصورة حقيقية للنشاط الاقتصادي.**

**٤- يدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الحدود الجغرافية للدولة.**

**٥- لا يدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي السلع والخدمات التي تدخل السوق بصورة غير شرعية كالمخدرات والسلع المهربة وغسيل الأموال وغيرها.**

## (ب) مثبط أو مخفض أو مكمش الناتج :

**هو عبارة عن نسبة الناتج المحلى الاسمي (أو النقدي) إلى الناتج المحلى الحقيقي مضروبا في ١٠٠.**

**كيفية حسابه:**

$$\text{مخفض الناتج المحلى الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلى الإجمالي الاسمي}}{\text{الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي}} \times 100$$

**التعريف:**

**الناتج الاسمي :هو حاصل ضرب الكميات المنتجة بصفة نهائية في أسعارها الأسمية بالسوق، ولكن تغير السعر يجعل هذا المقياس غير دقيق .**

**مثال : ١٠٠ وحدة زبادي في سعرها جنيه يصير المجموع ١٠٠ جنيه أما إذا ارتفع السعر إلى ١.٥ جنيه يصير المجموع ١٥٠ جنيه.**

**الناتج الحقيقي :هو حاصل ضرب الكميات المنتجة بصفة نهائية في أسعارها الحقيقية في السوق ( السعر الحقيقي مخلصاً من أثر ارتفاع الاسعار من خلال قسمة السعر في سنة الأساس علي سعر سنة المقارنة).**

**الاستخدام:**

**يستخدم مكمش الناتج لحساب معدلات التضخم بالدولة ، ومعرفة الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي هل هي زيادة حقيقية أم زيادة أسمية (نقدية) راجعة لارتفاع الأسعار في السنة المعنية.**

**طرق الحساب:**

**لحساب الناتج المحلى الإجمالي الاسمي للسنة المعنية :**

**يتم ضرب كميات هذه السنة في أسعار سنة هذه السنة .**

**لحساب الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي للسنة المعنية ، هناك طريقتين:**

- يتم ضرب كميات السنة المراد حساب الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي لها في أسعار سنة الأساس.

- الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي =

$$\text{الناتج المحلى الإجمالي الاسمي} \times \frac{\text{أسعار سنة الأساس}}{\text{أسعار سنة المقارنة}}$$

**مثال:**

| السلعة | الكميات (بالطن) | | سعر الطن (بالجنية) | |
|---|---|---|---|---|
| | ( Q1)2009 | ( Q2)2010 | ( P1)2009 | (P2)2010 |
| السكر | ٥٠٠ | ٦٠٠ | ١٠ | ١٢ |
| القهوة | ٣٠٠ | ٤٠٠ | ٣٠ | ٤٠ |
| الحليب | ١٥٠ | ٢٠٠ | ٢٠ | ٢٥ |

**المطلوب : علي اعتبار ٢٠٠٩ سنة الأساس ٢٠١٠ سنة المقارنة، أوجد:**

- **مخفض الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠ ؟١**
- **حسب معدل التضخم لنفس السنة؟**

**الحل:**

| السلعة | الناتج المحلي الإسمي | | الناتج المحلي الحقيقي | |
|---|---|---|---|---|
| | (P1 Q1)2009 | (P2 Q2)2010 | ( P1Q1)2009 | (P1Q2)2010 |
| السكر | ٥٠٠٠ | ٧٢٠٠ | ٥٠٠٠ | ٦٠٠٠ |
| القهوة | ٩٠٠٠ | ١٦٠٠٠ | ٩٠٠٠ | ١٢٠٠٠ |
| الحليب | ٣٠٠٠ | ٥٠٠٠ | ٣٠٠٠ | ٤٠٠٠ |
| المجموع | ١٧٠٠٠ | ٢٨٢٠٠ | ١٧٠٠٠ | ٢٢٠٠٠ |

لاحظ:

**الناتج المحلي الأسمي يتساوي الناتج المحلي الحقيقي في سنة الأساس**

**الناتج المحلي الأسمي لا يتساوي الناتج المحلي الحقيقي في سنة المقارنة**

**<u>لحساب الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي للسنة المعنية ، هناك طريقتين:</u>**

- **يتم ضرب كميات السنة المراد حساب الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي لها في أسعار سنة الأساس كما بالجدول.**
- **حساب الناتج المحلي الحقيقي لعام 2010:**
- **أسعار سنة الأساس**
- **الناتج المحلى الإجمالي الاسمي X ــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**أسعار سنة المقارنة**

**الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي للسكر** = ٧٢٠٠ (١٢/١٠) = ٦٠٠٠

**الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي** القهوة = ١٦٠٠٠ (٤٠/٣٠) = ١٢٠٠٠

**الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي** الحليب = ٥٠٠٠ (٢٥/٢٠) = ٤٠٠٠

**إذن الناتج المحلي الحقيقي لعام 2010= ٦٠٠٠ + ١٢٠٠٠ + ٤٠٠٠ = ٢٢٠٠٠**

**أخيراً، مخفض (مثبط) الناتج المحلي الاجمالي لعام 2010:**

$$= \frac{\text{الناتج المحلي الإسمي لعام 2010}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي لعام 2010}} \times 100$$

$$= \frac{٢٨٢٠٠}{٢٢٠٠٠} \times 100 = ١٢٨.٢\%$$

## معدل التضخم لسنة ٢٠١٠:

**= قيمة المخفض المحسوب – ١٠٠% = ١٢٨.٢% – ١٠٠% = ٢٨.٢%**

**وذلك يعني أن معدل التضخم هو٢٨.٢% لسنة ٢٠١٠، أي ارتفعت الاسعار عن أسعار سنة الاساس بهذه النسبة وأن الزيادة في الناتج هي زيادة غير حقيقية راجعة لارتفاع الأسعار.**

## (ت) حسابات المستوي العام للأسعار :

### (ت/١) حساب معدل التضخم:

التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة. ويقاس التضخم بمعيار المستوى العام للأسعار والذي يعني: المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستهلكة والمستخدمة في دولة ما والذي يطلق عليه معدل التضخم. ويتم إعداد المستوى العام للأسعار من خلال إعداد رقم قياسي موحد لمتوسط أسعار السلع والخدمات في دولة ما.

وهناك نوعين للمستوى العام للأسعار: المستوى العام لأسعار المستهلكين (تكاليف المعيشة)، المستوى العام لأسعار المنتجين(تكاليف الانتاج)، وذلك علي النحو التالي:

#### ١- المستوى العام لأسعار المستهلكين (CPI):

ويعمل المستوي العام للأسعار أو معدلات التضخم علي قياس قيمة النقود. ويقصد هنا بقيمة النقود قوتها الشرائية أو كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة النقد كالجنيه مثلاً، أي شراء القيم الاقتصادية وهي تعكس أيضا قدرة النقود على المبادلة بأية سلعة أخرى. ويتم تقدير قيمة النقود من خلال علاقتها بمستوى أسعار السلع والخدمات. لأن كل سلعة لابد وأن تقيم بالنقود كونها وحدة القياس التي تقيم بها جميع السلع والخدمات، لهذ يعتبر السعر مؤشراً نقدياً لقيمة السلع والخدمات

**أو أنه التعبير النقدي لهذه القيم، أي إننا نفسر القوة الشرائية للنقود من خلال ارتباطها بأثمان السلع والخدمات.**

**لذلك يعتبر المستوى العام للأسعار (متوسط أسعار السلع الاستهلاكية والاستثمارية والخدمات) مقياساً لقيمة النقود. وهذا يعني أن أي تغير في مستوى الأسعار يعتبر تغييراً في قيمة النقود أو القوة الشرائية. فكلما اتجه مستوى أسعار السلع والخدمات نحو الارتفاع كلما اتجهت قيمة النقود إلى الانخفاض. والسبب هو أن هذا الارتفاع في الأسعار يقود الى جعل المستهلك يحصل على كمية من السلع والخدمات أقل من السابق بنفس المقدار من النقود أو إن الحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات يحتاج إلى التخلي عن مقدار أكبر من النقود. ويحصل العكس في حالة انخفاض المستوى العام للأسعار. أي توجد علاقة عكسية بين قيمة النقود والمستوى العام للأسعار أي أن قيمة النقود هي مقلوب المستوى العام للأسعار، وبما أن معدلات التضخم هي المقياس المستخدم لتحديد المستوى العام للأسعار، إذن:**

| |
|---|
| **قيمة النقود(القوة الشرائية للنقود) = ١/المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) × ١٠٠** |

**ويتم حساب معدل التضخم في أبسط صوره عن طريق المعادلة التالية:**

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام لأسعار سنة ما (سنة المقارنة) – المستوى العام لأسعار في سنة سابقة لها (سنة الأساس)}}{\text{مستوى الأسعار للسنة السابقة (سنة الأساس)}} \times ١٠٠\%$$

**بصيغة أخري:**

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام لأسعار السنة الجديدة (سنة المقارنة) – المستوى العام لأسعار في السنة القديمة(سنة الأساس)}}{\text{مستوى الأسعار للسنة القديمة (سنة الأساس)}} \times ١٠٠\%$$

**وبالتالي، تقييم الدخل والناتج والانفاق علي المستوي الكلي للاقتصاد بالأسعار السائدة (الجارية)، يجعل التعرف علي التغيرات التي تحدث لكل منها بين فترات مختلفة أمر صعب التحقق منه، حيث نعلم أنه هناك تغييرات في الأسعار من فترة لأخري ولذلك فالمقارنة بين فترتين لن تكون مفيدة ما لم تستخدم أساساً موحداً للمقارنة، وهذا يعني إعادة تقييم أسعار السلع والخدمات علي أساس سنة محددة نختارها تسمي بسنة الأساس، ويكون الرقم القياسي للأسعار في هذه السنة هو المرجع الذي ترجع إليه الأمور، مما يعني أن التغيرات التي حدثت في الأسعار في السنوات محل الدراسة تحدد مقارنة بسنة الأساس.**

**مثال: إذا علمت أن المستوي العام للأسعار في دولة ما كان ٤٠٠ سنة ٢٠١٧ وأصبح في عام ٢٠١٨ يساوي ٤٥٠ أحسب الرقم القياسي لتكلفة السلع والخدمات (معدل التضخم) لعام ٢٠١٨ في هذه الدولة؟ ثم وضح أثر ذلك علي قيمة النقود في هذه الدولة؟**

**الحلـــــــــ**

**معدل التضخم لعام ٢٠١٨ =**

$$\frac{\text{المستوى العام لأسعار سنة ما (سنة المقارنة) – المستوى العام لأسعار في سنة سابقة لها (سنة الأساس)}}{\text{مستوى الأسعار للسنة السابقة (سنة الأساس)}} \times ١٠٠\%$$

$$\frac{٤٥٠ - ٤٠٠}{٤٠٠}$$

**معدل التضخم لعام ٢٠١٨ = ـــــــــــــــــــ × ١٠٠% = ١٢,٥%**

**قيمة النقود(القوة الشرائية للنقود) = ١/المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة × ١٠٠**

**قيمة النقود(القوة الشرائية للنقود) = ١/٤٥٠ × ١٠٠= ٢٢, ٠**

**ويعني ذلك، أن قيمة هذه العملة تساوي ٢٢% من قيمتها السابقة، أي أنه انخفضت قوتها الشرائية بمعدل ٧٨%.**

**٢-الرقم القياسي لأسعار المنتجين (PPI):**

**يشير الرقم القياسي لأسعار المنتجين Producer Price Index لقياس التغير في مستوى أسعار السلع الأولية والسلع الوسطية التي تستخدم في العملية الانتاجية. ويقاس بنفس طريقة الحصول على (CPI):**

$$\text{الرقم القياسي لأسعار المنتجين (PPI)} = \frac{\text{سعر السلع في سنة المقارنة}}{\text{سعر السلع في سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

**ويشير الرقم القياسي لأسعار المنتجين (PPI) إلي التغير في تكاليف الانتاج، لذلك الزيادة (PPI) هي مؤشر على ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية في الفترة التالية لذلك (القادمة).**

## (ت/٢) الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة:

**- الرقم التجميعي البسيط :**

**وهذا الرقم يقيس تكلفة الحصول علي مجموعة من السلع والخدمات في سنة من السنوات إلي تكلفة نفس المجموعة من السلع والخدمات في سنة قبلها يتم تحديدها تسمي سنة الأساس ،وذلك باستخدام القانون التالي:**

$$\text{الرقم القياسي لتكاليف المعيشة} = \frac{\text{مجموع أسعار السنة المقارنة}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times ١٠٠.$$

- الرقم التجميعي المرجح:

ولكي نحصل علي هذا الرقم نقوم بضرب أسعار السلع والخدمات في سنة المقارنة وسنة الأساس بالوزن الترجيحي المعتمد ومن ثم يتم جمع الأرقام الناتجة ،ثم نقوم بقسمة الرقم القياسي لسنة المقارنة علي الرقم القياسي لسنة الأساس وذلك كالتالي:

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{٢٨٥}{١٨٥} \times ١٠٠ = ١٥٤\%$$

| السلعة | (١) أسعار عام ٢٠٠٠ | (٢) أسعار عام ٢٠٠٤ | (٣) الوزن الترجيحي | (٤) ترجيح عام ٢٠٠٠ | (٥) ترجيح عام ٢٠٠٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| المواد الغذائية | ١.٠ | ٢.٠ | ٤٥ | ٤٥.٠ | ٩٠.٠ |
| الملابس والأحذية | ٣.٠ | ٤.٠ | ٣٠ | ٩٠.٠ | ١٢٠ |
| الخدمات | ٢.٠ | ٣.٠ | ٢٥ | ٥٠.٠ | ٧٥.٠ |
| الرقم القياسي | | | ١٠٠ | ١٨٥.٠ | ٢٨٥.٠ |

يتم حساب التضخم في مصر باستخدام: مقياس التضخم العام لأسعار المستهلكين: و الذي يتم حسابه بواسطة الجهاز المركزي للتعبئة و الاحصاء، مقياس التضخم الاساسي لأسعار المستهلكين: و الذي يتم حسابه بواسطة البنك المركزي المصري، حيث يتم استبعاد بعض السلع الاكثر تقلبا مثل الخضار و الفاكهة.

## (ت/٣) حساب القيم النقدية والقيم الحقيقية:

**- إجمالي الناتج المحلي الاسمي (Nominal GDP) وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي ( Real GDP):**

**يتم استخدام الأسعار السائدة في السوق (السعر السوقي) في حساب قيمة إجمالي الناتج المحلي. إلا أن هذه الأسعار تتعرض للتغير (ارتفاعاً أو انخفاضاً)، ومن ثم ستؤدي إلى تغيير القيمة الفعلية (أو الحقيقية) لإجمالي الناتج المحلي. نتيجة لذلك، فإننا نقوم بالتفريق بين مفهومين لإجمالي الناتج المحلي وهما الناتج المحلي النقدي أو الاسمي (Nominal GDP)، والناتج المحلي الحقيقي ( Real GDP). ويوضح المثال التالي كصورة مبسطة الفرق بين هذين المفهومين:**

**بمقارنة قيمة الناتج المحلي في سنة ٢٠١٩ وسنة ٢٠٢٠، يلاحظ أن الناتج المحلي قد ارتفع من ٣٠٠ جنيه إلى ٤٠٠ جنيه، وبنسبة مقدارها (٣٣.٣٣%). هل يعني هذا أن كمية السلع والخدمات المنتجة في سنة (٢٠٢٠) قد زادت؟**

**من الملاحظ أن الكميات المنتجة من السلعتين لم تزداد في حين أن ارتفاع سعر السلعة (X) من (١) جنيه في سنة ٢٠١٩ إلى (١,٥) جنيه في سنة ٢٠٢٠ قد أدى إلى ارتفاع القيمة النقدية لإجمالي الناتج المحلي، أي أن الارتفاع في قيمة الناتج المحلي لم تكن بسبب ارتفاع الكمية المنتجة من السلع والخدمات بل بسبب ارتفاع الأسعار.**

**ومن هنا يتضح لنا أن استخدام القيمة النقدية أو الاسمية للناتج المحلي لا توفر مقياس حقيقي أو فعلي للدلالة على تطور الناتج المحلي. ولذلك نحتاج لإستخدام مقياس اخر يستبعد التأثيرات الناجمة عن تغيرات الأسعار، وهذا ما يسمى بالناتج المحلي**

**الحقيقي. ولحساب الناتج المحلي الحقيقي سوف نقوم باختيار أسعار سنة معينة (وتسمى هذه السنة بسنة الأساس) ومن ثم نحسب الناتج المحلي. وذلك باستخدام المعلومات الموجودة في المثال التالي، وبافتراض أن سنة ٢٠١٩ هي سنة الأساس (يتم استخدام أسعار سنة ٢٠١٩ للسنتين)، فإن الناتج الحقيقي في السنتين يساوي (٣٠٠) جنيه بأسعار سنة ٢٠١٩، وذلك كما يلي:**

**مثال (٢):** يوضح الجدول التالي الكميات المنتجة من السلعة (X) والسلعة (Y) وسعر السلعة (X) والسلعة (Y) بالإضافة إلى قيمة الناتج المحلي وذلك في السنتين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

**حساب الناتج المحلي الأسمى:**

| سعرالسلعة Y (جنيه) | كمية السلعة Y (وحدة) | سعر السلعة X (جنيه) | كمية السلعة X (وحدة) | قيمة الناتج المحلي النقدية |
|---|---|---|---|---|
| **سنة 2019** | | | | |
| 2 | 50 | 1 | 200 | 300 (جنيه) |
| **سنة 2020** | | | | |
| 2 | 50 | 1.5 | 200 | 400 (جنيه) |

**حساب الناتج المحلي الحقيقي:**

| سعرالسلعة Y (جنيه) | كمية السلعة Y (وحدة) | سعر السلعة X (جنيه) | كمية السلعة X (وحدة) | قيمة الناتج المحلي النقدية |
|---|---|---|---|---|
| **سنة 2019 (سنة الأساس)** | | | | |
| 2 | 50 | 1 | 200 | 300 (جنيه) |
| **سنة 2020** | | | | |
| 2 | 50 | 1 | 200 | 300 (جنيه) |

**كما يمكن أيضاً استخدام سنة ٢٠٢٠ لتكون سنة الأساس بدلاً من أسعار سنة ٢٠١٩. وستصبح قيمة الناتج الحقيقي في السنتين يساوي (٤٠٠) جنيه بأسعار سنة ٢٠٢٠، أي أن الناتج متساوي في قيمته الحقيقية، وأن التغير في القيمة هو تغير أسمي يعود لتغير مستوي الأسعار وليس حقيقي.**

**مثـــــــــال:**

**افترض أن مصر أنتجت ما يعادل ٨٠ مليار جنيه سنة ٢٠١٠. وزاد الإنتاج إلي ١٠٠ مليار جنيه في سنة ٢٠١١ . وإذا ارتفع المستوي العام للأسعار ما بين سنة ٢٠١٠ وسنة ٢٠١١ بمقدار ٢٥%. حدد الزيادة الاسمية والزيادة الحقيقية في الناتج؟**

**الحلـــــــــــــــ**

$$\text{نسبة الزيادة الاسمية للناتج} = \frac{\text{القيمة الجديدة – القيمة القديمة}}{\text{القيمة القديمة}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{١٠٠ - ٨٠}{٨٠} \times ١٠٠ = ٢٥\%$$

$$\text{القيمة الحقيقية للناتج} = \frac{\text{القيمة الجديدة}}{\text{المستوي العام للأسعار}} = \frac{١٠٠}{١٢٥\%} = \frac{١٠٠}{١٢٥} \times ١٠٠ = ٨٠ \text{ مليار جنيه}$$

$$\text{إذن نسبة الزيادة الحقيقية في الناتج} = \frac{٨٠ - ٨٠}{٨٠} \times ١٠٠ = ٠\%$$

**أي أن قيمة الناتج الحقيقي ثابتة ما بين سنة ٢٠١٠ وسنة ٢٠١١ ( بالجنيه الثابت). لذلك زيادة الناتج سنة ٢٠١١ إلي ١٠٠ مليار تعود إلي ارتفاع الأسعار وليس كمية السلع والخدمات المنتجة (زيادة غير حقيقية في الناتج).**

## (ث) حسابات معدلات البطالة :

- **تعريف البطالة:**

**يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن. ويعبر عن مقدار البطالة بالفرق بين الطلب على العمل والمعروض منه أو الفرق بين مستوى التوظف الكامل والتوظف الفعلي. ويحسب معدل البطالة ( Unemployment Rate) باستخدام المعادلة التالية:**

$$\text{معدل البطالة} = \left[ \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \right] \times ١٠٠$$

- **إحصائيات البطالة :**

**يختلف المعدل الطبيعي للبطالة من بلد إلي أخرى ،ففي الولايات المتحدة يتوقع علماء الاقتصاد أن يكون بين ٤%-٥.٥%،وفي أوربا يتراوح المعدل بين ٧%-١٠%،ويختلف المعدل من وقت لآخر ومن حال لآخر ففي خلال فترة الكساد الكبير ١٩٢٩م وصل المعدل إلي ٢٥%**

**مثـــــــــــــال:**

**إذا كان عدد السكان في اقتصاد ما يتكون من 240000 شخص، منهم 135000 موظف، ومنهم 15000 عاطل، فما هي نسبة القوة العاملة الى عدد السكان ، معدل البطالة ؟**

**الحل**

**القوة العاملة = العاطلين + الموظفين= ١٣٥٠٠٠ + ١٥٠٠٠ = ١٥٠٠٠٠**

**نسبة القوة العاملة = القوة العاملة ÷ عدد السكان x ١٠٠**

**= (١٥٠٠٠٠ ÷ ٢٤٠٠٠٠) x ١٠٠ = ١٠٠ x ٠.٦٢٥ = ٦٢.٥ %**

**معدل البطالة = العاطلين ÷ إجمالي القوة العاملة x ١٠٠= ١٥٠٠٠ ÷ ١٥٠٠٠٠**

**= ٠.١ x ١٠٠ = ١٠ %**

## أسئلة الفصل الثاني

**س١: (اختر الاجابة الصحيحة ):**

**من خلال بيانات الجدول الأتي :**

| | السنوات | أسعار السلعة (أ) | أسعار السلعة (ب) | الناتج القومي |
|---|---|---|---|---|
| سنة الأساس | ٢٠٢٢ | ٢٠ | ٥ | ١٠٠ مليون |
| سنة المقارنة | ٢٠٢٣ | ٣٠ | ١٥ | ١٥٠ مليون |

**احسب الناتج القومي الحقيقي مفسر ذلك باستخدام الأرقام القياسية للأسعار.**

**س٢: عرف ما يلي:**

**١- معدل البطالة**

**٢- الرقم القياسي المرجح**

**٣- القيم الحقيقية**

**٤- مكمش الناتج**

# الفصل الثالث

# التوازن الاقتصادي العام

**بعد دراسة وفهم هذا الفصل ستكون قادراً علي معرفة:**

١) ماهية التوازن الاقتصادي الكلي العام

٢) تاريخ التوازن الاقتصادي

٣) أنواع التوازن الاقتصادي الكلي العام

٤) نماذج للتوازن الاقتصادي

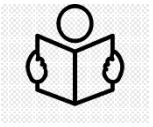

# الفصل الثالث

## التوازن الاقتصادي الكلي العام

**تمهيد :**

**في أكثر أشكاله عمومية ، توازن الاقتصاد الكلي هو التوازن والتناسب بين المعايير الرئيسية للاقتصاد، أي حالة لا يكون فيها لدى كيانات الأعمال حوافز لتغيير الوضع الراهن. وهذا يعني أن التناسب يتحقق بين الإنتاج والاستهلاك، والموارد واستخدامها ، وعوامل الإنتاج ونتائجها، والتدفقات المادية والمالية، والعرض والطلب.**

**وتهدف النظرية الإقتصادية إلى دراسة الكيفية التي يعمل بها الإقتصاد القومي بشكل كامل وهذا يعني أن إهتمام النظرية مركز حول الدراسة للقوى المؤثرة في مستوى الأداء الكلي للنظام الإقتصادي والتي تعمل بالتالي على تحديد المتغيرات التي تعبر عن مستوى الأداء أو النشاط الإقتصادي في المجتمع مثل مستوى الناتج أو الدخل والإنفاق بأشكاله المختلفة ومستوى التوظيف والبطالة و المستوى العام للأسعار .**

**و تُقدم نَظرية التوازن العام مُحاولاتٍ اقتصاديةٍ عديدةٍ لِتوضيحِ سُلوكِ كُلٍ من العرضِ، و الطلب، والسعر في الاقتصاد كَكُل، و يكون ذلك مع بعضِ أو أغلبِ الأسواق المُتفاعلة، وَ ذلكّ من خلال السَعي لِاثباتِ أَنَ مَجموعة مِنَ الأسعار الموجودة يُمكنُ أَن تُحددَ مستوى التوازن العام للأسعار. و من الجدير بذكره أن نظرية التوازن العام مُناقضةَ لِـ نظرية**

**التوازن الجزئي والتي تُحلل الأسعار لِسوق واحدٍ فقط. وأول هذه التحليلات هو التحليل الكلاسيكي والذي تبناه مجموعة من الإقتصاديين التقليديين أمثال ساي و ستوارت ميل و هم رواد المدرسة الكلاسيكية وإعتمدوا في ذلك على عدة فرضيات بنو عليها دراساتهم ودونوا على أساسها نتائجهم ومن بينها قانون ساي وكذا إفتراض توازن الإقتصاد عند حالة الإستخدام التام و كذا فرض حيادية النقود و كذا اليد الخفية التي تعمل على التوازن.**

**غير أن الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة ١٩٢٩ أثبتت عقم التحليل الكلاسيكي على تحليل و تفسير الأزمات وعجزه عن معالجتها.**

**وأعتبر عديد من الاقتصاديين أن نظرية كينز مثلت ثورة حقيقية في الفكر النقدي والإقتصادي، حيث أنها إعتمدت و بنت دراستها على فروض مخالفة لفروض النظرية الكمية للنقود التي سادت في فترة من الزمن . ففي الوقت الذي تؤيد فيه النظرية الكلاسيكية فكرة حيادية النقود تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية النقود والدور الذي تلعبه على مستوى النشاط الإقتصادي، بمعنى أن التغير في كمية النقود يؤثر بالتبعية على جميع المتغيرات الإقتصادية سواء عمالة ، إنتاج ، إستهلاك ، إدخار ، إستثمار مما يؤثر على التوازن الإقتصادي الكلي ويفسر كينز التغير في المستوى العام للأسعار الناتج من التغير في كمية النقود على أنه مجرد إنعكاس لمستوى العمالة والدخل القومي ومستواه التوازني.**

# المبحث الأول

# مفهوم وأنواع توازن الاقتصاد الكلي العام

## أولاً: مفهوم التوازن الاقتصادي الكلي العام:

**توازن الاقتصاد الكلي هو حالة النظام الاقتصادي عندما يتحقق التوازن الكلي، ويتحقق التناسب بين التدفقات الاقتصادية للسلع المنتجة وعوامل الإنتاج، والدخل والانفاق،والعرض والطلب، والتدفقات المادية والمالية. بمعني أخر، التوازن الاقتصادي الكلي العام هو حالة من الاقتصاد يتم فيها تحقيق التوازن في وقت واحد في كل الأسواق: سوق السلع والخدمات وسوق النقود (المال والأوراق المالية) وسوق العمل. وبالتالي، يُفهم التوازن على أنه المساواة في العرض والطلب لكل سوق من هذه الأسواق. ويتحقق التوازن في الأسواق الثلاثة، كما يلي:**

- **سوق السلع والخدمات: يتحقق التوازن إذا كان حجم الناتج القومي مساويًا للانفاق لشراء السلع والخدمات المنتجة في الدولة.**
- **سوق النقود: يتحقق التوازن سوق النقود في اتجاهين، ففي سوق المال، يتحقق التوازن إذا احتفظ "الجمهور" طوعًا بكامل الأموال التي أنشأها النظام المصرفي في شكل نقد أو ودائع بنكية دائمة. وفي سوق الأوراق المالية، يتحقق التوازن إذا تم شراء جميع الأوراق المالية المقدمة من الكيانات الاقتصادية من قبل "الجمهور".**
- **سوق العمل: يتحقق التوازن إذا كان عدد الوظائف متوازنًا مع قوة العمل الحرة ، أي كل من يريد أن يعمل يجد عملًا بمعدل أجر معين.**

**وبلغة الأرقام، التوازن الاقتصادي هو حالة تكون فيها القوى الاقتصادية متوازنة، تظل فيها المؤشرات الاقتصادية دون تغيير كبير عند غياب التأثيرات الخارجية. ويصبح التوازن الاقتصادي العام فعال إذا كانت هناك منافسة حرة في جميع الأسواق، وتكاليف الإنتاج تعكس بشكل صحيح تكلفة جميع البدائل المفقودة.**

**إن توازن الاقتصاد الكلي هو مشكلة رئيسية في النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية لأي دولة. ويمكن النظر إلي مشكلة توازن الاقتصاد الكلي على أنها البحث عن مثل هذا الخيار (الذي يناسب الجميع) ، حيث تكون طريقة استخدام موارد الإنتاج المحدودة (رأس المال والأرض والعمل والتنظيم) لإنتاج سلع وخدمات مختلفة وتوزيعها بين مختلف أفراد المجتمع متوازنة. يعني هذا التوازن تحقيق التناسب التراكمي بين ما يلي:**

- **الإنتاج والاستهلاك**
- **الموارد واستخدامها**
- **العرض والطلب.**
- **عوامل الإنتاج ونتائجها.**
- **التدفقات المادية والمالية.**

**وبالتالي، مشكلة تحقيق توازن الاقتصاد الكلي لأي دولة ترجع إلي محاولة تحقيق التوازن المثالي (المرغوب فيه نظريًا)، والذي بدوره يعني الاستخدام المستقر لـ "الطاقة" الاقتصادية للأفراد مع التحقيق الكامل لمصالحهم في جميع العناصر الهيكلية والقطاعات ومجالات الاقتصاد الوطني.**

**ومن الواضح أن التوازن الذي يُفهم على هذا النحو هو نموذج اقتصادي مثالي ، ونظام بعيد عن الحياة الواقعية، وإن كان ضروريًا، ولكن مع ذلك ، بدون هذا لا يوجد علم، لأنه لا يدرس فقط أسباب التناقض ، ولكن أيضًا يحاول تحقيق المثالية. فمن الناحية المثالية ، فإن بناء نموذج اقتصادي يتطلب ما يلي:**

**١ – الكشف التجريبي وتسجيل العلاقات الاقتصادية**
**٢ – تحديد الروابط الأساسية داخلها**
**٣ – التحديد الكمي الدقيق لشروط توازن العناصر التي يتكون منها عالم الظواهر الاقتصادية وفق قانون المنافسة الحرة.**

**ووفقاً للجانب المثالي، فإن الوصول إلى المرحلة الثالثة يعبر عن هدف المعرفة العلمية الاقتصادية.**

**علاوة على ذلك، باتباع منطق باريتو (Pareto) ، فإن النموذج الاقتصادي الكلي الفعلي يتطلب ما يلي:**

**١ – من الناحية النظرية – بناء نموذج توازن عام للنظام الاقتصادي .**
**٢ – في الممارسة العملية – جعل سلوك جميع المستهلكين (المشترين) والمنتجين (البائعين) يتوافق مع متطلبات قانون المنافسة الحرة.**

**ففي النظرية الاقتصادية، فإن نموذج الاقتصاد الكلي هو بناء نماذج التوازن العامة للنظام الاقتصادي. ولكن في الحياة الواقعية ، تحدث انتهاكات مختلفة لمتطلبات مثل هذا النموذج. لكن تكمن أهمية النماذج النظرية لتوازن الاقتصاد الكلي بأنها تسمح لنا بتحديد العوامل المحددة لانحرافات العمليات الحقيقية عن العمليات المثالية، لإيجاد طرق لتنفيذ الحالة المثلى للاقتصاد.**

## ثانياً: تاريخ التوازن الاقتصادي:

### ١- الجدول الاقتصادي لكيناي (عام ١٧٥٨ م):

اهتم (فرنسوا كيناي)، بالمزارع الكبيرة المدارة من طرف "المقاولينEntrepreneur" وأعطاها الأفضلية على حساب مثيلتها الصغيرة والتي لا تدار بواسطة مقاولين. كما أكد على أن المجتمع مناظر لجسم الكائن الحي، كما أن دورة الثروة والسلع في الاقتصاد هي مثل دورة الدم في الجسم، كلاهما يتشكل من النظام الطبيعي وكلاهما يمكن إدراكه من خلال التحليل الفكري.

أسس "كيناي" ما يعرف بـ: "الجدول الاقتصادي " كأداة في يد الملك تمكنه من أخذ فكرة على سير النشاط الاقتصادي وآلية صحيحة لاتخاذ القرار وذلك (عام ١٧٥٨)، ثم عدله (عام ١٧٦٦ م). ويصف الجدول الاقتصادي لـ: "كيناي": تدفق السلع والنقود في شكل دائري بصورة مثالية في اقتصاد تنافسي حر. وبذلك كان "كيناي" من الأوائل المؤسسين لما يعرف الأن بـ: "الاقتصاد الكلي". وأطلق "كيناي على الإنتاج غير الزراعي مصطلح "العقيم".

### ٢- توازن "كورنوت" (عام ١٨٣٨ م):

يفترض (كورنوت) وجود مؤسستين (A, B) في السوق، تنتجان منتجا متجانسا، كل واحدة تعتقد أنها الوحيدة في السوق، الكمية المطلوبة معلومة(محددة). إذا عرضت المؤسسة A كمية A ، رد فعل المؤسسة B أنها تعرض الكمية B، وكرد فعل للمؤسسة A على المؤسسة B ، فإنها تقلص من الكمية المعروضة A، وعليه، المؤسسةB تتبع

نفس الأسلوب وترد بعرض كمية أكبر نسبيا من B، وهكذا حتى يصلا إلى نقطة التوازن للكمية المعروضة من كل طرف، والتي تضمن ربحا مقبولا للمؤسستين.

## ٣- نموذج التوازن الاقتصادي العام لـ: "ليون فالراس" (عام ١٨٧٤ م):

يرى (ليون فالراس) (L. Walras )- اقتصادي وعالم رياضيات سويسري- أن أي خلل يحدث في السوق الواحدة (زيادة سعر سلعة معينة) ينتقل وبشكل آلي إلى جميع الأسواق، وعندما يعود التوازن في بعض الأسواق الأخرى فإنه يعود إلى جميع الأسواق، ويعود بذلك التوازن إلى السوق الأولى (التي ارتفع فيها سعر السلعة أول مرة)، وهو باختصار فحوى مفهوم التوازن العام لـ: "ليون فالراس".

قسم (فالراس) العالم إلى مجموعتين كبيرتين: الشركات والأسر. وتعمل الشركات في سوق عوامل الانتاج كمشترين وفي سوق السلع الاستهلاكية كبائعين. تعمل الأسر التي تمتلك عوامل الإنتاج كبائع لها وفي نفس الوقت مشتري للسلع الاستهلاكية. تتغير باستمرار أدوار البائعين والمشترين. في عملية التبادل، يتم تحويل نفقات منتجي السلع إلى دخل الأسر، ويتم تحويل جميع نفقات الأسر إلى دخل للشركات.

وينص قانون (فالراس) على أنه:

في حالة التوازن ، يكون سعر السوق مساويًا للتكلفة الحدية. وبالتالي ، فإن قيمة المنتج الاجتماعي تساوي القيمة السوقية لعوامل الإنتاج المستخدمة لإنتاجه، والطلب الكلي يساوي العرض الكلي، ولا يزيد أو ينقص سعر وحجم الإنتاج.

## ٤- النموذج "الماركسي" للاستقرار الاقتصادي (عام ١٨٧٥ م) :

يرى ( ماركس) أن الصراع الاقتصادي بين طبقات المجتمع الواحد هو المفسر الرئيسي للتاريخ، وسبب هذا الصراع هو التناقض الموجود بين أسلوب الإنتاج وعلاقات الإنتاج . ففي حين يعود أسلوب الإنتاج إلى ملكية وسائل الإنتاج، فإن علاقات الإنتاج تعود إلى طريقة توزيع عوامل الإنتاج؛ والتقسيم الطبقي الرئيسي عند "ماركس" هو: "طبقة تملك" و"طبقة لا تملك".

## ٥- نموذج المدخلات والمخرجات لـ:" ويسلي لينتوف" (عام ١٩٤١ م):

بنى ( لينتوف) نموذج "المدخلات والمخرجات" (عام ١٩٤١ م)؛ والذي يطلق عليه أيضا نموذج "المستخدم المنتج" معتمدا على" جدول كيناي" المذكور سابقا، إضافة إلى نظرية "التوازن العام" لـ: "ليون فالراس"؛ في الأخير لم يستثني تحليل ماركس أيضا فقد أخذه بعين الاعتبار. إذن يمكن القول أن نموذج "المدخلات والمخرجات" لـ: "لينتوف" هو نموذج شامل لما جاء من قبله، إضافة إلى أنه استطاع أن يستخدم المدخلات والمخرجات لـ:(٤٦) قطاع اقتصادي في أول ظهور له (عام ١٩٦٦م) في مجلة الاقتصاد والاحصاء؛ وهو ما مكنه من تقديم رؤية شاملة أو وصف شامل للاقتصاد الأمريكي آنذاك.

## ٦- نموذج IS-LM:

نموذج حل هندسي وصفي، يصف التوازن في حالة عدم التشغيل التام؛ أنشئ من طرف كل من "هانسن" و"هيكس" وذلك لشرح "النظرية الكينزية".

**منحنيIS: تمثل شروط التوازن في سوق الانتاج: الاستثمار دالة متناقصة بالنسبة لمعدل الفائدة (i) أما الدخل الوطني (y) فهو دالة متزايدة بالنسبة للاستثمار.**

**منحنيLM: تمثل شروط التو ازن في السوق النقدي، العرض النقدي متغير خارجي، الطلب النقدي مرتبط بكل من معدل الفائدة (i) والدخل (y).**

**ويسمح تقاطع منحنيا IS.-LM بتحديد التوازن الاقتصادي العام، أو التوازن المزدوج للأسواق. وتم توسيع وتطوير هذا النموذج من طرف "مندل""Mundell" ثم "فليمنج""Fleming" ليصبح (IS.LM.BO)، وهو التوازن في اقتصاد مفتوح (العالم الخارجي (التجارة الخارجية)، حيث يأخذ بعين الاعتبار، تدفقات رؤوس أموال، والميزان التجاري وسعر الصرف.**

## ٧- التوازن العام الحساب MEGC:

**يمثل التطبيق العددي لنموذج التوازن العام التنافسي المطروح من طرف "ليون فالراس"، وهو الأساس النظري لتحليل أثار السياسات الاقتصادية العالمية وكذلك القطاعية، مع الأخذ بعين الاعتبار التفاعل البيني الديناميكي والذي من الممكن أن ينشئ تغييرا خارجيا على متغير أو أكثر من متغيرات النموذج.**

**وبناء على ما سبق نستخلص مايلي:**

**(أ) "كورنوت" ناقش التوازن الاقتصادي من منظور مؤسساتي فركز على الاحتكار واحتكار القلة؛ "فالراس" ناقش قضية التوازن الجزئي (السوق الواحدة) وكيف يقود إلى التوازن العام (في جميع الأسواق)؛ كيناي قدم وصف لعمل النظام الاقتصادي في شكله القطاعي مبرزا**

**دور القطاع الزراعي كمحور للنشاط الاقتصادي؛ "ماركس" ركز على بنية رأس المال وأول من أدخل الجانب الاجتماعي في التوازن الاقتصادي من خلال مناقشته لـ:(الأجر، فائض القيمة و التقسيم الطبقي- البروليتاريا- )؛ "لينتوف" هو الأخر حاول أن يقدم رؤية شاملة لجميع المحاولات السابقة من خلال جدوله المصفوفي "للمدخلات والمخرجات" الذي يصف التشابك الموجود بين قطاعات الاقتصاد الواحد مع إبراز دور "القطاع الوسيط" في عملية الانتاج؛ وصولا إلى "الرؤية الكينزية" والتي جاءت من خلال منحنيات(IS-LM-BO) المقدمة من طرف كل من "هانسن وفلمينج" ؛ وأخيرا نموذج التوازن العام الحسابي (MEGC) الذي يرتكز أساسا على نموذج "لينتوف".**

**(ب) يتبين من خلال عرض هذا العدد من المفاهيم المتعلقة بالتوازن العام للاقتصاد، أن مفهوم التوازن ليس مفهوما ثابتا، بل متغيرا؛ يختلف من عصر إلى عصر ومن ظرف إلى ظرف، ويمكن حصر أهم العوامل التي تؤدي إلى تغير المفهوم فيما يلي:**

- **الظروف الاقتصادية السائدة.**
- **الفكر الاقتصادي السائد.**
- **آثار النظام الاقتصادي المتبنى على المجتمع.**
- **وجهة نظر المفكر الذي وضع هذا المفهوم.**

**مع العلم أن هذا التعدد ليس قصورا في علم الاقتصاد أو إخفاقا من المنظرين، بل يدخل في صلب علم الاقتصاد، الذي هو علما متجددا وواسع المفاهيم؛ هذا الأمر الذي يجعل علم الاقتصاد علما خصبا للبحث والتطوير.**

**(ت) هناك نوعين من التوازنات الموجودة:**

**- التي تعبر عن حالة الاقتصاد في لحظة معينة (مثل: تقاطع منحنى الطلب والعرض).**

**- التوازن كهدف يراد الوصول إليه باتخاذ تدابير وسياسات اقتصادية معينة (الضبط).**

## ثالثاً: أنواع التوازن الاقتصادي الكلي:

### ١. توازن العام و توازن جزئي:

**يشير التوازن العام إلى التوازن المترابط لجميع الأسواق الوطنية، عندما يتم الوصول إلى حالة من التوازن الاقتصادي العام ، تكون الكيانات الاقتصادية راضية تمامًا ولا تغير مستوى الطلب أو العرض لتحسين وضعها الاقتصادي. التوازن الجزئي هو توازن في الأسواق الفردية التي تشكل نظام الاقتصاد الوطني.**

### ٢. توازن قصير الأجل و توازن طويل الأجل:

**قصير الأجل، وهو فترة زمنية قصيرة نسبياً يتغير فيها بعض عناصر الانتاج. وطويل الأجل، وهو فترة زمنية طويلة نسبياً يمكن أن يتغير فيها كل عناصر الانتاج.**

### ٣. توازن مثاليً و توازن حقيقيً:

**يمكن أن يكون التوازن مثاليًا (مطلوبًا نظريًا) وحقيقيًا. المتطلبات الأساسية لتحقيق التوازن المثالي هي المنافسة الكاملة وعدم وجود آثار جانبية. يمكن تحقيقه بشرط أن يجد**

**جميع المشاركين في النشاط الاقتصادي سلعًا استهلاكية في السوق، ويجد جميع رواد الأعمال عوامل الإنتاج، ويتم تحقيق المنتج السنوي بالكامل. في الممارسة العملية ، يتم انتهاك هذه الشروط. ففي الواقع ، تتمثل المهمة في تحقيق توازن حقيقي موجود في ظل وجود منافسة غير كاملة ووجود تأثيرات خارجية ويتم تحديده عندما يتم تحقيق أهداف المشاركين في النشاط الاقتصادي بشكل غير كامل.**

**٤. توازن مستقرًا و توازن غير مستقر:**

**يمكن أن يكون التوازن مستقرًا وغير مستقر أيضًا. يسمى التوازن مستقرًا، إذا كان الاقتصاد بعد تعرضه لتأثير خارجي يستطيع العودة بشكل مستقل إلى حالة التوازن. أما إذا كان الاقتصاد بعد التأثير الخارجي لا يستطيع العودة بشكل مستقل إلى حالة التوازن ، فإن التوازن يسمى غير مستقر. تعتبر دراسة الاستقرار وشروط تحقيق التوازن الاقتصادي العام ضرورية لتحديد وضع التوازن والتغلب على الانحرافات، وذلك لإجراء سياسة اقتصادية فعالة للبلاد.**

**أما عدم التوازن يعني عدم وجود توازن في مختلف مجالات وقطاعات الاقتصاد. وهذا يؤدي إلى خسائر في الناتج الإجمالي ، وانخفاض دخول السكان ، وظهور التضخم ، والبطالة. لتحقيق حالة التوازن في الاقتصاد ، ومنع الظواهر غير المرغوب فيها ، يستخدم الخبراء نماذج توازن الاقتصاد الكلي ، والتي تعمل الاستنتاجات منها على إثبات صحة أو عدم صحة السياسات الاقتصادية الكلية للدولة.**

# المبحث الثانى

# نماذج التوازن الاقتصادي الكلى

## أولاً: النموذج الكلاسيكي لتوازن الاقتصاد الكلي:

سيطر هذا النموذج على العلوم الاقتصادية لنحو ١٠٠ عام، حتى الثلاثينيات من القرن العشرين. وفيه يعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون (سميث، ريكاردو، ساي، مارشال وآخرون) أن اقتصاد السوق يتواءم بشكل مستقل مع التخصيص الفعال للموارد واستخدامها الكامل.

وتوفر قدرة اقتصاد السوق على التنظيم الذاتي المستوى المطلوب من الإنتاج والتوظيف تلقائيًا (على الرغم من أنه قد يكون هناك أحيانًا اضطرابات في الاقتصاد مرتبطة بالحروب والجفاف والاضطرابات السياسية). لذلك ، فإن التوظيف الكامل هو معيار اقتصاد السوق ، وأفضل سياسة اقتصادية للدولة هي عدم التدخل في الاقتصاد.

يمثل (قانون ساي) النقطة الرئيسية في هذه النظرية، والذي بموجبه تولد عملية الإنتاج نفسها دخلاً مساويًا تمامًا لقيمة البضائع المنتجة، أي العرض يولد الطلب الخاص به (AD = AS). بمعني أخر، إنتاج البضائع يخلق طلبًا خاصًا به. كل مصنع هو مشتر في نفس الوقت – يشتري عاجلاً أم آجلاً البضائع التي ينتجها شخص آخر مقابل المبلغ المستلم من بيع بضاعته الخاصة. وبالتالي، يتم ضمان توازن الاقتصاد الكلي تلقائيًا. ويفترض هذا النموذج من هذا النوع تحقيق ثلاثة شروط:

- **كل شخص هو مستهلك ومنتج**
- **جميع المنتجين ينفقون دخلهم فقط**
- **يتم إنفاق الدخل بالكامل**

**ولكن في الاقتصاد الحقيقي ، يتم توفير جزء من الدخل من قبل الأسر. لذلك ، يتم تقليل الطلب الكلي بمقدار المدخرات. تبين أن الإنفاق الاستهلاكي غير كافٍ لشراء جميع المنتجات المصنعة. والنتيجة هي وجود فائض غير مباع، مما تسبب في انخفاض الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل.**

**وفي النموذج الكلاسيكي، يتم تعويض نقص الأموال للاستهلاك الناجم عن المدخرات عن طريق أحد عاملين:**

**<u>العامل الأول: تساوي الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط</u>: فإذا استثمر رواد الأعمال بقدر ما تدخره الأسر، فإن قانون (ساي) ينطبق، أي يظل مستوى الإنتاج والعمالة ثابتًا. وتتمثل المهمة الرئيسية في تشجيع رواد الأعمال على استثمار نفس القدر من المال الذي يدخرونه. والتي يتم حلها في سوق المال ، حيث يتم تمثيل العرض بالمدخرات، والطلب عن طريق الاستثمارات، والسعر بمعدل الفائدة. وينظم سوق المال المدخرات والاستثمارات ذاتيًا باستخدام معدل سعر الفائدة.**

**كلما ارتفع معدل الفائدة ، تم توفير المزيد من الأموال (حيث يتلقى مالك رأس المال المزيد من الأرباح). لذلك ، سيكون منحنى المدخرات (S) صعوديًا. على العكس من ذلك ، فإن**

**منحنى الاستثمار (I) له طابع تنازلي، لأن سعر الفائدة يؤثر على التكاليف، وسوف يقترض رواد الأعمال ويستثمرون المزيد من الأموال بسعر فائدة أقل.**

**النموذج الكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار والادخار**

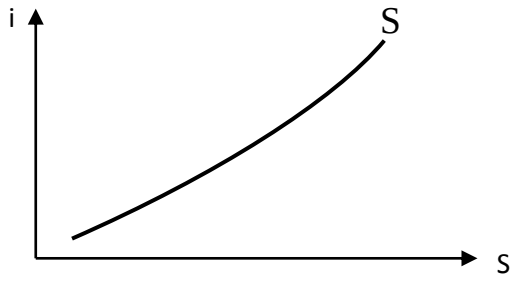


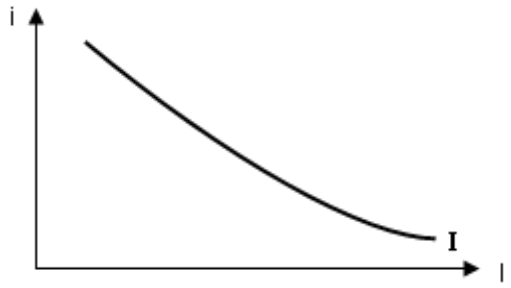


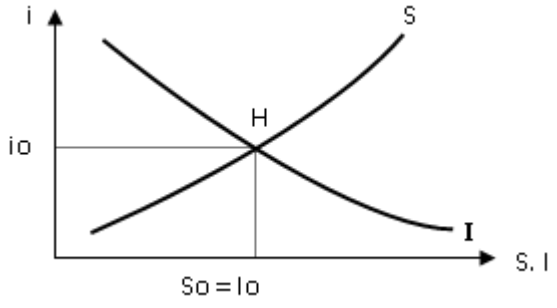

**وينشأ سعر فائدة التوازن ($I_0$) عند النقطة H. وهنا يكون مبلغ المال المدخر مساويًا لمبلغ الأموال المستثمرة ، أو بعبارة أخرى ، مبلغ المال المعروض يساوي الطلب على النقود.**

**العامل الثاني الذي يضمن التوازن هو مرونة الأسعار والأجور. إذا لم يتغير سعر الفائدة ، لسبب ما، مع نسبة ثابتة من المدخرات والاستثمار، فإن الزيادة في المدخرات يقابلها انخفاض في الأسعار، حيث يسعى المنتجون إلى التخلص من فائض الإنتاج. تسمح الأسعار المنخفضة بعمليات شراء أقل مع الحفاظ على نفس المستوى من الإنتاج والعمالة.**

**بالإضافة إلى ذلك ، سيؤدي انخفاض الطلب على السلع إلى انخفاض الطلب على العمالة. وستخلق البطالة المنافسة علي فرص العمل وسيقبل العمال أجوراً أقل. وبالتالي، ستنخفض الأجور بدرجة كبيرة بحيث يتمكن رواد الأعمال من توظيف جميع العاطلين عن العمل. في مثل هذه الحالة ، ليست هناك حاجة لتدخل الحكومة في الاقتصاد.**

**وهكذا ، انطلق الاقتصاديون الكلاسيكيون من مرونة الأسعار والأجور وأسعار الفائدة ، أي من حقيقة أن الأجور والأسعار يمكن أن تتحرك بحرية لأعلى ولأسفل ، مما يعكس التوازن بين العرض والطلب. في رأيهم ، فإن منحنى إجمالي العرض AS له شكل خط مستقيم رأسي ، يعكس الحجم المحتمل لإنتاج الناتج القومي الإجمالي. يستلزم انخفاض السعر**

**انخفاضًا في الأجور ، وبالتالي يتم الحفاظ على العمالة الكاملة. لا يحدث انخفاض في قيمة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي. هنا سيتم بيع جميع المنتجات بأسعار مختلفة. بمعنى آخر ، لا يؤدي الانخفاض في إجمالي الطلب إلى انخفاض الناتج القومي الإجمالي والعمالة، ولكن يؤدي فقط إلى انخفاض الأسعار. وهكذا ، فإن النظرية الكلاسيكية تعتقد أن السياسة الاقتصادية للدولة يمكن أن تؤثر فقط على مستوى السعر، وليس حجم الإنتاج والعمالة. لذلك ، فإن تدخلها في تنظيم الإنتاج والعمالة أمر غير مرغوب فيه.**

**خلصت الكلاسيك، إلى أنه في اقتصاد السوق ذاتي التنظيم. قادرة على تحقيق كل من الإنتاج الكامل والعمالة الكاملة ، والتدخل الحكومي ليس مطلوبًا ، بل يمكن أن يضر فقط بوظائفها الفعالة. لذلك يتبين أن النموذج الكلاسيكي لتحقيق حجم الإنتاج توازني استنادًا إلى قانون J. Say يفترض:**

- **المرونة المطلقة ومرونة الأجور والأسعار (لعوامل الإنتاج والسلع التامة الصنع) ؛**
- **تسليط الضوء على إجمالي العرض كمحرك للنمو الاقتصادي ؛**
- **المساواة في المدخرات والاستثمارات، التي تتحقق من خلال التسعير المجاني في سوق المال ؛**
- **الاتجاه نحو تزامن حجم العرض الكلي وإمكانات الاقتصاد ، وبالتالي ، يتم تمثيل منحنى إجمالي العرض بخط عمودي ؛**
- **قدرة اقتصاد السوق بمساعدة الآليات الداخلية على تحقيق التوازن الذاتي بين الطلب الكلي والعرض الكلي مع التوظيف الكامل والاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج الأخرى.**

## ثانياً: النموذج الكينزي لتوازن الاقتصاد الكلي:

**في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، توقفت العمليات الاقتصادية عن التوافق مع إطار النموذج الكلاسيكي لتوازن الاقتصاد الكلي. فقد دحضت الأزمات الاقتصادية في الثلاثينيات النظرية الكلاسيكية. وهكذا فإن انخفاض مستوى الأجور لم يؤد إلى انخفاض البطالة بل إلى نموها. كذلك الأسعار لم تنخفض حتى عندما فاق العرض الطلب. ولا عجب أن عديد من الاقتصاديين انتقدوا موقف الفكر الكلاسيكي.**

**فقد أثبت الاقتصادي الإنجليزي جون ماينارد كينز وأتباعه أن عدم التوازن هو سمة من سمات الاقتصاد الاحتكاري (اقتصاد السوق) ، ولا يضمن التوظيف الكامل ، وبالتالي لا يوجد لديه آلية تنظيم لاستعادة التوازن تلقائياً. وانتقد كينز الأحكام الرئيسية للنموذج الكلاسيكي وطور أحكامه الخاصة لتنظيم الاقتصاد الكلي. حيث :**

**١. يتم تنفيذ المدخرات والاستثمار ، وفقًا لكينز، من قبل مجموعات مختلفة من الناس (الأسر والشركات) ، مسترشدين بدوافع مختلفة، وبالتالي قد لا تتطابق في الوقت والحجم**
**٢. مصدر الاستثمار ليس فقط مدخرات الأسر، ولكن أيضا أموال مؤسسات الائتمان. علاوة على ذلك ، لن تنتهي جميع المدخرات الحالية في سوق المال ، حيث تترك الأسر جزءًا من المال في أيديهم، على سبيل المثال، لسداد ديون البنوك. لذلك ، سيتجاوز مقدار المدخرات الحالية مبلغ الاستثمار. هذا يعني أن قانون ساي لا يعمل وأن عدم استقرار**

**الاقتصاد الكلي يتمثل في: المدخرات الزائدة ستؤدي إلى انخفاض في إجمالي الطلب. ونتيجة لذلك ، انخفض الإنتاج والعمالة .**

**٣. معدل الفائدة ليس هو العامل الوحيد الذي يؤثر على قرارات الادخار والاستثمار.**

**٤. تخفيض الأسعار والأجور لا يقضي على البطالة.**

**فقد اعتبر كينز أن الطلب الكلي متقلب، وأن الأسعار غير مرنة (لا يوجد ميل للانخفاض مع زيادة المبيعات) ، لذلك يمكن أن تستمر البطالة لفترة طويلة. ومن هنا تأتي الحاجة إلى سياسة الاقتصاد الكلي لتنظيم الطلب الكلي، وهو متقلب للغاية. يعتقد كينز أنه لكي يكون الاقتصاد متوازنًا، ولتحقيق التوازن، يجب أن يكون الطلب "فعالًا". فالدولة ، من خلال دعم الاستثمار الخاص من خلال السياسات الضريبية والنقدية وتنفيذ الإنفاق الحكومي، تعوض نقص "الطلب الفعال" بالطلب الحكومي الإضافي وبالتالي تساعد الاقتصاد على الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.**

**لذلك، النقطة المهمة هي أنه لا توجد مرونة في نسبة الأسعار والأجور، لأن السوق في ظل الرأسمالية ليس منافسًا بالكامل. يعمل المحتكرون (المنتجون) على إعاقة تخفيض الأسعار، وتعوق النقابات العمالية الأجور.**

**كما إن تأكيد الكلاسيكيات على أن تخفيض الأجور في شركة واحدة سيسمح لها بتوظيف المزيد من العمال تبين أنه غير قابل للتطبيق فيما يتعلق بالاقتصاد ككل. فوفقًا لكينز، يؤدي الانخفاض في مستوى الأجور إلى انخفاض الدخل بين السكان ورجال الأعمال ، مما**

**يؤدي إلى انخفاض الطلب على كل من المنتجات والعمالة. لذلك ، لن يقوم رواد الأعمال إما بتوظيف عمال على الإطلاق ، أو سيقومون بتوظيف عدد صغير.**

**<u>لذلك ، تستند النظرية الكينزية لتوازن الاقتصاد الكلي على الأحكام التالية:</u>**

**لا يمكن أن يؤدي نمو الدخل القومي إلى زيادة كافية في الطلب، حيث ستذهب حصة متزايدة منه إلى المدخرات. لذلك ، يُحرم الإنتاج من الطلب الإضافي ويتم تقليله ، مما يؤدي إلى زيادة البطالة.**

**وبالتالي ، هناك حاجة إلى سياسة اقتصادية تحفز الطلب الكلي. بالإضافة إلى ذلك ، في ظروف الركود والاكتئاب في الاقتصاد ، يكون مستوى السعر ثابتًا نسبيًا ولا يمكن أن يكون مؤشرًا على تحركاته. لذلك، بدلاً من السعر ، اقترح J. Keynes إدخال مؤشر "حجم المبيعات" ، والذي يتغير حتى بالأسعار الثابتة ، لأنه يعتمد على كمية البضائع المباعة.**

**ويعتقد الكينزيون، أن الحكومة يمكن أن تعزز نمو الناتج المحلي الإجمالي والعمالة من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، مما سيزيد الطلب، ولن تتغير الأسعار مع زيادة الإنتاج.**

**<u>يمكن الاستنتاج أن أهم الأحكام في النظرية الكينزية لتوازن الاقتصاد الكلي هي كما يلي:</u>**

- **<u>مقدار الدخل الذي يتلقاه السكان</u> يعتبر العامل الأكثر أهمية في تحديد مستوى الاستهلاك، وبالتالي مستوى المدخرات، ويتأثر مستوى الاستثمار بشكل أساسي بقيمة سعر الفائدة. نظرًا لأن المدخرات والاستثمارات تعتمد على متغيرات مختلفة**

**ومستقلة عن بعضها البعض (الدخل وسعر الفائدة) ، فقد يكون هناك تباين بين خطط الاستثمار وخطط الادخار ؛ نظرًا لأن المدخرات والاستثمارات لا يمكن أن تكون متوازنة تلقائيًا، أي في اقتصاد السوق ، لا توجد آلية تضمن الاستقرار الاقتصادي بشكل مستقل؛ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع ضروري .**

- **<u>الطلب الكلي الفعال</u> يعتبر محرك النمو الاقتصادي ، حيث أن العرض الكلي في الفترة القصيرة الأجل هو قيمة معينة ويتم توجيهه إلى حد كبير من خلال إجمالي الطلب المتوقع. لهذا السبب ، يجب على الدولة ، أولاً وقبل كل شيء ، تنظيم الحجم المطلوب للطلب الفعال.**

**بإيجاز ، يمكننا أن نستنتج أن كلا من الكلاسيكيين والكينزيين فعلوا الكثير لفهم توازن الاقتصاد الكلي ، ولكن لسوء الحظ ، كما أوضحت الممارسة ، كانت نماذج توازن الاقتصاد الكلي التي بنوها صالحة فقط لفترة قصيرة من الزمن، لأن القوانين الاقتصادية موضوعية، لكن أي قرار اقتصادي يتم اتخاذه من قبل الناس، والناس غير موضوعيين.**

## ثالثاً: نموذج المحافظين الجدد لتوازن الاقتصاد الكلي:

**في منتصف السبعينيات ، انخفض نمو الإنتاج الصناعي في الدول الغربية. وهذه الظاهرة نتجت عن:**

- **أزمة فائض إنتاج أخرى ؛**
- **بداية الموجة "الهابطة" للدورة العظمى(حوالي ٥٠ سنة بعد نهاية الكساد الكبير) ؛**
- **زيادة أسعار النفط من قبل الدول الأعضاء في أوبك بأكثر من ٤ مرات ، مما ساهم في ارتفاع تضخم التكلفة مع انخفاض متزامن في الإنتاج ، ما يسمى بالركود التضخمي (مزيج من الركود في الإنتاج مع التضخم).**

**لذا، تضررت النظرية الكينزية بشدة. وأصبح من الواضح أن التدخل الحكومي النشط في الاقتصاد لم يكن قادرًا على منع انخفاض الإنتاج. وتم استبدال هذه النظرية باتجاه المحافظين الجدد، الذي دعا مرة أخرى إلى عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية للشركات.**

**وتم تطوير نموذج لتنظيم الاقتصاد الكلي على أساس إحياء التنظيم الذاتي للسوق وتحفيز ريادة الأعمال الخاصة. وفقًا لتوصيات المحافظين الجدد، استندت السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وجمهورية ألمانيا الاتحادية وعدد من الدول الأخرى إلى مبدأ "الاقتراح الفعال" وتشجيع الأعمال التجارية الخاصة. لجعل المشاريع الحرة أكثر ربحية، كما تم تخفيض الضرائب على الأرباح ودخل العمل بشكل كبير. ولقد قللت الدولة بشكل ملحوظ من تدخلها في الشؤون الاقتصادية، وبدأت الخصخصة الجزئية للمؤسسات**

**المملوكة للدولة – بيعها للأفراد ، والتحول إلى شركات مساهمة. في العديد من البلدان ، وتم تقليص تخطيط الاقتصاد بشكل ملحوظ، وتم تقليل تمويل البرامج الاجتماعية. وقد مكنت الإجراءات المتخذة من تقليص عجز الموازنة العامة للدولة بشكل كبير آنذاك، وتقليص كمية الأموال المتداولة، بينما انخفض معدل التضخم ٣-٤ مرات، وزاد معدل التنمية الاقتصادية.**

**لكن نموذج تنظيم المحافظين الجدد للاقتصاد لم ينقذ الغرب من التدهور في الإنتاج والتضخم. في ١٩٧٩-١٩٨١. اندلعت أزمة اقتصادية جديدة. بدأ البحث عن منظم جديد للاقتصاد الكليفي صورة إدارة مختلطة بين ذلك وذاك:**

**فقد أثبتت المقارنة الحاسمة بين المنظمين الحكوميين (الكينزيين) والسوق (المحافظين الجدد) بشكل مقنع ، دونية آليات السوق الحصرية والآليات الاقتصادية الحكومية فقط. تم اقتراح نوع الإدارة المختلطة للاقتصاد الوطني من قبل الحائز على جائزة نوبل بول صامويلسون (الولايات المتحدة الأمريكية). يتميز منظم الاقتصاد الكلي هذا بالسمات المحددة التالية:**

**١. إنه يجمع عضوياً بين استقرار الإدارة العامة، وهو أمر ضروري لتلبية الاحتياجات الاجتماعية (المجال الاجتماعي ، والقطاع غير السوقي) ، ومرونة التنظيم الذاتي للسوق ، وهو أمر ضروري لتلبية الاحتياجات الشخصية المتغيرة بسرعة.**

**٢. تتيح تلك الإدارة المختلطة الجمع على النحو الأمثل بين أهداف الاقتصاد الكلي: الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية واستقرار النمو الاقتصادي.**

**٣. المنظم الجديد قادر على موازنة إجمالي الطلب وإجمالي العرض وبالتالي التغلب على عدم تناسق المفاهيم الكينزية للطلب الفعال والعرض الفعال للمحافظين الجدد.**

**<u>ويسود هذا النوع من تنظيم الاقتصاد الكلي اليوم في جميع البلدان المتقدمة ذات اقتصادات السوق، على الرغم من وجود خيارات مختلفة له في النموذجين التاليين:</u>**

- **مع الحد الأدنى من مشاركة الدولة في تنظيم الاقتصاد كما في (الولايات المتحدة الأمريكية) .**
- **مع الحد الأقصى من اللوائح الحكومية المقبولة كما في (السويد ، النمسا ، ألمانيا ، اليابان ...).**

## أسئلة الفصل الثالث

**س١ – ناقش أهم فروض النظريات التالية:**

- **النظرية الكلاسيكية**
- **النظرية الكينزية**
- **نظرية المحافظين الجدد**

**س٢– ناقش كيف عالج الكينزيون فشل الكلاسيك؟**

**س٣ وضح الفرق بين التوازن في المفهوم الكلاسيكي ومفهوم المحافظين الجدد؟**

# الفصل الرابع

# النموذج الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي الكلي

## بعد دراسة وفهم هذا الفصل ستكون قادراً علي:

١) التعرف علي ماهية دورة تدفق الدخل والناتج .

٢) التعرف علي طرق قياس الناتج.

٣) التعرف علي أسس حساب الناتج.

٤) إدراك عيوب استخدام الناتج القومي الإجمالي كمؤشر للرفاهية.

# الفصل الرابع

# النموذج الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي الكلي

**تمهيد :**

**لقد ظهر الفكر الكلاسيكي في أواخر القرن 18 عشر وبداية القرن 19 على يد مجموعة من الاقتصاديين وكانت تهدف النظرية إلى إيجاد التوازن الاقتصادي الكلي، وظلت النظرية سائدة إلى حين الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 (أزمة الكساد الأعظم).**

**وإن التحليل النيوكلاسيكي منبثق من النظرية الاقتصادية الجزئية وبالتحديد من تحليل الأسواق، وقد اعتمدوا في ذلك على ثلاثة أسواق ألا وهما: سوق العمل الذي من خلاله يتم تحديد كل من حجم العمل، ومستويات الأجر الحقيقية والذي بدوره يحدد لنا تلقائيا حجم الإنتاج ثم سوق السلع والخدمات الذي يتحدد من خلاله الادخار والاستثمار أما السوق الثالث المستقل عنهم فهو سوق النقد ويتحدد من خلاله المستوى العام للأسعار وفقا للنظرية الكمية للنقود**

## أولًا: فرضيات النظرية الكلاسيكية:

- **المنافسة الحرة والكاملة:** أي أن قوى العرض والطلب تستجيب لآليات السوق وتكون مستمرة (مرونة الأسعار والأجور مما يؤدى تلقائيا إلى التشغيل الكامل).
- **حيادية الدولة:** أي عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية معتمدين في ذلك على مبدأ ادم سميث "دعه يعمل اتركه يمر"، فتدخل الدولة في الاقتصاد وفقهم سوف يؤدى بلا شك إلى عرقلة صيرورة النشاط الاقتصادي.
- **المصلحة الخاصة أساس للمصلحة العامة:** من خلال تحقيق الافراد لمصالحهم الشخصية سوف يحققون المصلحة العامة.
- **اقتصاد مغلق:** يعنى أن الاقتصاد لا يتعامل مع الخارج.
- **الادخار لغرض الاستثمار:** إن الأفراد وفقا للفكر الكلاسيكي هدفهم من الادخار هو الاستثمار من أجل الحصول على فوائد أي زيادة مداخيلهم وليس الاكتناز.
- **التحليل في الأجل القصير:** ففي الفترة القصيرة الأجل يكون كل من مخزون رأسمال، التقدم التقني وتكنولوجي ثوابت.
- **حيادية النقد:** إن نقود هي مجرد وسيط للتبادل وعليه لا تؤثر اطلاقا في المعاملات الاقتصادية .

من خلال هذه الفرضيات نستنتج أن التحليل في النموذج الكلاسيكي هو تحليل ساكن ولا يأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن.

## ثانياً: توازن مختلف الأسواق:

### (أ) سوق العمل:

يعتبر الكلاسيك العمل على أنه سلعة أو بضاعة يتحدد سع رها في السوق وفقا لقانون العرض والطلب حيث أن المؤسسات تمثل الجهة الطالبة للعمل، أما الافراد فهم الجهة العارضة وذلك نظرا لتملكهم لعنصر العمل (الجهد ،الفكر)...إلخ.

إن التوازن عند الكلاسيك ينطلق من دالة الإنتاج، حيث أن دالة الإنتاج الكلية تكون وفقا لعنصر العمل(L) وعنصر رأسمال(K)، التنظيم(T).....إلخ

$$Y = F(L, K, T \dots \dots) \dots \dots \dots \dots 1$$

إلا أن بناءا على فرضيات النظرية التي تعتمد على الفترة القصيرة الأجل تكون عناصر الانتاج ثابتة إلا عنصر العمل خلال الفترة ونعبر عليها بالمعادلة (2).

$$Y = F(L) \dots \dots \dots \dots \dots 2$$

أي دالة الانتاج في الفترة قصيرة الأجل تابعة لعنصر العمل فقط مما يبين مدى اهتمام الكلاسيك بالعمل الذي سوف تحاول من خلال سوق العمل تحديده.

إن زيادة توظيف عنصر العمل في الفترة القصيرة الأجل مع شرط بقاء العناصر الأخرى ثابتة يعطينا إنتاجية متناقصة لعنصر العمل وفقا لقانون تناقص الغلة لدافيد ريكاردو ( David Ricardo) مما يؤدي إلى تناقص الإنتاجية الحدية للعمل وتحسب كالآتي:

$$PM_L = \frac{\partial Y}{\partial L}$$

وعليه يجب أن تكون الإنتاجية موجبة ومتناقصة أي تزايد الإنتاج من خلال زيادة عنصر العمل ولكن بزيادة متناقصة فتكون إذا المشقة الأولى أكبر من الصفر أما المشتقة الثانية أصغر من الصفر.

$$\mathrm{PM_L}' = \frac{\partial \mathrm{Y}}{\partial \mathrm{L}} > 0$$

$$PM_L" = \frac{\partial^2 Y}{\partial^2 L} < 0$$

بمعنى أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدلات متناقصة ويثم تمثيلها بيانيا في الشكل( 3-1)

**الشكل رقم) 3-1(: دالة الإنتاج**

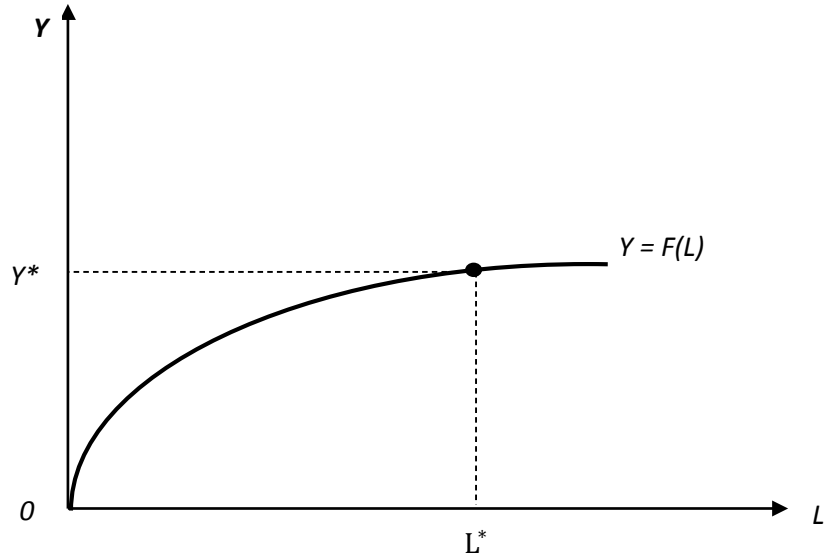


إن عرض العمل تابع لمستوى الأجرة ا لنقدية المقدمة من طرف المؤسسات أما الطلب على العمل من طرف المؤسسات يخضع لعنصر تعظيم الربح وهنا تظهر العلاقة بين إنتاجية العمل والمعدل الفعلي للأجر.

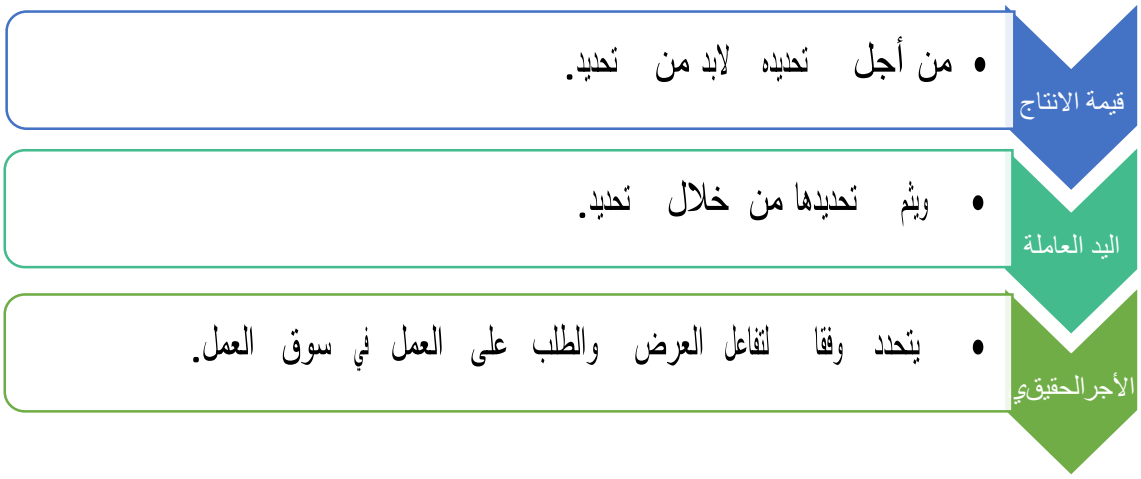


**(أ/١) الطلب على العمل($L_d$):** إن المؤسسات الانتاجية من خلال توظيفها للأفراد فهي التي يقوم بالطلب على العمل، ويرتبط بعلاقة عكسية مع معدلات الأجر الحقيقية أي كلما انخفض الأجر الحقيقي زاد الطلب على العمالة من طرف المؤسسات.

$$L^d = D\left(\overline{W}\right)$$

كما أن معدلات الأجر الحقيقية(W) ماهي إلا القوة الشرائية للأجر الاسمي أو النقدي وتحسب كلاتي:

$$W = \frac{w}{p}$$

حيث أن:

**W**: معدل الأجر الحقيقي

**w:** معدل الأجر الاسمي.

**P**: المستوى العام للأسعار.

العلاقة الرابطة ما بين الطلب على العمل والأجور الحقيقية يربطها الكلاسيك مع السلوك العقلاني للمنتج في سوق تسوده المنافسة التامة من أجل تعظيم الأرباح.

أي مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن المؤسسات لا تقوم بالطلب على العمال إلا في حالة ما إذا كان الأجر الحقيقي منخفض، ويرتكز الشرح الكلاسيكي في الطلب على العمل على السلوك الفردي للمؤسسات داخل الاقتصاد في حالة المنافسة الكاملة، وهو مبدأ تعظيم الربح الذي ينص على أنه لما تتساوى الإنتاجية الحدية للوحدة الأخيرة من العمل مع معدل الأجر الحقيقي، أي لما الإنتاجية الحدية تصبح تتساوى مع معدل الأجر الحقيقي تتوقف المؤسسات عن التوظيف.

$$\mathbf{PML} = \mathbf{W} = \frac{\mathbf{w}}{\mathbf{p}}$$

**دالة الطلب على العمل**

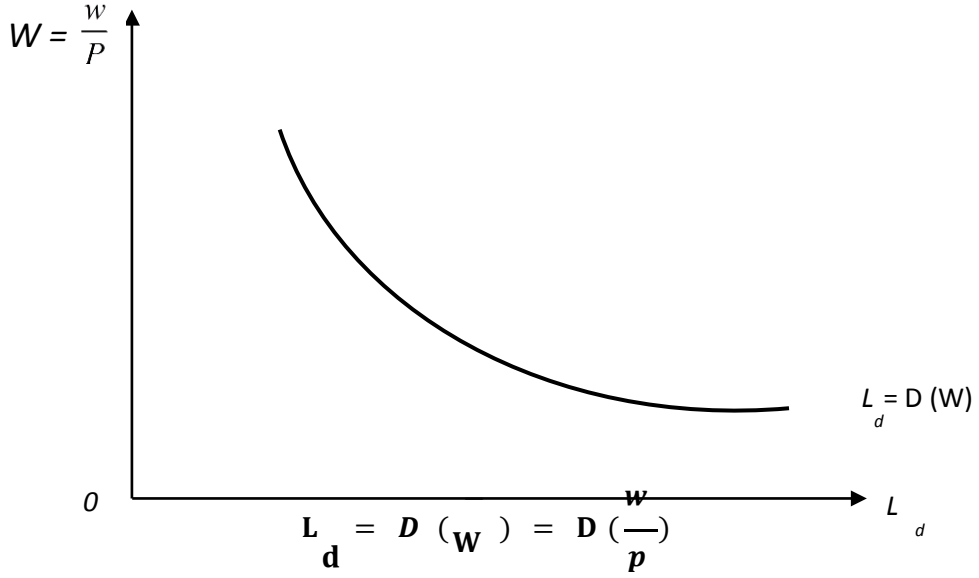


وإذا قبلنا خاصية الاستمرارية والاشتقاق يكون لدينا:

$$L^d = \frac{\partial L^d}{\partial W} < 0$$

**(أ/٢) عرض العمل($L_o$):**

إن العائلات تقوم بعرض قوتها للعمل مقابل الحصول على أجور حقيقية، وكلما ارتفع قيمة الأجر ارتفع عرض العمل من طرف الأفراد حيث أنهم يقبلون التنازل على قسط من الراحة من أجل تعظيم هذه المداخيل أي أن عرض العمل يرتبط بعلاقة طردية مع الأجر الحقيقي.

$$\mathbf{L^o} = \boldsymbol{o}\left(\overset{+}{\mathbf{w}}\right)$$

وي رتكزون في ذلك على فرضيتين أساسيتين:

- حيادية النقود مما يترك معدلات الأجر الاسمية لا تؤثر على عرض العمل من طرف الأفراد )لا يتعرضون للخداع النقدي(.
- يعتبر الأجر الحقيقي المحدد الاساسي لحجم العمل المعروض، والذي يجعل العامل في النهاية يتخذ قراره، وذلك عن طريق توزيع وقته بين العمل والراحة من مقارنته لمقدار السلع والخدمات التي

يستطيع الحصول عليها مقابل وحدة من عمله، حيث يكون مقدار اليد العاملة المعروضة أكبر عند ارتفاع مستويات الأجور الحقيقية مما يدفع العامل إلى الاستغناء عن الراحة من أجل الحصول على دخل أكبر

**الشكل :دالة العرض على العمل**

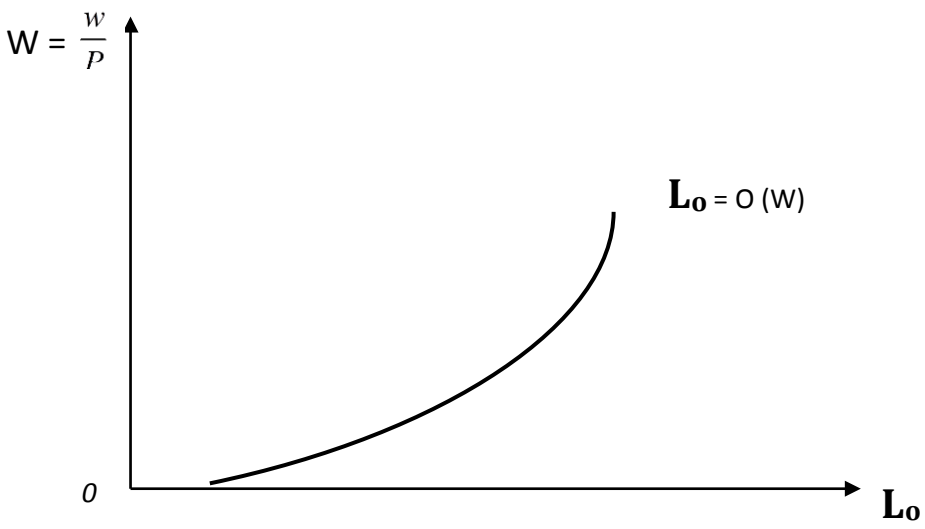


$$L^O = O(W) = O(\frac{\mathbf{W}}{\mathbf{p}})$$

وإذا قبلنا خاصية الاستمرارية والاشتقاق يكون لدينا:

$$\mathrm{L}^O = \frac{\partial \mathrm{L}^O}{\partial \mathrm{W}} > 0$$

**(أ/٣) التوازن في سوق العمل:** يتحقق التوازن عند الكلاسيك لما يتساوى عرض العمل مع الطلب على العمل، ويتحدّد في نفس الوقت معدل الأجر الحقيقي(W).أي يتم التوازن لما يتقاطع منحنى العرض الكلي مع الطلب الكلي وفي نقطة التقاطع(E) تمثل كل من الأجر الحقيقي حجم العمل عند التوازن وفي هذه النقطة يتحدد التشغيل الكامل.

$$\mathbf{L_o = L_d}$$

**الشكل رقم)3-4(: التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك**

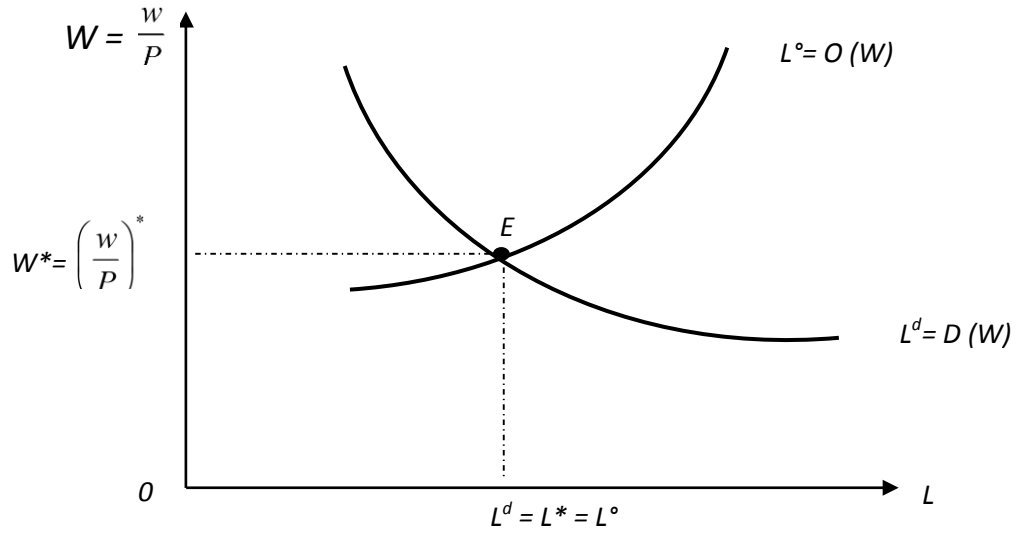


كما يتحدد تلقائيا حجم الإنتاج الموافق كما هو مبين في الشكل التالي:

**الشكل :حجم الإنتاج عند التوازن**

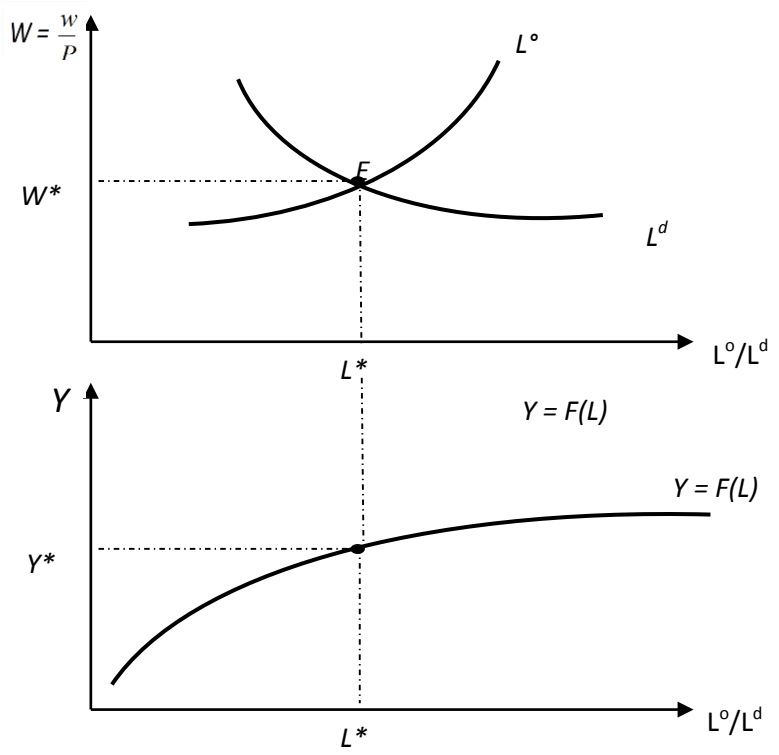


وبالتالي لما يثم التوازن في سوق العمل عند النقطة( E)، ويتحدد حجم الإنتاج التوازني($Y^*$) وهي حالة التشغيل الكامل.

**سؤال1: لو حدث اختلال في التوازن كارتفاع معدلات الأجر الاسمية والتي بالتعدي ترفع من معدلات الأجر الحقيقية كيف يرجع هذا التوازن وفقا للنظرية الكلاسيكية مع ثبات المستوى العام للأسعار؟**

سوف يحدث اختلال في نقطة التوازن) E( مما ينتج عنه ما يسمى بالبطالة اختيارية أو ارادية سيتم تصحيحها كون أن الكلاسيك يعتمدون على:

- سيادة المنافسة التامة أي يتقبلون العمال انخفاض معدل الأجر الاسمي.
- انخفاض العرض مقابل الطلب في السوق يؤدي حتما إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومنه انخفاض معدل الأجر الحقيقي.
- النظرية الكمية للنقود.

فهذه الأليات سوف تعيد السوق إلى التوازن بشكل تلقائي، أي التصحيح الذاتي عن طريق آلية السوق من خلال التغيرات التي تحدث في معدلات الأجر الحقيقية )مرونة الأجور(، فوفقا لهذه الآلية سوف تنخفض مستويات الأجر مما يؤدي ارتفاع عرض العمل مقابل الطلب ويرجع إلى الوضع التوازني تلقائيا[1].

[1] عنتر يوتيارة، مرجع سبق ذكره، ص32،33.

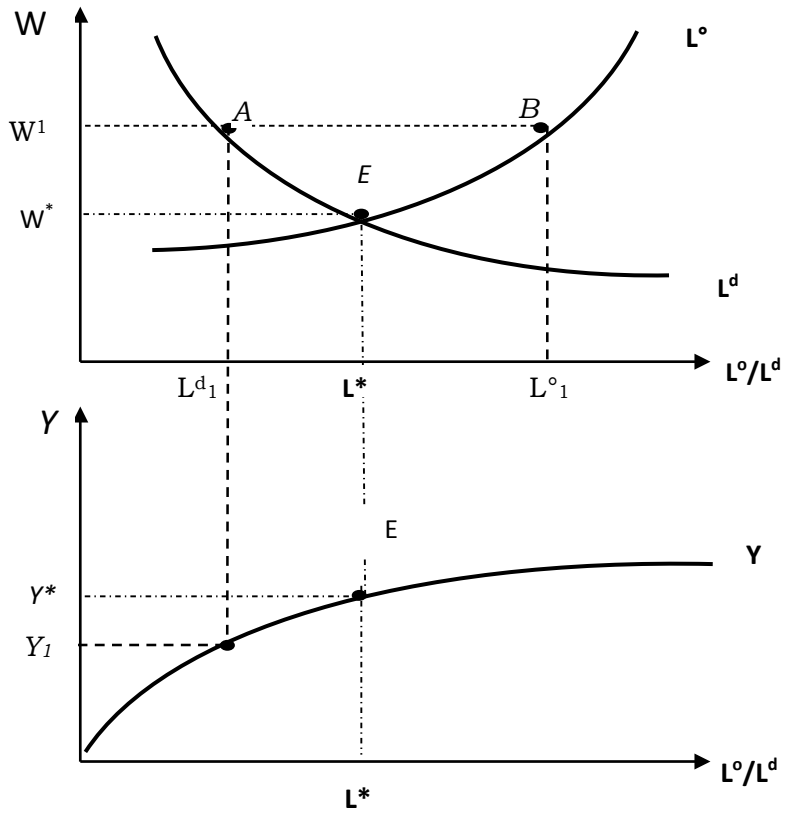


**سؤال2:** لو تصدي العمال لانخفاض معدلات الأجر الاسمية كيف يمكن للسوق الولوج إلى التوازن ؟؟

يصبح من غير المكن البقاء عند مستوى التشغيل الكامل لأن عدم انخفاض الأجر الاسمي يؤدي ارتفاع معدل الأجر الحقيقي من **)$w^*$( إلى )$w^1$(** مما سوف يؤدي مباشرة إلى انخفاض الطلب على العمل من طرف المؤسسات من **)$L^*$( إلى )$1L^d$(** "المؤسسات هدفها تخفيض التكاليف وتعظيم الربح" فينتج انخفاض في قيمة الإنتاج من) **$Y^*$**( إلى) **$Y_1$**( انخفاض الانتاج الكلي هو انخفاض قيمة العرض الكلي في السوق مقابل للعرض ممل يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وفقا للنظرية الكمية للنقود التي تنص على أنه بمجرد انخفاض مستوى الإنتاج ترتفع الأسعار نظرا لثبات كل من كمية النقود) M( وسرعة دورانها) V( ونظرا للعلاقة ما بين) **P**( و الأجر الاسمي ينخفض معدل الأجر الحقيقي

$$\downarrow W = \frac{w}{p \uparrow}$$

مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على العمل وعليه يرتفع الإنتاج دون أن يصل إلى التشغيل الكامل ويعتبر ون أن هذا النوع من البطالة هي بطالة اختيارية ناجمة عن الأفراد الذين لم يقبلوا انخفاض الأجر وحددوا أجر اسمي لإنتاجيتهم بمعنى آخر بطالة ارادية ناجمة عن عدم مرونة الأجور.

**(ب) سوق السلع والخدمات:**

لقد رأينا من خلال سوق العمل على أن بمجرد تحديد حجم العمل يتحدد حجم الإنتاج كون أن هذه الدالة تعتمد فقط على عنصر العمل مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة، وبالتالي هل الدخل الكلي المتولد من حجم الإنتاج سوف يمتص كل السلع والخدمات الاستهلاكية والرأسمالية المعروضة في السوق. محققا فرضية الكلاسيك أن العرض يساوى الطلب .

إن العرض سوف يخلق طلبه لا يمكن اعتمادها إلا في حالة تحرير ثام للأسوق بالإضافة إلى وجود مرونة مطلقة لكل من الأجور والأسعار وهو أساس النظرية الكلاسيكية وتكمن في:

**(ب/١) قانون ساي(J.B.Say):**

لقد اعتمد ساي على مجموعة من الأفكار أولها أن النقود هي مجرد وسيط للتبادل )حيادية النقود( حيث يلجأ الأفراد إلى الاستهلاك وحتى إذا أقدموا على الادخار ما هو إلا استهلاك مؤجل موجه للاستثمار من أجل الحصول على منفعة أكبر في المستقبل. واعتبر أيضا أن **العرض هو الذي يخلق الطلب** وليس عناك امكانية لوجود فائض في الإنتاج أي كل المنتجات سوف يثم تصريفها تلقائيا

وقد دعموا فكرهم بالاستنتاجات التي ت وصلوا إليها وأولها صعوبة تحقيق فائض أو عجز في الإنتاج، وفي حالة وجود فائض في الإنتاج فيعد مؤقتا، وأما إذا استثمر هذا الفائض من السلعة فإن المنتجين سوف يعدلون عن إنتاجها إما بتقليل إنتاج لتلك السلعة والتمتع بوقت من الراحة أو التحول نسبيا إلى إنتاج سلعة أخرى كما أنهم استنتجوا أن الاقتصاد لا يتسم بالاستقرار إلا في حالة الاستخدام التام وأن ليس هناك بطالة في تشغيل هذه الموارد.

**(ب/٢) نظرية الادخار، الاستثمار وسعر الفائدة:**

**-الادخار Saving**

هو التنازل عن وحدات في الحاضر من أجل استهلاكها في المستقبل في شكل استثمار من أجل تعظيم المنفعة حيث يقومون بتوظيفها في شكل سندات وفقا لسعر الفائدة من أجل الحصول على سلع أكثر في المستقبل. وبالتالي فإن الادخار ما هو إلا شكل من أشكال الانفاق )في شكل سلع وخدمات استثمارية( التي تعتبر عرض للموارد المالية في السوق ولا يؤدى إلى اختلال الطلب الكي المقابل للعرض.

والمحفز الأساسي للأفراد من أجل التنازل عن الاستهلاك في الحاضر هو المردود المستقبلي الذي يكون تحث تأثير معدل الفائدة(i) ويرتبط بعلاقة طردية مع الادخار(S)

$$S = S(i)$$

**الشكل: دالة الادخار عند الكلاسيك**

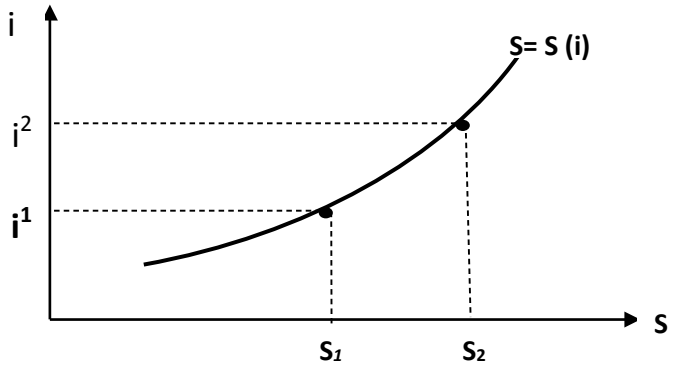

$$S_i = \frac{\delta S}{\delta i} > 0$$

**-الاستثمار**

إذا كان الدخل عرضا للموارد المالية فإن الاستثمار ما هو إلا طلب لهذه الموارد من طرف القطاعات التي تعرف عجز في تمويل استثماراتها. ويرتبط الاستثمار(I) بعلاقة عكسية مع أسعار الفائدة(i) أي كلما كان خدمة الدين أكبر كلما نقص الطلب عليه

$$I = I(\vec{\imath})$$

**الشكل: دالة الاستثمار عند الكلاسيك**

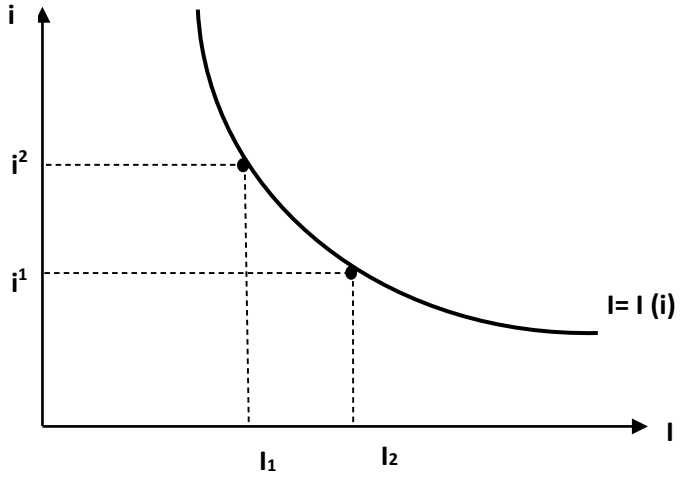


$$I_i = \frac{\delta I}{\delta i} < 0$$

**- التوازن في سوق السلع والخدمات(سوق الأموال المعدة للقرض):**

يحدث التوازن في السوق السلع والخدمات لما يتساوى كل من الادخار والاستثمار عند مستوى معين من سعر الفائدة، بحيث أن الادخار يمثل لنا الأرصدة المعدة للإقراض أما الاستثمار فهو طلب على الأرصدة المعدة للإقراض من أجل زيادة المداخيل في المستقبل.

$$I(i) = S(i) \begin{cases} I = I(i) \\ S = S(i) \end{cases}$$

**الشكل: التوازن في سوق السلع والخدمات عند الكلاسيك**

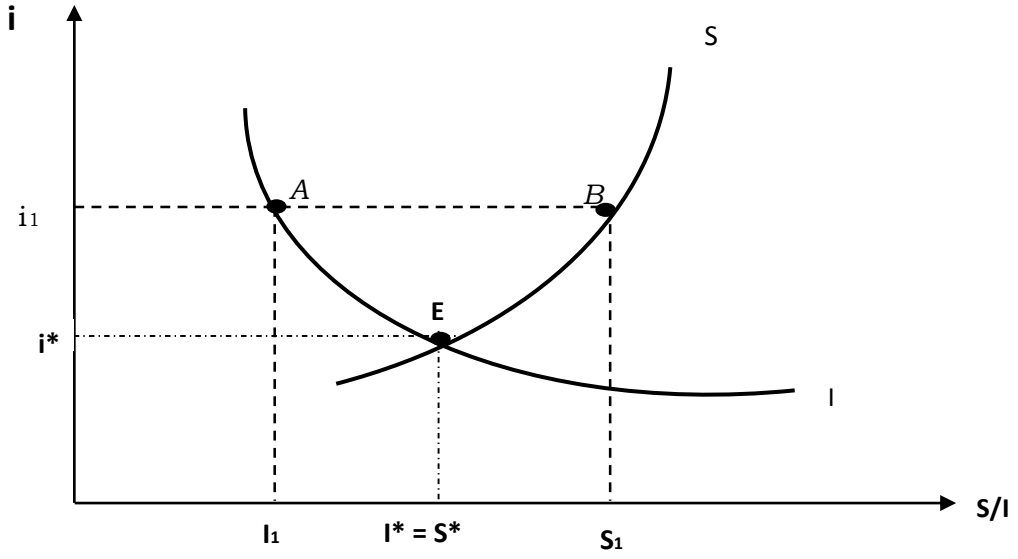


النقطة **E** تبين التوازن في سوق الأموال المعدة للقرض أو سوق السلع والخدمات فعند هذه النقطة يكون الادخار $S^*$يساوى الاستثمار $I^*$ ويتحدد سعر الفائدة التوازني $i^*$.

**سؤال:** كيف يتم التمويل في حالة حذوت عجز في ميزانية الدولة؟ مع افتراض وجود قطاع حكومي.
في حالة وجود عجز في الميزانية الخاصة بالدولة سوف يثم تمويلها من خلال طرح سندات حكومية التي سوف تؤثر مباشرة على سعر الفائدة للسندات المعروضة من قبل. مما يدفع الافراد إلى اقتناء السندات أي التنازل على المدخرات من أجل الاستثمار وبالتالي يثم تغطية العجز في الميزانية.

$$S = I + SB \dots \dots \dots \dots \dots \dots SB = (G - T)$$

**(ج) سوق النقد:**

بعد تحديد كل من العمل، الإنتاج ،الادخار، الاستثمار لابد من تحديد كل من كمية النقود والمستوى العام للأسعار وذلك من خلال سوق النقد.

**(ج/١) عرض النقود:**

هي كمية النقود التي تطرح في السوق من طرف الحكومة عن طريق البنك المركزي وهي قيمة خارجية تتحدد خارج النموذج الاقتصادي حيث أن:

$$M^s = M^o$$

**(ج/٢) الطلب على النقود:**

إن النقود عن الكلاسيك هي مجرد وسيط للتبادل معتمدين في ذلك على قانون المنافد لجان باتيسد ساي J.B.Say، وعليه فإن العرض هو الذي يخلق الطلب ولا يوجد امكانية لوجود فائض في الإنتاج (حالة توازن) من فرضياتهم أيضا

- وجود علاقة طردية ثابتة ما بين كمية النقود المعروضة ومستوى العام للأسعار اللذان يتزامنان في تقلباتهم في يأخذان نفس الاتجاه
- ثبات سرعة دوران النقود في الفترة القصيرة الأجل.

وقد اعتمدوا في ذلك على النظرية الكمية للنقود لكل من Fisherو Pigou

**- معادلة المبادلة لفيشر(Fisher):** إن النقود بالنسبة للكلاسيك هي مجرد سلعة قابلة للتبادل وفقا لقانون السوق (العرض والطلب).

$$\mathbf{MV = PT}$$

حيث أن:

**M:** كمية النقود المعروضة

**V:** سرعة دوران النقود أي عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدات من شخص إلى آخر خلال فترة زمنية معينة .

**P:** المستوى العام للأسعار

**T:** حجم الصفقات او المعاملات

فكمية النقود الموجودة في الاقتصاد تتساوى مع قيمة السلع والخدمات المتداولة، لأن$\bar{T}$،V ثوابت

حيث أن سرعة دوران النقود تتأثر بالعوامل المؤسسية وعادات استخدام النقد في الأجل الطويل وليس القصير إلا أن التحليل الكلاسيكي يعتمد على الفترة قصيرة الأجل، مما يجعل التغيرات في المستوى العام للأسعارP مرتبطة بالتغيرات التي تحدث في الكتلة النقدية M

إن افتراض ثبات سرعة الدوران تحول لنا معادلة التبادل إلى نظرية كمية للنقود وذلك من خلال الانتقال إلى معادلة الدخل الحقيقيY بدلا من المعاملاتT .

$$\mathbf{MV = PY}$$

مما ينتج عنه زيادة الدخل النقدي من خلال زيادة كمية النقود ومن أجل تحقيق التوازن لابد من تساوى الطلب على النقود مع العرض النقدي من حيث الكميات المطلوبة.

فمن أجل الحصول على معادلة فيشر لطلب على النقود نقسم الطرفيين على V وعليه تصبح المعادلة كالآتي:

$$\mathbf{M}^{d} = \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{v}}\ \mathbf{Y}$$

إلا أن نظرية فيشر لم تأخذ بعين الاعتبار كل المعاملات خاصة التي المالية منها كونها أعطت للنقود وظيفة واحدة أنها مجرد وسيط للتبادل.

**معادلة كمبردج - Pigou & Marshall**

ظهر على يد كل من Pigouو Marshallاللذان اعتبرا أن الافراد يحتفظون بجزء من الأموال السائلة للقيام بالمعاملات وبالتالي أصبح للنقود وضيفتين أساسيتين: وسيط لتبادل )مثلما اعتبرها فيشر(، ومخزن للقيمة.

$$\mathbf{M}^{d} = \mathbf{KP}\boldsymbol{Y}$$

K: نسبة ثابتة من الدخل النقدي، حيث أن $\mathrm{k} = \frac{1}{\mathrm{v}}$.

فحسب نظرية Cambridge كمية النقود لا ترتبط بحجم المعاملات وإنما بمعدل الدخل النقدي مما سوف يؤثر على حجم الإنتاج ومستوى الأسعار من خلال الأرصدة النقدية التي احتفظ بها الأفراد في شكل سائل. فبالرغم من تشابه معادلة فيشر ونظرية كومبردج إلا أن نظريةكومبردج تسمح بالتغير في قيمة k حسب رغبة الأفراد بالاحتفاظ بالأموال مما يرتبط مباشرة مع سعر الفائدة وبالتالي فالعلاقة عكسية ما بين سعر الفائدة والطلب النقدي من خلال النسبة k أي زيادة تكلفة الاحتفاظ بالنقود يخفض من نسبةk .

ومنه نستنتج أن:

- نظرية فيشر اعتبرت أن نقود مجرد وسيط للتبادل بينما كومبردج اعتبرها وسيط للتبادل ومخزن للقيمة.
- نظرية فيشر اعتمدت على جانب العرض بينما نظرية كومبردج اعتمدت على جانب الطلب.

وبالتالي يمكن تمثيل الطلب على النقود وفقا لنظرية الأرصدة النقدية كالاتي:

**الشكل: الطلب على النقود عند الكلاسيك**

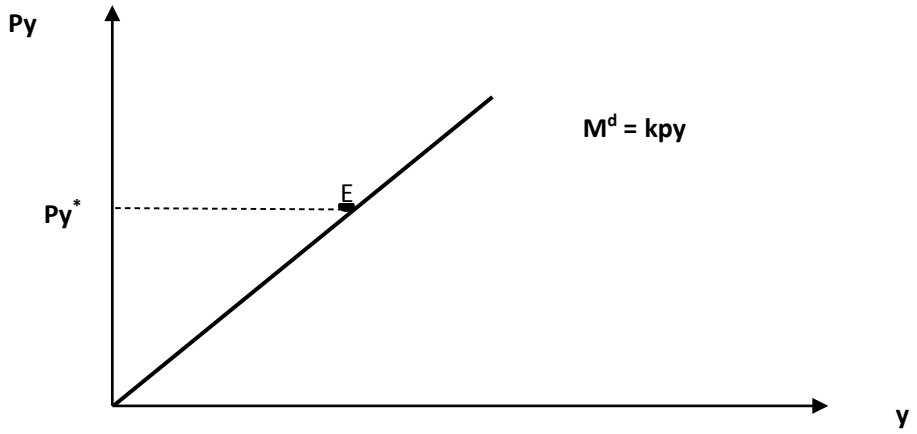


**(ج/٣) التوازن في السوق النقد:**

$$\mathbf{M}^{s} = \mathbf{M}^{o}$$

$$\mathrm{M}^{d} = \mathrm{kpy}$$

$$\mathbf{M}^{s} = \mathbf{M}^{d}$$

$$\mathrm{M}^{o} = \mathrm{kpy}$$

**الشكل :التوازن في السوق النقدي عند الكلاسيك**

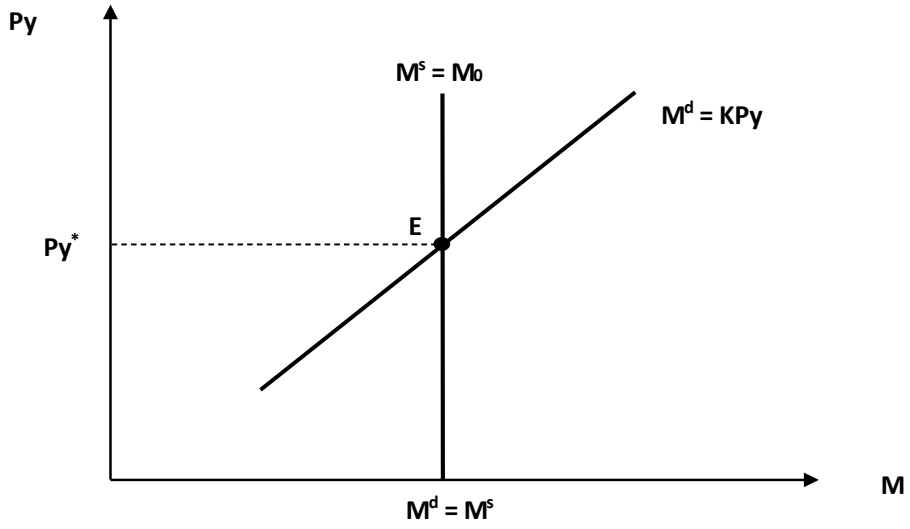


ومنه لابد من تحديد العلاقة ما بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار مع ثبات العوامل الأخرى وفقا لفرضية الكلاسيك )الفترة القصيرة الأجل( وعليه:

$$M^d = kpy$$

$$p = \frac{M}{KY}$$

$(Y، \bar{K})$ وعليه ترتبط كل من P و M بشكل مباشر وتوضح بيانيا كالاتي:

**الشكل : العلاقة ما بين العرض النقدي والمستوى العام للأسعار**

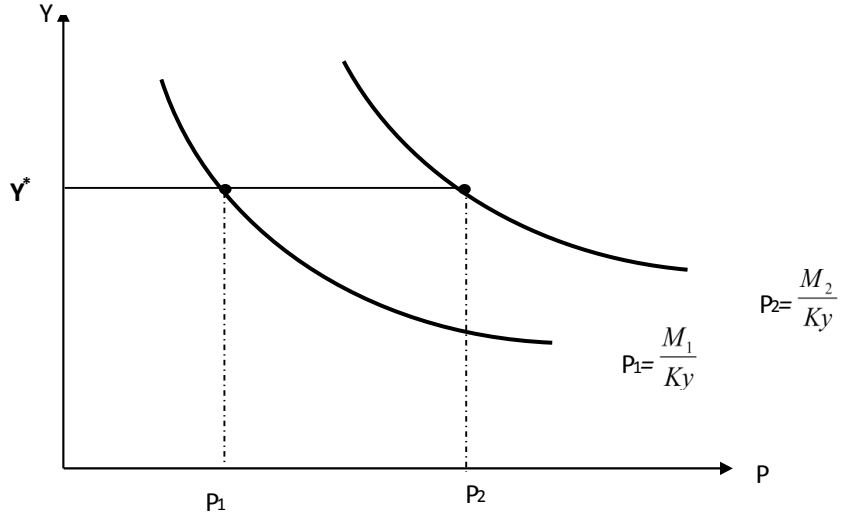

**ملاحظة:** السوق الحقيقي يتضمن كل من سوق العمل وسوق السلع والخدمات بينما السوق النقدي فيضم سوق النقد، بالإضافة إلى ذلك القطاع الحقيقي يؤثر على القطاع النقدي أما القطاع النقدي لا يؤثر على القطاع الحقيقي.

**(د) التوازن الآني في السوق الحقيقي والسوق النقدي:**

من أجل تحقيق التوازن لابد من تحديد العلاقات التي تخص كل سوق بمعنى مختلف القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية الداخلية المتمثلة في : حجم العمالة) $L^*$(،الأجر الحقيقي) $W^*$(، الدخل) $Y^*$(، الادخار) $S^*$(، الاستثمار) $I^*$(، معدل الفائدة) $i^*$(، والاستهلاك) $C^*$( وينكون النموذج من:

- **دالة الإنتاج** $\boldsymbol{Y} = \mathrm{F(L)}$
- **سوق العمل:**

$$\boldsymbol{d} \quad \boldsymbol{o} \quad \mathrm{L}^{\mathrm{d}} = \mathrm{D}\,(\overline{\mathrm{W}})$$

$$\boldsymbol{L} = \boldsymbol{L}\,\{_{\mathrm{o}} + \mathrm{L} = \mathrm{O}\,(\,)\,\mathrm{W}$$

- **سوق السلع والخدمات:**

$$\mathrm{S} = \mathrm{S(i)}$$

$$(\mathbf{i}) = (\mathbf{i})\,\{\,\mathrm{I} = \mathrm{I(i)}$$

$$\mathbf{C} = \mathbf{Y} - \mathbf{S}$$

- **سوق النقد:**

$$\mathbf{M^s} = \mathbf{M^d} \begin{cases} \mathrm{M^s} = \mathrm{M^o} \\ \mathrm{M^d} = \mathrm{KPY} \end{cases}$$

أما التمثيل البياني فيكون كالاتي:

**الشكل: التوازن الكلي في النموذج الكلاسيكي**

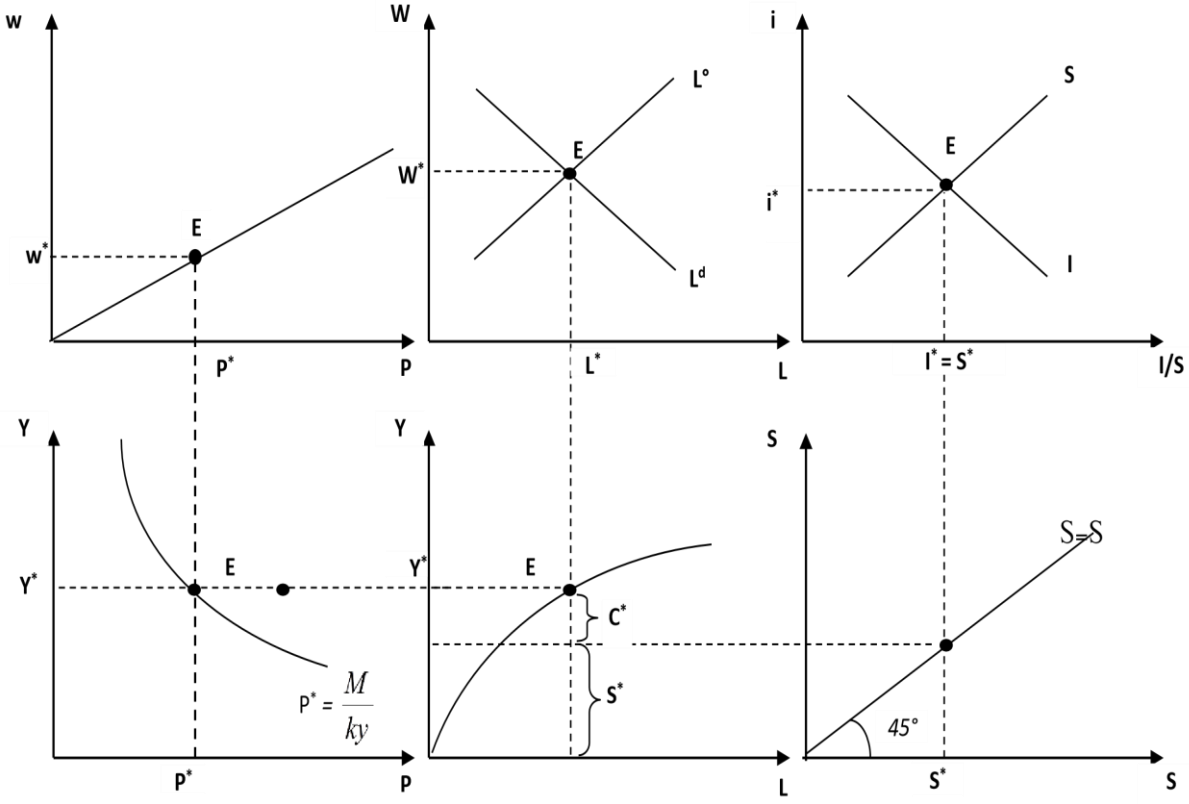


**السؤال:** ما هو أثر تغير إحدى المتغيرات الحقيقية على التوازن الكلي؟

على سبيل المثال زيادة عرض العمل من طرف الأفراد سوف يؤدي إلى ارتفاع العرض مقارنة بالطلب عليه، فينتجعنه بطالة في الاقتصاد وينعكس مباشرة على معدل الأجر الحقيقي الذي يؤول إلى الانخفاض الأمر الذي يحث المؤسسات إلى زيادة الطلب على اليد العاملة الذي يترتب عليه زيادة حجم الإنتاج.

فبزيادة الإنتاج الحقيقي تنخفض الأسعار وفقا للنظرية الكمية للنقود الذي بدوره يرفع من معدل الأجر الحقيقي الذي يرتبط عكسيا مع الطلب على الهمل من طرف المؤسسات الإنتاجية.

فمن خلال الشكل ينتقل عرض العمل من) $L^o$( إلى) $L^{o1}$( فينتج عنه انتقال الدخل من) $Y^*$( إلى) $Y^{*1}$( ثم ينتقل الأثر إلى سوق السلع و الخدمات فينتقل سعر الفائدة من) $i^*$( إلى) $i^{*1}$( وبالتالي ينتقل الادخار من) $S^*$( إلى) $S^{*1}$( وبالضرورة الاستهلاك من) $C^*$(إلى) $C^{*1}$( وبما أن التغيرات في القطاع الحقيقي تؤثر على القطاع النقدي فيتغير المستوى العام للأسعار من) $P^*$( إلى) $P^{*1}$( ومن انتقال الأجر الاسمي من) $w^*$(إلى) $w^{*1}$(.

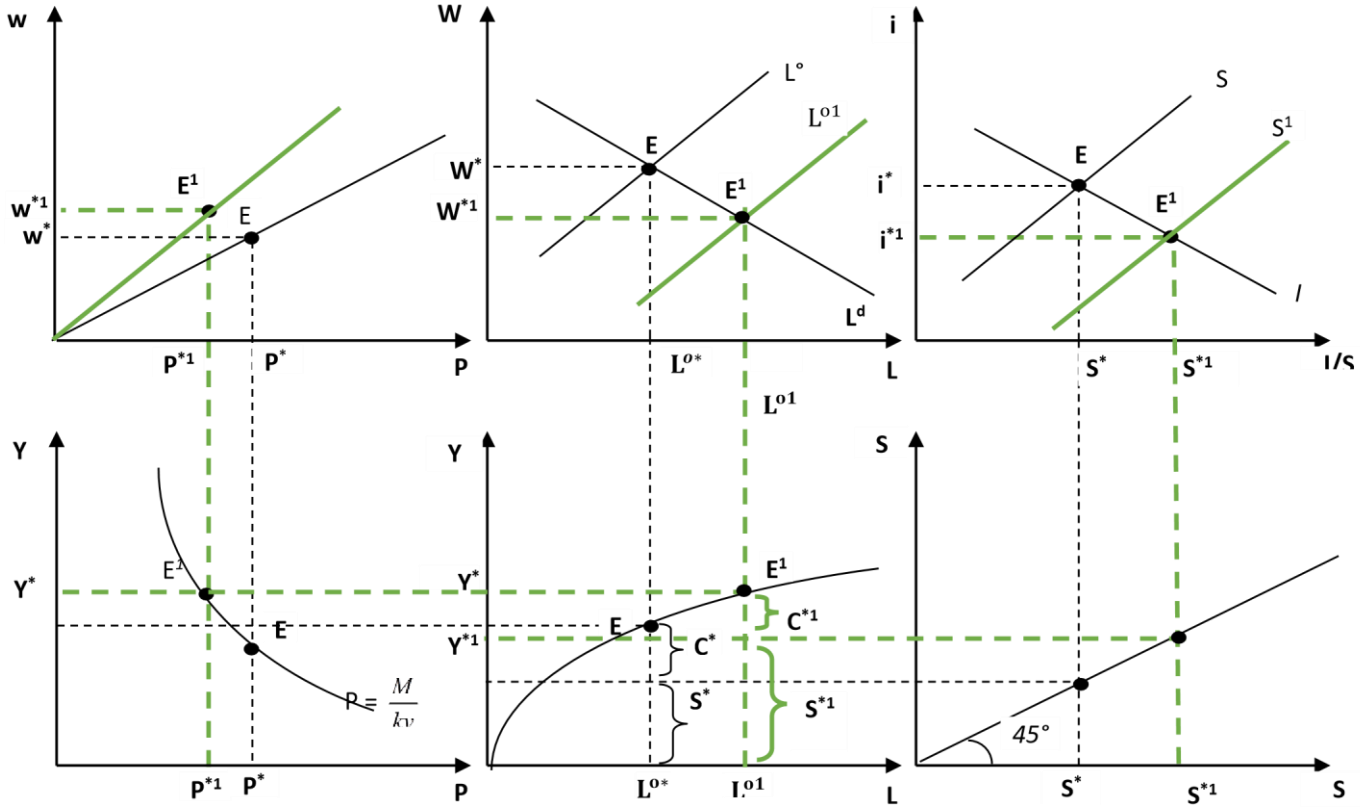


**السؤال:** ما هو أثر تغير إحدى المتغيرات النقدية على التوازن الكلي؟

تفترض زيادة في العرض النقدي من) $M^0$( إلى) $M^{01}$( فإن التغير في السوق النقد لا يؤثر أبدا على السوقالحقيقي )سوق العمل، وسوق السلع والخدمات( فينتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار الذي ينتقل من) $P^*$( إلى) $P^{*1}$( ومستوى الأجر الاسمي الذي ينتقل من) $w^*$( إلى)

$w^{*1}$(، لأن وفقا للنظرية الكمية للنقود $\bar{Y}, \bar{K}$ ثوابت فإن التغيرات في الأسعار)P( تكون بنفس تغير كمية النقود)M(.

بالإضافة إلى ذلك فإن معدل الأجر الحقيقي يبقى ثابت كون أن معدل الأجر الاسمي) w( يتغير بنفس نسبة التغير في) P(وفي نفس الاتجاه.

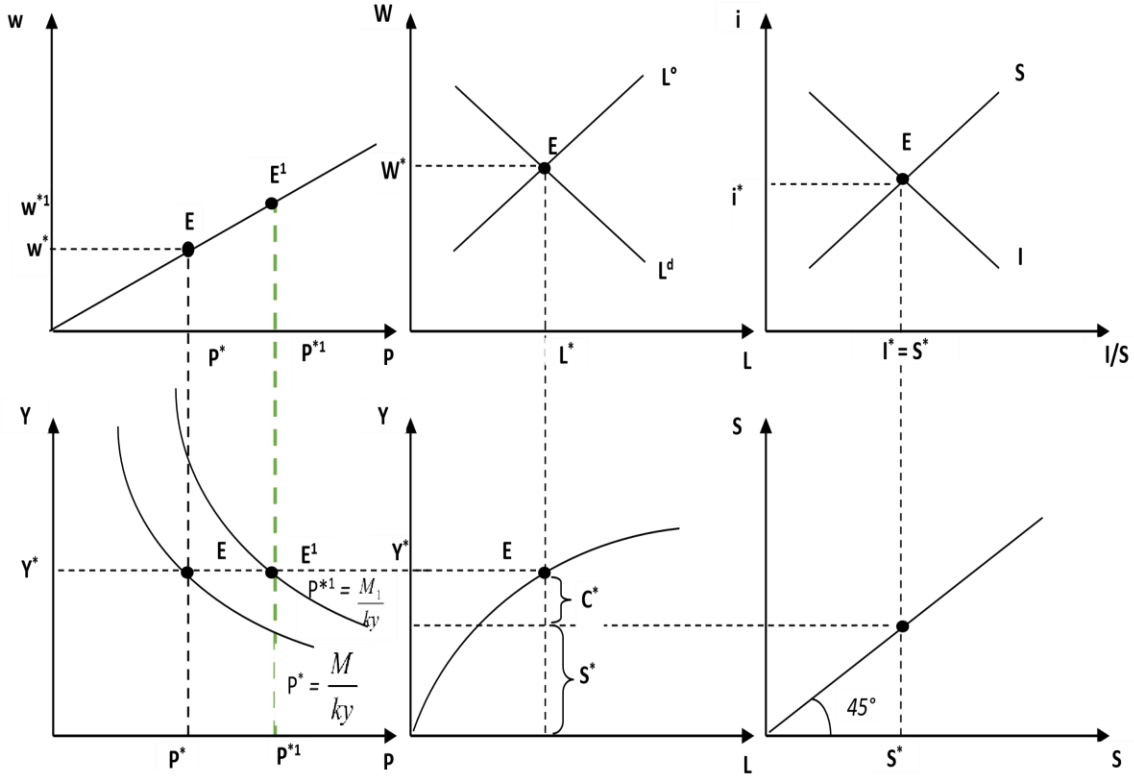


**3-انتقادات النظرية الكلاسيكية:**

١- من حيث حالة التشغيل التام حيث يرى كينز بأنه يوجد تشغيل الناقص أو غير الكامل هو الحالة الأكثر شيوعا.

٢- أزمة الكساد لسنة 1929 بينت ضعف أن فكر الكلاسيكي حيث أن الطلب لم يغطي كل العرض .

٣- إن الأجور لا يمكن أن تثم بنفس المرونة التي اعتمدها الكلاسيك حيث لابد من ضمان الحد أدى للأجور تحدده الحكومات مع النقابات وهو الحد اللازم للمعيشة.

٤- إن فكرة المنافسة الكاملة ماهي إلا نموذج نظري فقط لا وجود له على أرض الواقع.

٥- كما اعتبر أيضا كينز أن حجم الإنتاج لا يعتمد فقط على عنصر العمل إنما على كل من السياسة المالية والنقدية.

٦- يعتبر كينز أن للنقود دور أساسي في الحياة الاقتصادية وذلك من حيث تأث يرها على المتغيرات الاقتصادية فزيادة العرض يؤدي إلى زيادة كل من الدخل والتشغيل.

## أسئلة الفصل الرابع

**س١: يتميز سوق العمل لاقتصاد معين بالخصائص التالية:**

$$L^O = -2000 + 2999\frac{w}{p}$$

$$L^d = 4000 - \frac{w}{p}$$

**المطلوب:**

**ماهو الأجر الحقيقي التوازني؟**
**أذا كان مستوى السعر p=2 فماهو الأجر الاسمي؟**
**لنفترض أن الحد الأدى للأجر W=6، فماهو مستوى البطالة**

**س٢: إذا كانت دالتي العرض على العمل والطلب على العمل كالاتي:**

$$L = 112 + 6.5\frac{w}{p}$$

$$L = 195.3 - 17.3\frac{w}{p}$$

**المطلوب:**

**١-بين من منهم معادلة الطلب ومعادلة العرض؟ علل اجابتك**
**٢-إذا اعتبرنا أن معدل الأجر الاسمي w=6.25، ومستوى العام للأسعار p=2.5**
**٣-ماهي حالة السوق؟ إذا كان السوق في حالة اختلال ماذا يستوجب من أجل الوصول إلى حالة التوازن؟**
**ماهو الأجر الحقيقي الذي يضمن التوازن في السوق؟**

# الفصل الخامس

# النموذج الكينزي البسيط في التوازن الاقتصادي الكلي

**بعد دراسة وفهم هذا الفصل ستكون قادراً علي:**

١) **النظرية الكينزية.**

٢) **التوازن في النظرية الكينزية.**

# الفصل الخامس

# النموذج الكينزي البسيط في التوازن الاقتصادي الكلي

**تمهيد :**

**ظل النظام الكلاسيكي قائم لغاية أزمة الكساد الأعظم لسنة 1929 التي بينت عيوب النظرية وكان لابدمن وجود البديل فجاء الاقتصادي الإنجليزي جون مينرد كينز(J.M.Keynes) متخذا في ذلك تحليل عكسي للتحليل الكلاسيكي معتمدا على مستوى التوظف وذلك عن طريق النظرية العامة للعمالة، والفائدة والنقود.**

**فمن خلال نظريته أحدث كينز ثورة فكرية حيث اعتبر أن النظام الرأسمالي لا يحتوي على طريقة آلية ترجع إلي التوازن مرة أخري، وتحقق التشغيل الكامل حيث يمكن أن للاقتصاد أن يحقق التوازن رغم وجود بطالة في الاقتصاد.**

## أولاً: فرضيات النظرية الكينزية:

- الطلب هو الذي يخلق العرض وليس العكس.
- النقود لها دور أساسي في الاقتصاد حيث لا يمكن فصل القطاع الحقيقي عن القطاع النقدي.
- عدم وجود منافسة تامة في السوق.
- الحكومة لها دور فعال في الاقتصاد عن طريق كل من السياسة المالية والنقدية.
- يعتمد التحليل على الفترة القصيرة الأجل.
- عدم وجود مرونة كاملة في تحديد أسعار عوامل الإنتاج.

## ثانياً: الطلب الكلي عند كينز Aggregate Demand :

فيما سبق تطرقنا إلى مختلف العلاقات ال رابطة بين الاقطاعات الاقتصادية، وسوف نتطرق من خلال هذا الفصل إلى مكونات الطلب الكلي وصياغة النموذج الكينزي البسيط. وتعتمد النظرية الكينزية على مبدأ الطلب الكليAD أو الطلب الفعال الذي يتكون من الطلب على السلعالاستهلاكيةC والطلب على السلع الاستثمارية I وذلك في ضل اقتصاد مغلق وغياب الحكومة ويثم صياغتهفي المعادلة التالية:

$$AD = C + I$$

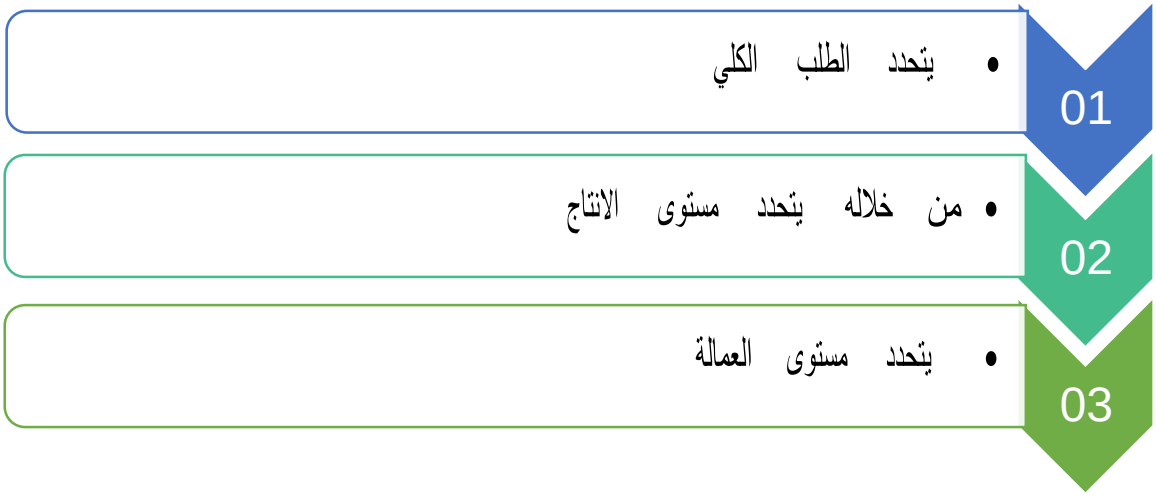


**وبالتالي فالتحليل الكينزي هو تحليل عكسي لتحليل الكلاسيكي. فوفقا لهم يثم الأفراد تقسيم دخلهم إلى الاستهلاك الجزء المتبقي يعتبر ادخار .**

**(أ) دالة الاستهلاك The consumption function :**

**إن الاستهلاك ما هو إلا الجزء من الأموال التي تنفق في عملية شراء السلع والخدمات من أجل اشباع حاجات الأفراد، أما فيما يخص دالة الاستهلاك فهي العلاقة التي تربط ما بين الاستهلاك كمتغير تابع والدخل المتاح كمتغير مستقل، وتخضع دالة الاستهلاك لكينز لما يعرف بالقانون السيكولوجي الأساسي لكينز.**

**- <u>القانون السيكولوجي الأساسي:</u> ينص القانون على أنه يوجد علاقة ثابتة ما بين زيادة الدخل والانفاق الاستهلاكي بحيث أن الأفراد يميلون إلى زيادةالانفاق الاستهلاكي كلما زاد دخلهم ولكن ليس بنفس قيمة الدخل وما يتبقى فهو ادخار.**

- حيث تكتب دالة الاستهلاك كالاتي:

$$C = f(Y_d)$$

كما يمكن كتابتها أيضا:

$$C = C_0 + bY_d$$

$C$ الانفاق الاستهلاكي $C_0$ الاستهلاك المستقل (الاستهلاك التلقائي)

الميل الحدي للاستهلاك حيث أن $0 > b \geq 1$

$Y_d$ الدخل المتاح

علما أن $C = C_0$ عندما $Y_d = 0$

الشكل: دالة الاستهلاك الكينزية في المدى القصير

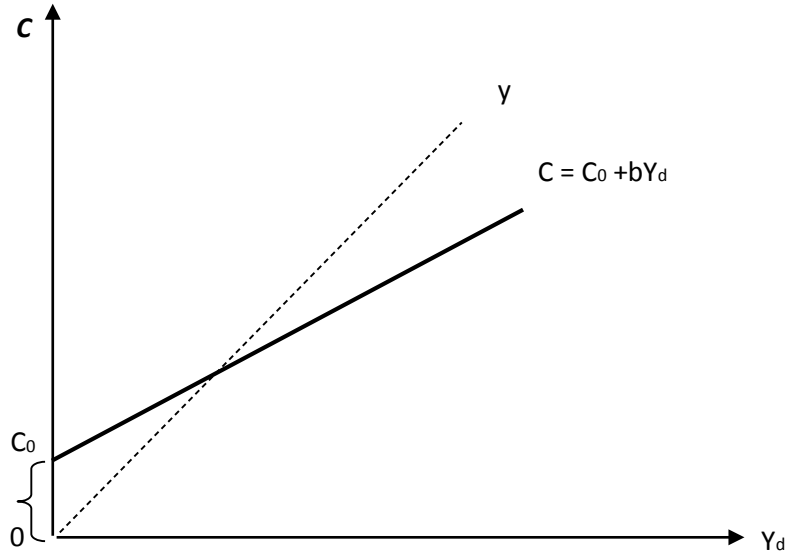

**- الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك :**

**❖ الميل الحدي للاستهلاك Marginal propensity to consume: يحدد لنا سلوك المستهلكين وهو عبارة عن التغير في الاستهلاك الناتج عن النغير في الدخل بوحدة واحدة وسوف نرمز له بـ PmC:**

$$\mathbf{PmC} = \mathrm{b} = \frac{\partial C}{\partial \mathrm{Y_d}}$$

**ملاحظة: الميل الحدي للاستهلاك هو نفسه ميل دالة الاستهلاك، كما أن الميل يكون دائما ثابت ومحصور**

$1 \geq \mathrm{b} > 0$ **وذلك يعود لفرضيات النموذج: فترة قصيرة الأجل، وقانون السيكولوجي الأساسي.**

**❖ الميل المتوسط للاستهلاك Average propensity to consume : يعبر لنا عن قيمة الاستهلاك بالنسبة للدخل المتاح ونرمز له بـ PMC**

$$\mathbf{PMC} = \frac{\mathrm{C}}{\mathrm{Y_d}}$$

**على خلاف الميل الحدي فإن الميل المتوسط للاستهلاك غير ثابت ويتغير بتغير الدخل المتاح.**

**مثال تطبيقي: لدينا دالة الاستهلاك لمجتمع كمايلي:**

$$\mathrm{C} = 250 + 0.8\mathrm{Y_d}$$

إذا كان قيمة $Y_d = 2000$

1-أحسب حجم الاستهلاك؟

2-أحسب الميل الحدي للاستهلاك؟

3-أحسبالميل المتوسط للاستهلاك؟

الحل:

1-حجم الاستهلاك:

$$C = 250 + 0.8(2000) \qquad C = 1850$$

فإنهم يستهلكون $C = 1850$ ويدخرون $S = 150$[2].

2-الميل الحدي للاستهلاك:

$$C = 250 + 0.8Y_d$$

$$\mathbf{PmC} = b = \frac{\partial C}{\partial Y_d} = 0.8 \rightarrow 80\%$$

أي في حالة زيادة الدخل بوحدة الواحدة سوف ينفق منها 80% وباقي يوجه للادخار.

3- الميل المتوسط للاستهلاك:

$$\mathbf{PMC} = \frac{C}{Y_d} = \frac{1850}{2000} = 0.925$$

---

[2] - $Y_d = C + \rightarrow = Y_d - C$

❖ **العلاقة ما بين الميل الحديPmC والميل المتوسط للاستهلاكPMC:**

$$C = C_0 + bY_d$$

نقسم الطرفيين على) Y(

$$\frac{C}{Y} = \frac{C_0}{Y} + b\frac{Y_d}{Y}$$

$$\mathbf{PMC} = \frac{C_0}{Y} + \mathbf{PmC}$$

بما أن PmCقيمة موجبة وثابتة وكذلك $\frac{C_0}{Y}$

$$\mathbf{PMC} > \mathbf{PmC}$$

**2-2 دالة الادخار )The Saving function(:**

إن الادخار ما هو إلا الجزء المتبقي من الأموال أي التي يثم الاحتفاظ بها، أما فيما يخص دالة الادخار فهي العلاقة التي تربط ما بين الادخار كمتغير تابع والدخل المتاح كمتغير مستقل.

حيث تكتب دالة الادخار كالاتي:

$$\mathbf{S = f(Y_d)}$$

ويثم اشتقاقها كالاتي:

$$Y_d = C + S \rightarrow S = Y_d - C$$

$$S = Y_d - (C_0 + bY_d) \rightarrow S = -C_0 + (1 - b)Y_d$$

$$\mathbf{S = -C_0 + sY_d}$$

الادخار

$-_0C$ الاستهلاك المستقل (الاستهلاك التلقائي) **s** الميل الحدي للادخار

حيث أن $0 > s \geq 1$

$Y_d$ الدخل المتاح ويمكن تمثيلها بيانيا كما يلي :

**الشكل رقم):4-2(: دالة الادخار الكينزية**

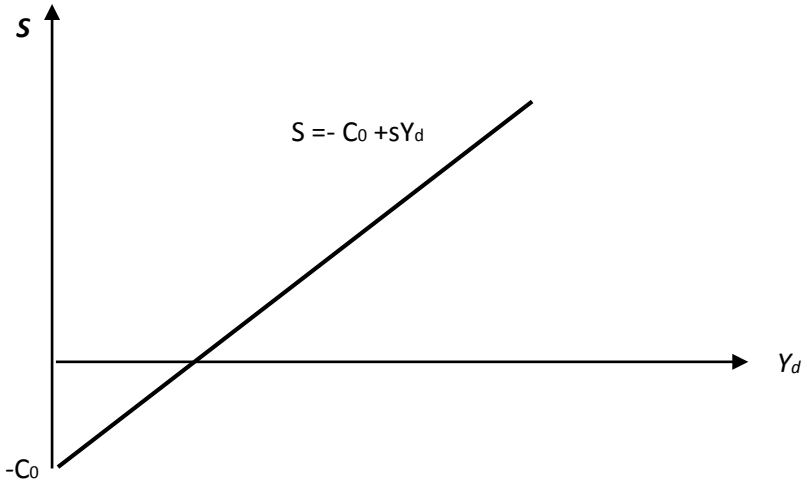


**1-2-2 الميل الحدي والميل المتوسط للادخار:**

❖ **الميل الحدي للادخار )Marginal propensity to save(:** وهو عبارة عن التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل بوحدة واحدة وسوف نرمز له بـ) **PmS**(

$$\mathbf{PmS} = s = \frac{\partial S}{\partial Y_d}$$

❖ **الميل المتوسط للادخار (Average propensity to save)**: يعبر لنا عن قيمة الادخار بالنسبة للدخل المتاح ونرمز له بـ **PMS**:

$$\mathbf{PMS} = \frac{S}{Y_d}$$

❖ **العلاقة ما بين الميل الحدي للادخار (PmS) والميل المتوسط للادخار PMS:**

$$S = -C_0 + sY_d$$

نقسم الطرفيين على (Y)

$$\frac{S}{Y} = \frac{-C_0}{Y} + s\frac{Y_d}{Y}$$

$$\mathbf{PMS} = \frac{C_0}{Y} + \mathbf{PmS}$$

بما أن PmS قيمة م وجبة وثابتة وكذلك $-\frac{C_0}{Y}$ فإن

$$\mathbf{PMS < Pms}$$

**العلاقة ما بين الميل الحدي للاستهلاك PmC والميل الحدي للادخار PmS**

$$Y_d = C + S$$

**ندخل على الطرفيين $\partial Y$**

$$\partial Y_d = \partial C + \partial S$$

**نقسم الطرفيين على $\partial Y$**

$$\frac{\partial Y_d}{\partial Y} = \frac{\partial C}{\partial Y} + \frac{\partial S}{\partial Y}$$

$$\mathbf{1 = PmC + PmS}$$

**العلاقة ما بين الميل المتوسط للاستهلاك) PMC(والميل المتوسط للادخار)PMS(**

$$Y_d = C + S$$

نقسم الطرفيين على )Y(

$$\frac{Y_d}{Y} = \frac{C}{Y} + \frac{S}{Y}$$

$$\mathbf{1 = PMC + PMS}$$

**(ج) دالة الاستثمار The investment function :**

**يعتبر الاستثمار على أنه إضافة إلى رصيد المجتمع من رأسمال خلال عملية إنتاج السلع الرأسمالية مثل: الآلات والمعدات، المصانع التي لا تستخدم في الاستهلاك الحالي وانما يثم توظيفها في الدخل المستقبلي، وعليه فإن الاستثمار ما هو إلا توظيف أموال في الحاضر من أجل الحصول على مداخيل أكبر في المستقبل. سوف تنطرق إلى الاستثمار كمتغير خارجي )تلقائي(، والاستثمار كمتغير داخلي(تابع)**

- **الاستثمار متغير خارجي:**

$$I = I_0$$

**حيث أن:** $I_0 < 0$

**I الاستثمار** $I_0$ **الاستثمار المستقل ويمكن تمثيلها**

**بيانيا كما هو مبين في الشكل**

**الشكل: دالة الاستثمار كمتغير خارجي في النموذج الكينزي البسيط**

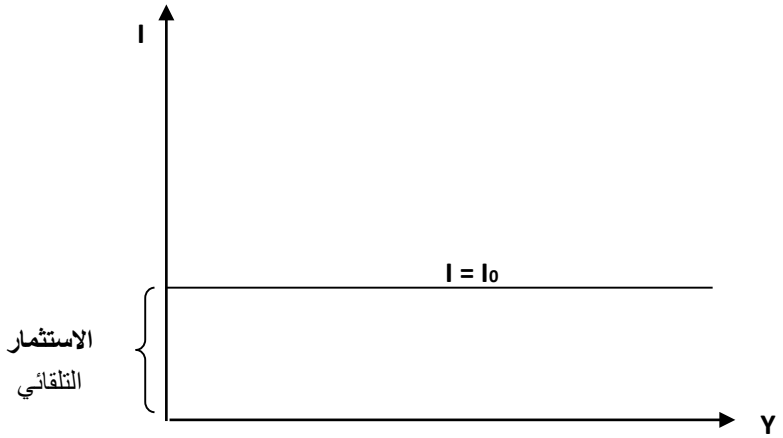


- **الاستثمار متغير داخلي:**

**حيث تكتب دالة الاستثمار كالاتي:**

$$I = (Y_d)$$

**كما يمكن كتابتها أيضا:**

$$I = I_0 + dY_d$$

**$I$ الاستثمار $I_0$ الاستثمار المستقل( الذاتي)**

**$d$ الميل الحدي للاستثمار حيث أن $0 > d \geq 1$**

**$Y_d$ الدخل المتاح**

ويمكن تمثيلها بيانيا كما هو مبين في الشكل

**الشكل: دالة الاستثمار كمتغير داخلي في النموذج الكينزي البسيط**

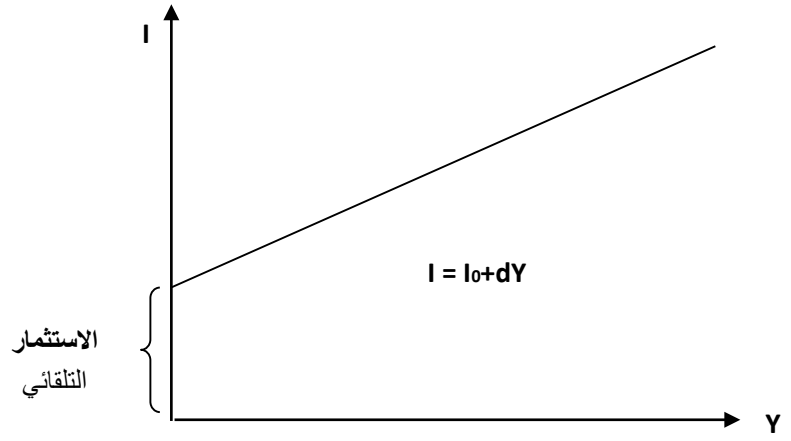


## (د) العرض الكلي Aggregate Supply:

**إن العرض الكلي عند كينز هو عملية توازن ما بين المستويات المرغوب انتاجها والمستويات الممكن انتاجها ولذلك فهو عبارة عن منحنى º45 ويسمى أيضا خط الاسترشاد**

**الشكل: منحنى العرض الكلي في النموذج الكينزي البسيط**

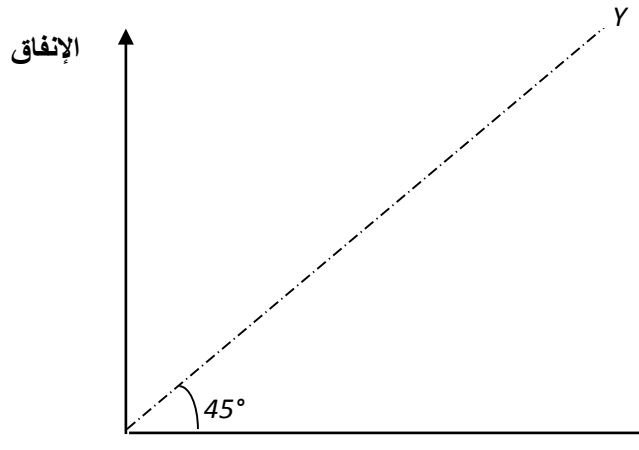


- **تحديد الدخل التوازني:** يتحدد التوازن عند كينز بطريقتين مختلفتين وذلك سواءا" لما يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي (الإنتاج، والانفاق)، أو الموارد تتساوى مع الاستخدامات وسوف نحدده في حالة قطاعيين ،03 قطاعات، و4 قطاعات:

**(د/١) الدخل التوازنى فى حالة قطاعيين:**

في هذه الحالة يوجد نوعيين فقط من الطلب، الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري

- **الطريقة الأولى:** العرض الكلي يساوى الطلب الكلي

$$C = C_0 + bY_d$$

**علما أن:**

$$\begin{cases} I = I_0 \\ Y_d = Y \end{cases}$$

$$AD = Y \; Y = C_0 + bY_d + I_0 \; Y - bY_d = C_0 + I_0$$

$$(1 - b)Y = C_0 + I_0$$

$$\mathbf{Y^* = \frac{C_0 + I_0}{1 - b}}$$

**الشكل: الدخل التوازني في حالة قطاعيين (العرض الكلي يساوى الطلب الكلي)**

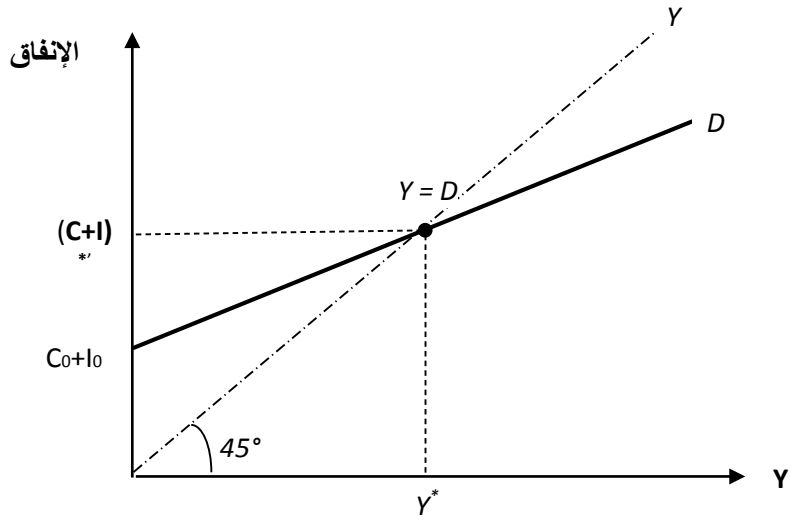


- **الطريقة الثانية:** الموارد تساوى الاستخدامات

$$\mathbf{S = I}$$

$$-C_0 + sY_d = I_0$$

$$sY_d = C_0 + I_0$$

$$Y = \frac{C_0 + I_0}{s}$$

**حيث أن:** $s = 1 - b$

$$\mathbf{Y^* = \frac{C_0 + I_0}{1 - b}}$$

**الشكل رقم: الدخل التوازني في حالة قطاعيين (الموارد تساوى الاستخدامات)**

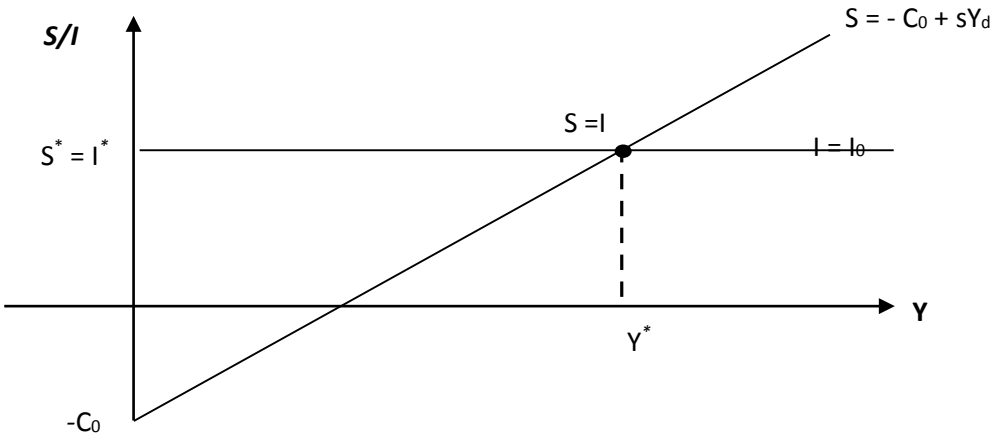


**مثال تطبيقي:**

إذا كانت لدينا المعطيات الآتية

$$C = 100 + 0.6Y_d$$

$$I = 30$$

**المطلوب:**

١- إيجاد الدخل التوازني.

٢- إيجاد قيمة الاستهلاك والادخار.

٣- التحقق من التوازن بطريقتين.

**الحل:**

1- ايجاد الدخل التوازني:

$$Y = C + I$$

$$Y = 100 + 0.6Y_d + 30$$

في حالة قطاعين: $Y_d = Y$

$$Y - 0.6Y = 130$$

$$0.4Y = 130$$

$$Y = \frac{130}{0.4} = 325$$

$$Y^* = 325$$

2- حساب قيمة الاستهلاك و الادخار:

$$C = 100 + 0.6(325)$$

$$C^* = 295 \quad S = -C_0 + (1 - b)Y_d$$

$$S = -100 + 0.4Y_d$$

$$S = -100 + 0.4(325)$$

$$S^* = 30$$

3- التحقق من التوازن بطريقتين

$$Y = C + I$$

**ط1:** $325 = 295 + 30$

$S = I \qquad 30 = 30$

**ط2:**

## (د/٢) الدخل التوازنى فى حالة 3 قطاعات:

- **الطريقة الأولى:** العرض الكلي يساوى الطلب الكلي

$$\begin{cases} C = C_0 + bY_d \\ I = I_0 \\ G = G_0 \\ T = T_0 \\ R = R_0 \\ Y_d = Y - T + R \end{cases}$$

**علما أن:**

$$AD = Y$$

$$Y = C_0 + bY_d + I_0 + G_0$$

$$Y = C_0 + b(Y - T_0 + R_0) + I_0 + G_0$$

$$Y = C_0 + bY - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0$$

$$Y - bY = C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0$$

$$(1 - b)Y = C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0$$

$$\mathbf{Y^* = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0}{1 - b}}$$

**الشكل: الدخل التوازني في حالة 3 قطاعات (العرض الكلي يساوى الطلب الكلي)**

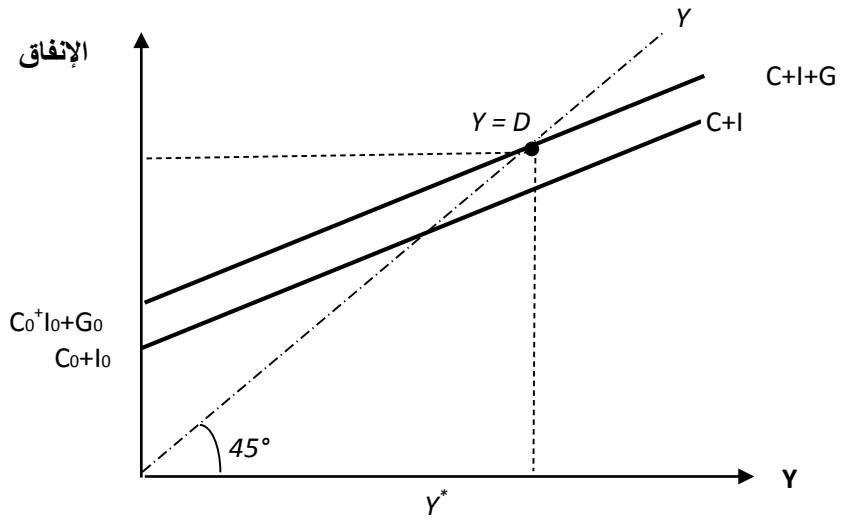


- **الطريقة الثانية:** الموارد تساوى الاستخدامات

$$S + T = I + G + R$$

$$-C_0 + sY_d + T_0 = I_0 + G_0 + R_0$$

$$-C_0 + s(Y - T_0 + R_0) + T_0 = I_0 + G_0 + R_0$$

$$-C_0 + (1 - b)Y = I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0$$

$$\mathbf{Y^* = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0}{s}}$$

**الشكل: الدخل التوازني في حالة 3 قطاعات (الموارد تساوى الاستخدامات)**

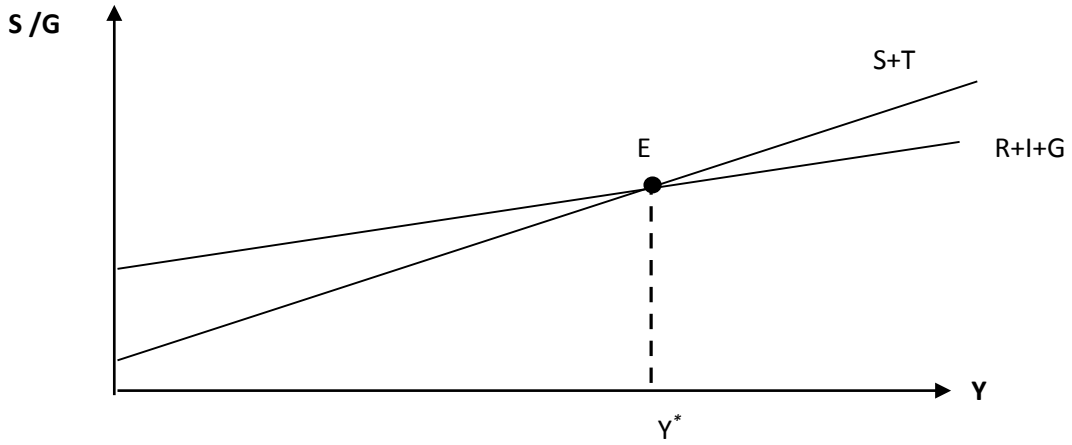


**مثال تطبيقي:** إذا كانت لدينا المعطيات الآتية

$$C = 150 + 0.8Y_d$$

$$I = 200$$

$$G = 100$$

$$T = 30 + 0.1Y$$

$$R = 40$$

**المطلوب:**

١- إيجاد الدخل التوازني.

٢- إيجاد قيمة الاستهلاك والادخار

**الحل:**

1- ايجاد الدخل التوازني:

$$Y = C + I + G$$

$$Y = 150 + 0.8Y_d + 200 + 100$$

علما أن: $Y_d = Y - T + R$

$$Y = 150 + 0.8(Y - (30 + 0.1Y) + 40) + 200 + 100$$

$$Y = 150 + 0.8Y - 24 - 0.08Y + 32 + 200 + 100$$

$$Y - 0.8Y + 0.08Y = 150 - 24 + 32 + 200 + 100$$

$$0.28Y = 458$$

$$Y^* = 1635.71$$

2- حساب قيمة الاستهلاك والادخار:

من أجل حساب الادخار والاستهلاك لابد من حساب قيمة الدخل المتاح

$$Y_d = 1635.71 - (30 + 0.1(1635.71)) + 40 = 1482.14$$

$$C = 150 + 0.8(1482.14)$$

$C^* = 1335.71$ $S = -C_0 + (1 - b)Y_d$

$$S = -150 + 0.2Y_d$$

$$S = -150 + 0.2(1482.14)$$

$$S^* = 146.43$$

## (د/٣)الدخل التوازني في حالة 4 قطاعات:

في الحالات السابقة افترضنا أن الاقتصاد مغلق وليس له علاقة مع الخارج من أجل تبسيط العلاقات التوازنية أما في التوازن الأخير سوف نأخذ بعين الاعتبار أن الاقتصاد كما هو في الواقع ويقوم بالمعاملات مع الخارج وذلك في شكل صادرات وواردات حيث يثم تسجيل مختلف العمليات في حسابات ميزان المدفوعات وذلك خلال فترو زمنية معينة عادة السنة.

- **الصادرات:** هي عبارة عن الناتج الوطني التي يثم بيعه إلى العالم الخارجي وبالتالي فهي تمثل جزء من الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية، ضمن النموذج سوف نعتمد على الصادرات كمتغير خارجي (قيمة ثابتة) كونها تعتمد على دخل العالم الخارجي وسياسات الدولية في التعامل.

$$X = X_0$$

**الشكل: دالة الصادرات**

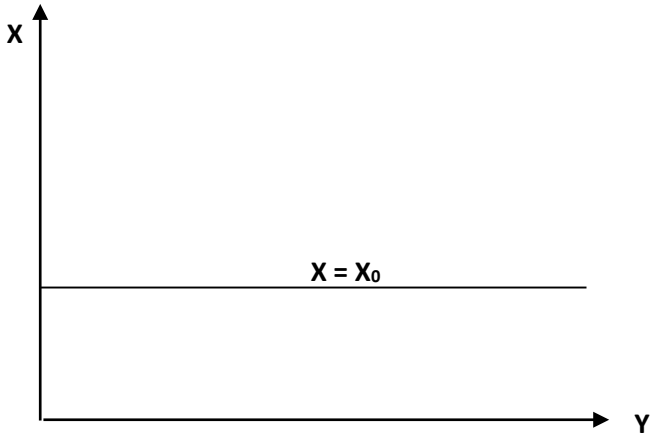


- **الواردات:** هي عبارة عن السلع والخدمات التي يتم انتاجها في الخارج والتي يثم استهلاكها محليا وبالتالي فهي تابعة للدخل الوطني، حيث يعتبر الدخل أساسي في تحديد قيمة الواردات إلا أنها تطرح من قيمة الدخل الاجمالي كونها تنقص من قيمة الدخل الوطني.

$$M = M_0 + mY$$

**الشكل: دالة الواردات**

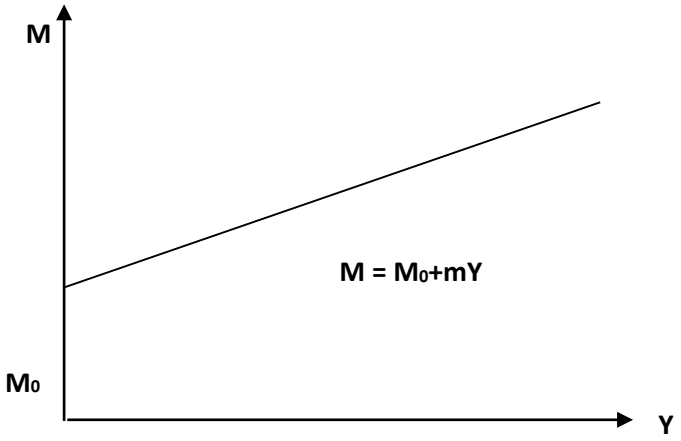


وعليه سوف نحدد الدخل التوازني في حالة 4 قطاعات

$$\begin{cases} C = C_0 + bY_d \\ I = I_0 \\ G = G_0 \\ T = T_0 \\ R = R_0 \\ Y_d = Y - T + R \\ X = X_0 \\ M = M_0 + mY \end{cases}$$

**علما أن:**

- **الطريقة الأولى:** العرض الكلي يساوى الطلب الكلي

$$AD = Y$$

$$Y = C_0 + bY_d + I_0 + G_0 + X_0 - (M_0 + mY)$$

$$Y = C_0 + b(Y - T_0 + R_0) + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$Y = C_0 + bY - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$Y - bY + mY = C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$
$$(1 - b + m)Y = C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$

$$\mathbf{Y^* = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{1 - b + m}}$$

**الشكل : الدخل التوازني في حالة 4قطاعات (العرض الكلي يساوى الطلب الكلي)**

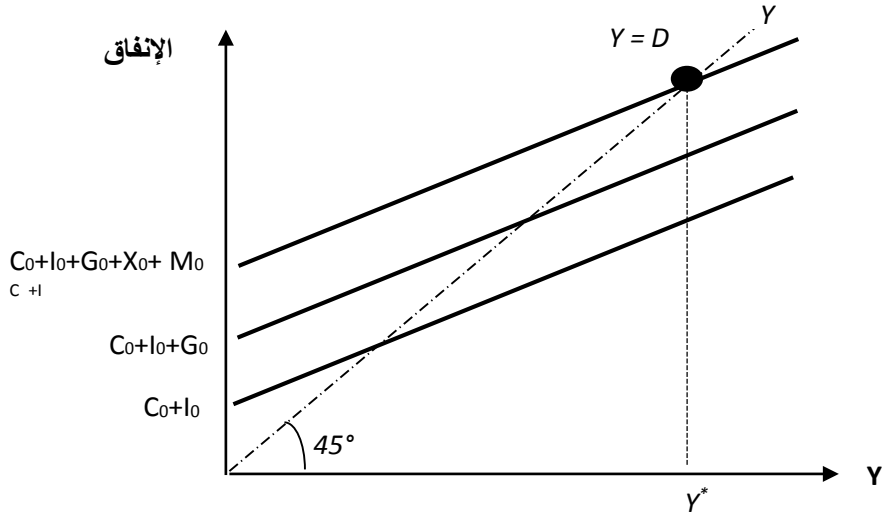


- **الطريقة الثانية:** الموارد تساوى الاستخدامات )الحقن = التسربات(

$$S + T + M = I + G + R + X$$

$$-C_0 + sY_d + T_0 + M_0 + mY = I_0 + G_0 + R_0 + X_0$$

$$-C_0 + s(Y - T_0 + R_0) + T_0 + M_0 + mY = I_0 + G_0 + R_0 + X_0$$

$$-C_0 + (1 - b + m)Y + M_0 = I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0$$

$$\mathbf{Y^* = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{1 - b + m}}$$

**الشكل: الدخل التوازني في حالة 4 قطاعات (الموارد تساوى الاستخدامات)**

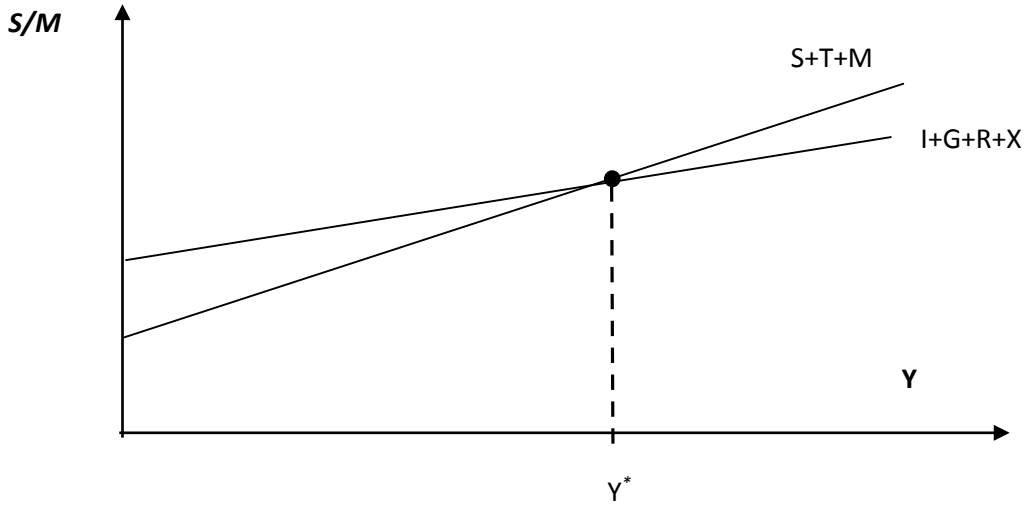


**مثال تطبيقي:** إذا كانت لدينا المعطيات الآتية

$$C = 100 + 0.6Y_d$$

$$I = 200 + 0.1Y$$

$$G = 150\ T = 30$$

$$X = 40$$

$$C = 25 + 0.2Y$$

**المطلوب:**

١- إيجاد الدخل التوازني.
٢- إيجاد قيمة الاستهلاك والادخار

**الحل:**

١- ايجاد الدخل التوازني:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

$$Y = 100 + 0.6Y_d + 200 + 0.1Y + 150 + (40 - 25 - 0.2Y)$$

علما أن: $Y_d = Y - T + R$

$$Y = 100 + 0.6(Y - 30 + 0) + 200 + 0.1Y + 150 + 40 - 25 - 0.2Y$$

$$Y = 100 + 0.6Y - 18 + 200 + 0.1Y + 150 + 40 - 25 - 0.2Y \; Y - 0.6Y$$

$$- 0.1Y + 0.2Y = 100 - 18 + 200 + 150 + 40 - 25$$

$$0.5Y = 447 \qquad \boxed{Y^* = 894}$$

2- حساب قيمة الاستهلاك والادخار:

$$Y_d = Y - T + R$$

$$Y_d = 894 - 30 + 0 \quad Y_d = 864$$

$$C = 100 + 0.6(864)$$

$$\boxed{C^* = 618.4}$$

$$S = -C_0 + (1 - b)Y_d$$

$$S = -100 + 0.4Y_d$$

$$S = -100 + 0.4(864)$$

$$\boxed{S^* = 245.6}$$

**(هـ)المضاعف:**

من أول الاقتصاديين الذي جاء بفكرة المضاعف هو Richard Kahn سنة 1931 في دراسته حول تحديد أثر الاستثمار على البطالة وتوصل إلى ان زيادة الاستثمار في الفترة T وقطاع A يؤدي إلى تغيرات تمس قطاعات أخرى وخلال فترات زمنية مختلفة وعليه أي إن زيادة التشغيل لا تمس فقط القطاع A الذي تغير فيه الاستثمار بل تمس القطاعات الأخرى وهذا ما يسمى بأثر المضاعف.

ويمكننا أن تفرق ما بين نوعيين من المضاعف ألا وهما المضاعف **الساكن** والمضاعف **الديناميكي** وبما أن التحليل الكينزي تحليل ساكن فإنه يعتمد على التحليل الساكن .

**(هـ/١) المضاعف الساكن:**

ماهو إلا مقياس يقيس لنا التغير في الدخل من جراء تغير احدى مكونات الطلب (المتغيرات المستقلة) بمعنى آخر هو عدد مرات تضاعف الدخل عند تغير المتغير المستقل بوحدة واحدة.

**(هـ/١/١) المضاعف في حالة قطاعيين:**

- **أثر تغير الاستهلاك التلقائي والاستثمار على الدخل( مضاعف الاستهلاك، ومضاعف الاستثمار):**

**- مضاعف الاستهلاك:**

**إذا افترضنا ارتفاع في الاستهلاك التلقائي $\Delta C_0$ سوف يؤدى إلى ارتفاع الطلب الكلي AD، مما ينتج عنه زيادة في الدخل الكلي حيث أن يرتفع بقيمة أكبر من قيمة الزيادة في الاستهلاك ونرمز له بـ $\Delta Y$ أي هناك عملية مضاعفة ونرمز لها بـ K .**

$$\begin{cases} Y = AD \\ Y = C + I \\ Y = C_0 + bY + I_0 \end{cases}$$

بافتراض أن الاستثمار تلقائي$I = I_0$ ، وقيمة التغير في الاستهلاك (هي $\Delta C$)

$$Y + \Delta Y = C_0 + \Delta C + bY + b\Delta Y + I_0$$

$$Y + \Delta Y = \underbrace{C_0 + bY + I_0}_{Y} + \Delta C + b\Delta Y$$

$$\Delta Y = \Delta C + b\Delta Y$$

$$\Delta Y - b\Delta Y = \Delta C$$

$$\Delta C = (1 - b)\Delta Y$$

$$\mathbf{KC}^{60} = \frac{\Delta Y}{\Delta C} = \frac{1}{1 - b}$$

أي إذا ارتفع الاستهلاك بمقدار $\Delta C$ سوف يتضاعف الدخل بمقدار $\Delta Y$.

كما يمكن اشتقاقه من الدخل التوازني في حالة قطاعيين كالآتي:

$$\mathbf{Y^* = \frac{C_0 + I_0}{1 - b}}$$ يمكن كتابته على الشكل:

$$Y^* = \frac{1}{1 - b}(C_0 + I_0) \dots\dots\dots\dots (1)$$

ومنه إذا تغير الاستهلاك التلقائي بقيمة $\Delta C$ سوف يتغير الدخل بمقدار $\Delta Y$.

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1 - b}(C_0 + \Delta C + I_0) \dots\dots\dots\dots (2)$$

بطرح العلاقة) 1( من العلاقة) 2( نحصل على $\Delta Y = \frac{1}{1 - b}\Delta C$

وعليه فان مضاعف الاستهلاك هو:

$$\mathbf{KC} = \frac{\Delta Y}{\Delta C} = \frac{1}{1 - b}$$

ويثم تمثيله بيانيا كالاتي:

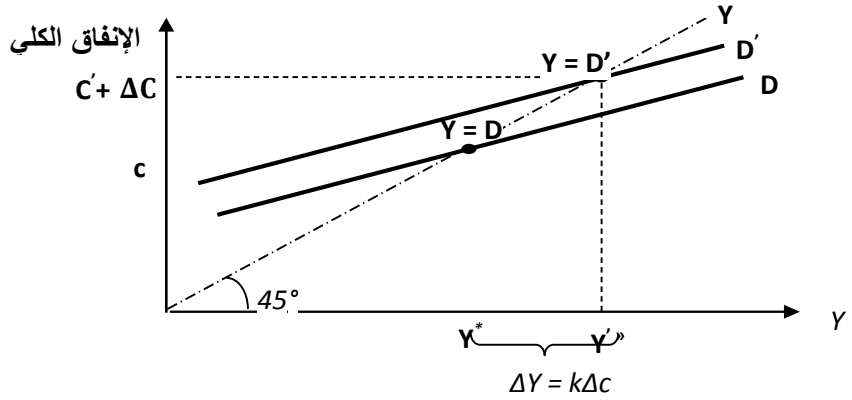


إن التغير في الاستهلاك العائلات ينتقل منحنى الطلب الكلي D إلى D"، ومنه الدخل التوازني من Y إلى Y" .

**- مضاعف الاستثمارKI:**

في هذه الحالة نفترض تغير قيمة الاستثمار $\Delta I_0$:

$$\begin{cases} Y = AD \\ Y = C + I \\ Y = C_0 + bY + I_0 \end{cases}$$

$$Y + \Delta Y = C_0 + bY + b\Delta Y + I_0 + \Delta I_0$$

$$Y + \Delta Y = \underbrace{C_0 + bY + I_0}_{Y} + \Delta I_0 + b\Delta Y$$

$$\Delta Y = \Delta I_0 + b\Delta Y$$

$$\Delta Y - b\Delta Y = \Delta I_0$$

$$\Delta I_0 = (1 - b)\Delta Y$$

$$\mathbf{KI} = \frac{\Delta Y}{\Delta I_0} = \frac{1}{1 - b}$$

أي إذا ارتفع الاستثمار بمقدار $\Delta I_0$ سوف يتضاعف الدخل بمقدار $\Delta Y$

## (هـ/٢/١) المضاعف في حالة 3 قطاعات:

❖ **أثر تغير الانفاق الحكومي ،الضرائب، التحويلات الحكومية، الانفاق الحكومي والضرائب معا على الدخل:) مضاعف الانفاق الحكومي ومضاعف الضرائب ومضاعف الميزانية المتعادلة (المتوازنة).**

**سوف نقوم بتحديد كيف يتم حساب هذه المضاعفات التي تعتبر من بين الأدوات المعتمدة من طرف الحكومة من أجل العمل على سد الاختلالات التي تصيب الاقتصاد والمتمثلة في كل من الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية.**

### الفجوة التضخمية Deflationary Gap :

**الفجوة ماهي إلا اختلال الت وازن ما بين الدخل التوازني والدخل التشغيل الكامل في حالة الفجوة التضخمية يكون الدخل التوازني أكبر من دخل التشغيل الكامل( $Y_{PE}<Y^*$ ) بسبب زيادة الطلب الكلي الأمر الذي يؤثر سلبا على الاقتصاد من خلال ارتفاع المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) ومن أجل معالجة الوضع لابد على الحكومة من اتباع سياسة مالية انكماشية بتخفيض قيمة النفقات أو الرفع من قيمة الضرائب من أجل كبح الطلب الكلي وتحقيق التوازن.**

**الشكل: الفجوة التضخمية Deflationary Gap**

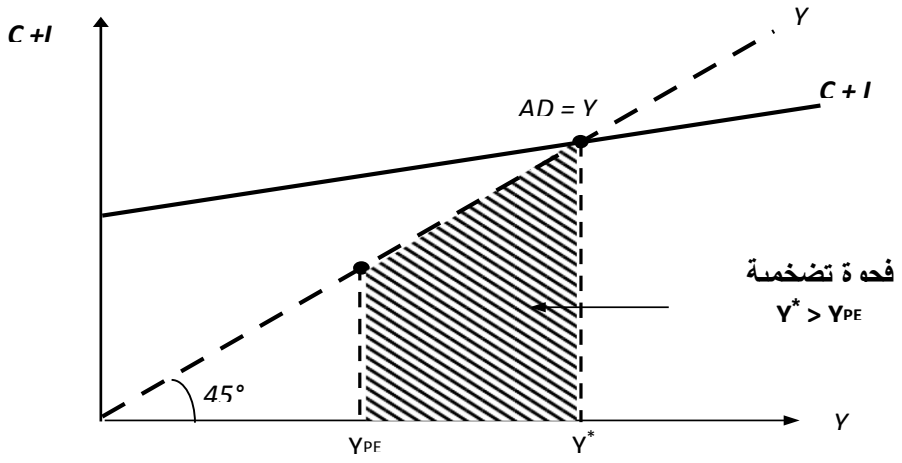

### الفجوة الانكماشية Inflationary Gap

**في حالة يكون الدخل التوازني أصغر من دخل التشغيل الكامل ($Y^* > Y_{PE}$) بسبب نقص الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة في الاقتصاد ومن أجل معالجة الوضع لابد على الحكومة من اتباع سياسة مالية توسعية )الرفع من قيمة النفقات أو التخفيض من قيمة الضرائب من أجل زيادة الطلب الكلي وبالتالي إستعاب الطاقات العاطلة في الاقتصاد وتحقيق التوازن.**

**الشكل : الفجوة الانكماشية Inflationary Gap)**

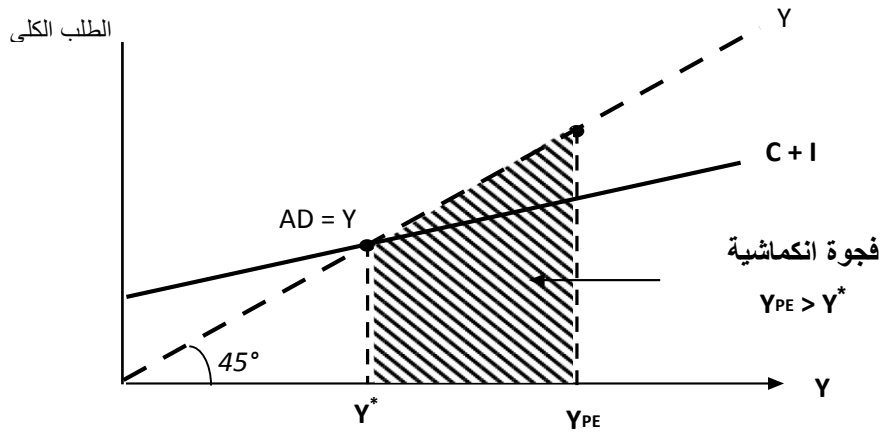


**ومنه فإن الاختلالين يتم تسويتهما عن طريق أدوات الحكومة من سياسة مالية وسياسة الانفاق ويتم ذلك كالآتي:**

- **مضاعف الانفاق الحكومي KG :**

**إذا افترضنا ارتفاع في الانفاق الحكومي من $G_0$ إلى $G_0 + \Delta G$ سوف يؤدى إلى ارتفاع الطلب الكلي AD، مما ينتج عنه زيادة في الدخل الكلي $\Delta Y$ بعملية مضاعفة.**

$$Y^* = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0}{1 - b}$$

في هذه الحالة نفترض تغير قيمة الانفاق الحكومي $\Delta G_0$

$$Y + \Delta Y = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + \Delta G_0}{1 - b}$$

$$Y + \Delta Y = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0}{1 - b} + \frac{\Delta G_0}{1 - b}$$

$$\Delta G_0 = (1 - b)\Delta Y$$

$$\mathbf{KG} = \frac{\Delta Y}{\Delta G_0} = \frac{1}{1 - b}$$

ومنه نستنتج أنه يمكن معالجة الاقتصاد عن طريق زيادة الانفاق الحكومي الذي بدوره يرفع من قيمة الدخل الكلي من أجل تحسين الاقتصاد وخروج من المشكلة الاقتصادية.

- **مضاعف الضرائبKT:**

**إن تغير حجم الض ريبة مع بقاء الانفاق الحكومي ثابت يؤدى إلى التغيير في قيمة الدخل وفي هذه الحالة سوف نفرق ما بين حالتين: الضريبة كمتغير مستقل والضريبة كمتغير تابع.**

- **الحالة 1: أثر الضريبة المستقلة على الدخل التوازني:**

$$Y^* = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0}{1 - b}$$

في هذه الحالة نفترض تغير قيمة الضريبة $\Delta T_0$

$$Y + \Delta Y = \frac{C_0 - b(T_0 + \Delta T_0) + bR_0 + I_0 + G_0}{1 - b}$$

$$Y + \Delta Y = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0}{1 - b} - \frac{b\Delta T_0}{1 - b}$$

$$Y + \Delta Y = Y - \frac{b\Delta T_0}{1 - b}$$

$$\mathbf{KT} = \frac{\Delta Y}{\Delta T_0} = \frac{-b}{1 - b}$$

- **الحالة 2: أثر الضريبة كمتغير تابع على الدخل التوازني الدخل التوازني للضريبة كمتغير تابع:**

$$\begin{cases} C = C_0 + bY_d \\ I = I_0 \\ G = G_0 \\ T = T_0 + tY \\ R = R_0 \\ Y_d = Y - T + R \end{cases}$$

$$AD = Y$$

$$Y = C_0 + bY_d + I_0 + G_0$$

$$Y = C_0 + b(Y - (T_0 + tY) + R_0) + I_0 + G_0$$

$$Y = C_0 + bY - bT_0 - btY + bR_0 + I_0 + G_0$$

$$Y - bY - btY = C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0$$

$$(1 - b + bt)Y = C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0$$

$$\mathbf{Y^* = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0}{1 - b + bt}}$$

انطلاقا من الدخل التوازني **للحالة 2** نقوم بتحديد قيمة المضاعف حيث نفترض تغير قيمة الضريبة $\Delta T_0$

$$Y^* = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0}{1 - b + bt}$$

$$Y + \Delta Y = \frac{C_0 - b(T_0 + \Delta T_0) + bR_0 + I_0 + G_0}{1 - b + bt}$$

$$Y + \Delta Y = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0}{1 - b + bt} - \frac{b\Delta T_0}{1 - b + bt}$$

$$Y + \Delta Y = Y - \frac{b\Delta T_0}{1 - b + bt}$$

$$\boldsymbol{KT} = \frac{\Delta Y}{\Delta T_0} = \frac{-b}{1 - b + bt}$$

- **مضاعف التحويلات الحكومية $\Delta R_0$:**

$$Y^* = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0}{1 - b}$$

في هذه الحالة نفترض تغير قيمة التحولات الحكومية$\Delta R_0$:

$$Y + \Delta Y = \frac{C_0 - bT_0 + b(R_0 + \Delta R_0) + I_0 + G_0}{1 - b}$$

$$Y + \Delta Y = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0}{1 - b} + \frac{b\Delta R_0}{1 - b}$$

$$Y + \Delta Y = Y + \frac{b\Delta R_0}{1 - b}$$

$$\mathbf{KR} = \frac{\Delta Y}{\Delta R_0} = \frac{b}{1 - b}$$

**مضاعف الميزانية المتعادلة The Balanced Budget Multiplier Kb:**

**يقصد بمضاعف الميزانية المتعادلة أو المتوازنة التعادل ما بين الانفاق الحكومي مع الإيرادات المتوقعة من الضرائب أي تساوي كل من الانفاق الحكومي والضريبة. حيث إذا قررت الحكومة الرفع من قيمة الانفاق الحكومي وضرائب سيكون في نفس الوقت وبنفس القيمة من أجل المحافظة على التوازن.**

$$Y^* = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0}{1 - b}$$

في هذه الحالة نفترض تغير قيمة الضريبة **(**$\Delta T_0$**(** والانفاق الحكومي) $\Delta G_0$(

$$Y + \Delta Y = \frac{C_0 - b(T_0 + \Delta T_0) + bR_0 + I_0 + G_0 + \Delta G_0}{1 - b}$$

$$Y + \Delta Y = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0}{1 - b} - \frac{b\Delta T_0}{1 - b} + \frac{\Delta G_0}{1 - b}$$

$$Y + \Delta Y = Y - \frac{b\Delta T_0}{1 - b} + \frac{\Delta G_0}{1 - b}$$

علما أن: $\Delta T=\Delta G_0$

$$\Delta Y = \frac{1 - b}{1 - b}\Delta G_0$$

$$\mathbf{K_B} = \frac{\Delta Y}{\Delta G_0} = \frac{\Delta Y}{\Delta T_0} = 1$$

**وهذا يعني أن زيادة الانفاق والضريبة بنفس المقدار سوف يؤدي إلى زيادة الدخل بنفس مقدار ال زيادة.**

**ملاحظة: نستخدم نفس الطريقة لإثبات أن زيادة التحويلات والضرائب معا لن تؤثر على قيمة الدخل.**

لما$(\Delta R_0) = (\Delta T_0)$ فإن $(\Delta Y) = 0$

**(هـ/٤) المضاعف في حالة 4 قطاعات:**

❖ **أثر تغير الصادرات، الواردات على الدخل:( مضاعف الصادرات )التجارة الخارجية(ومضاعف الواردات).**

- **مضاعف الصادرات**

**إذا افترضنا ارتفاع في الصادرات من $X_0$ إلى $X_0 + \Delta X$ سوف يؤدى إلى ارتفاع الطلب الكلي AD، مما ينتج عنه زيادة في الدخل الكلي ΔY بعملية مضاعفة.**

$$Y^* = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{1 - b + m}$$

في هذه الحالة نفترض تغير قيمة الصادرات )$\Delta X_0$(

$$Y + \Delta Y = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 + \Delta X_0 - M_0}{1 - b + m}$$

$$Y + \Delta Y = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{1 - b + m} + \frac{\Delta X_0}{1 - b + m}$$

$$\Delta X_0 = (1 - b + m)\Delta Y$$

$$\mathbf{Kx} = \frac{\Delta Y}{\Delta X_0} = \frac{1}{1 - b + m}$$

-

**- مضاعف الواردات** :

**إذا افترضنا ارتفاع في الواردات من ($M_0$) إلى $M_0 + \Delta M$ سوف يؤدى إلى ارتفاع الطلب الكلي AD، مما ينتج عنه زيادة في الدخل الكلي $\Delta Y$ بعملية مضاعفة.**

$$Y^* = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{1 - b + m}$$

في هذه الحالة نفترض تغير قيمة الواردات ($\Delta M_0$)

$$Y + \Delta Y = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 + \Delta X_0 - M_0 - \Delta M_0}{1 - b + m}$$

$$Y + \Delta Y = \frac{C_0 - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{1 - b + m} - \frac{\Delta M_0}{1 - b + m}$$

$$\Delta M_0 = (1 - b + m)\Delta Y$$

$$\mathbf{Km} = \frac{\Delta Y}{\Delta M_0} = -\frac{1}{1 - b + m}$$

- **مضاعف التجارة الخارجية** :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta NX} = \frac{1}{1 - b + m}$$

**ملاحظة هامة: قيمة المضاعف تتغير بتغير الدخل التوازني وذلك وفقا لتغير نوع المتغيرات المكونة له إن كانت تابعة أو مستقلة )يتحدد المضاعف من خلال عبارة الدخل التوازني.**

**(و) المضاعف الديناميكي $K_{dy}$ :**

**من خلال المضاعف الساكن يمكننا تحديد أثر تغير احدى المتغيرات المستقلة على الدخل أي في نفس الوقت التي يعير فيه المغير يتغير الدخل ولكم لابد من وجود فترة زمنية T لاستجابة الجهاز الإنتاجي.**

**لو أخذنا أثر تغير الاستثمار على الدخل فإن المضاعف الساكن سوف يبين لنا الأثر عند لحظة معينة، لكن إذا افترضنا وجود زيادات متتالية للاستثمار، ما أثر ذلك على الدخل؟**

**نأخذ دالة الاستهلاك لـ Roberston** $C = C_0 + bY_{t-1}$ **حيث هذه الدالة ترتبط مع الدخل للفترة السابقة**

**في الفترة( t+1)**

$$Y_{t+1} = C_{t+1} + I_{t+1} = C_0 + bY_{t+1} + I + \Delta I$$

$$Y_{t+1} = Y_t + \Delta I \Rightarrow Y_{t+1} - Y_t = \Delta I$$

ومنه : $\Delta Y = \Delta I$

**في الفترة( t+2)**

$$Y_{t+2} = C_{t+2} + I_{t+2} = C_0 + bY_{t+1} + I_0 + \Delta I$$

$$Y_{t+2} = bY_{t+1} + C_0 + I_0 + \Delta I \Rightarrow b(Y_t + \Delta I) + C_0 + I_0 + \Delta I$$

$$\Rightarrow Y_{t+2} = C_0 + bY_t + b\Delta I + I_0 + \Delta I = Y_t + \Delta I + b\Delta I$$

$$Y_{t+2} - Y_t = \Delta I(1 + b) \Rightarrow \Delta Y = \Delta I(1 + b)$$

**في الفترة( t+3)**

$$Y_{t+3} = C_{t+3} + I_{t+3} = C_0 + bY_{t+2} + I_0 + \Delta I$$

$$Y_{t+3} = C_0(bY_t + \Delta I + b\Delta I) + I_0 + \Delta I$$

$$\Rightarrow Y_{t+3} = C_0 + bY_t + b\Delta I + b^2\Delta I + I_0 + \Delta I = Y_t + \Delta I + b\Delta I + b^2\Delta I$$

$$Y_{t+3} - Y_t = \Delta I(1 + b + b^2) \Rightarrow \Delta Y = \Delta I(1 + b + b^2)$$

**في الفترة( t+n)**

$$Y_{t+n} - Y_t = \Delta I(1 + b + b^2 + .. + b^n) \Rightarrow \Delta Y = \Delta I(1 + b + b^2 + .. + b^n)$$

$$K_{dy} = \frac{\Delta Y}{\Delta I} = 1 + b + b^2 + .. + b^n$$

وبالتالي ماهي إلا متتالية هندسية حدها الأول 1 وأساسها b وعدد حدودها 1+b

$$\Delta Y = \Delta I \frac{1 - b^n}{1 - b}$$

حيث أن:

$$n \to \infty \Rightarrow \lim_{n \to \infty} \sum_{t=1}^{n} \Delta Y = \frac{1-b^n}{1-b} \Rightarrow \Delta Y = \frac{\Delta I}{1-b}(b^n \to 0)$$

## أسئلة الفصل الخامس

**س١:** ليكن لدينا المعلومات التالية:

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| $Y_d$ | 100 | 200 | 300 | 400 | 500 | 600 |
| C | 100 | 180 | 260 | 340 | 420 | 500 |

**المطلوب:**

١- حساب قيم الادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل المتاح.
٢- حساب الميل الوسطي والحدي للاستهلاك وكذلك الادخار عند كافة مستويات الدخل المتاح.
٣- استخرج كلا من دالتي الاستهلاك والادخار.
٤- إذا كان الاستثمار I=120 احدد الدخل التوازني بطريقتين مختلفتين رياضيا وبيانيا.
٥- أوجد القيم التوازنية لكل من الاستهلاك، والادخار.

**س٢** ليكن لدينا المعلومات التالية:

معادلة الاستهلاك $C = 1500 + 0.75Y_d$

دالة الاستثمار $I = I_0 = 2500$

**المطلوب:**

١- استخرج دالة الادخار.
٢- حدد الدخل التوازني بطريقتين مختلفتين رياضيا وبيانيا.
٣- حساب قيمة الاستهلاك والادخار عند التوازن.

**س٣:** نفترض اقتصاد مغلق يتكون من قطاعين العائلات والمؤسسات حيث أن

$$C = 12 + 0.8Y_d$$

$$I = 25 + 0.15Y$$

١- هل دالة الاستهلاك من النوع الكينزي.

٢- تحديد الدخل التوازني بطريقتين مختلفتين.

٣- تحديد قيمة الاستهلاك، الاستثمار، والادخار .

٤- نفترض ارتفاع الاستثمار المستقل بـ 20 باستخدام مفهوم المضاعف أوجد الدخل التوازني الجديد وكل من الاستهلاك والادخار.

٥- نفترض الآن انخفاض الاستهلاك المستقل بـ 5 باستخدام مفهوم المضاعف أوجد الدخل التوازني الجديد وكل من الاستهلاك والادخار.

٦- باعتبار أن دخل التشغيل الكامل $Y_{PE} = 1000$

ماهو التغير الواجب في الدخل من أجل تحقيق التشغيل الكامل.

**س٤:** ليكن لدينا المعلومات التالية:

$$C = 100 + 0.6Y_d$$

$$I = I_0 = 200$$

$$T = 100$$

$$G = 100$$
$$X = 200$$

$$M = 25 + 0.15Y$$

**المطلوب:**

١- حساب الدخل التوازني لهاذا الاقتصاد بطريقتين مختلفتين.

٢- حساب قيمة الاستهلاك، الادخار، والواردات .

٣- وضح التوازن السابق بيانيا.

٤- ماهي حالة الميزان التجاري عند التوازن.

٥- ماهي حالة الاقتصاد إذا كان دخل التشغيل الكامل $Y_{PE} = 900$.

٦- في حالة وجود اختلال في التوازن ماهو التغير الواجب في الاستثمار من أجل الوصول إلى حالة التشغيل الكامل.

٧- باستخدام مفهوم المضاعف ماهو التغير الواجب في الصادرات من أجل الوصول إلى دخل التشغيل الكامل .

٨- احسب قيمة الميزان التجاري الجديد وماهي حالته.

## - المراجـــــــــــــــع -

### المراجع العربية:


- **أحمد فريد مصطفى،2000، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الأردن.**
- **إسماعيل هاشم ،1995، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الجامعة المصرية، القاهرة، مصر.**
- **بالقروريصات رشيد ،2006، مطبوعة محاضرات في الاقتصاد الكلي، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس .**
- **حماده محمد عبدالله، محاضرات في مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة جوب الوادي، كلية التجارة ، مطبعة مختار، ٢٠٢٠.**
- **نسرين عبد الحميد نبيه، قاطرة الركود والتضخم الإقتصادي إلى اين؟: هل إلى مجاعة أم إلى توارث دولي وكلاهما نهاية واحدة، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ٢٠١٠.**
- **سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، مكتبة دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان. ٢٠٠٩.**
- **حماده محمد عبدالله قاسم ، محاضرات في النقود والبنوك ، جامعة جنوب الوادي، مطبعة مختار، ٢٠١٩.**
- **بطاهر سمير ،2008، محاضرات في الاقتصاد الكلي، جامعة أبوبكر بالقايد، تلمسان.**
- **تومي صالح ،2012، مبادئ الاقتصاد الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.**
- **حسين الطلافحة،2011، مطبوعة محاضرات في الاقتصاد الكلي 102، جامعة اليرموك، الأردن.**

- **خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرافعي،2001، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 30.**
- **زياد رمضان ،2001، مبادئ الإحصاء الوصفي والتطبيقي، ط5، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.**
- **ساكر محمد العربي،2006، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر القاهرة.**
- **سعيد بريش ،2007، الاقتصاد الكلي: نظريات، نماذج ،تمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر ،ص12.**
- **السيد محمد السيريني وآخرون ،2008، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.**
- **طيبي حمزة،2017، تحليل الاقتصاد الكلي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.**
- **عبد الرحمن يسري،2003، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر**
- **عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو ،2015، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط1، ص22 ▪ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد ،2005، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية ، مصر.**
- **علاش أحمد،2012، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر، ص09.**
- **عمر صخري ،1991، التحليل الاقتصادي الكلي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية.**
- **عنتر بوتيارة،2017، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.**

- **فليح حسن خلف ،2006، الاقتصاد الكلى، عالم الكتب الحديثة، ط1، اربد، الأردن .**
- **محمد الشريف إلمان،2003، مبادئ الاقتصاد الكلي، النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.**
- **محمد بونوارة خزار ،1996، مبادئ الإحصاء، منشورات جامعة باتنة، مطابع عمار قرفي، الجزائر.**
- **محمد صلاح،2016، مطبوعة محاضرات في الاقتصاد الكلي: محاضرات وتمارين محلولة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.**
- **محمد عبد المومن ،2008، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة دالي براهيم، الجزائر.**
- **محمد فوزي أبو السعود ،2004، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع تطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر.**
- **محمود حسين الوادي وآخرون ،2009، الاقتصاد الكلي، ط1، دار البصرة للنشر والت وزيع، عمان، الأردن**
- **مصطفى بن ساحة،2011، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر" دراسة حالة مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، تخصص تجارة دولية، تحت إشراف د. اعمر عزاوي، المركز الجامعي بغرداية.**

## المراجع الأجنبية:


- **François Kabuya Kalala,2005, cours de Macroéconomie, Academic printing company.**
- **Khemakhen jamel, 2011, cours de macroéconomie, Institue supérieur de gestion, Tunis.**
- **Mohammed Abdellaoui ,2015,Cours de Macroéconomie, université Sidi Mohammed Ben Abdellah, Fès, Maroc.**
- **N.Gregory Mankiw, 2010, Macroeconomie, Seventh Edition, united states of America.**
- **Peter Birch Sørensen and Hans Jørgen Whitta-Jacobsen,2011, Introducing advanced macroeconomics: Growth and business cycles, 2nd ed., McGraw-Hill, London.**
- **R. Dornbusch, S.Fischer, R.Startz, 2011, Macroeconomics, McGraw-Hill Irwin, Eighth Edition, p195.**